أمن الخليج العربي

في ظلّ المتغيرات الإقليمية والدولية

أمن الخليج العربي

في ظلّ المتغيرات الإقليمية والدولية

تأليف

الدكتور علي عبد الحسين عبد الله

أمن الخليج العربي في ظلّ المتغيرات الإقليمية والدولية

تأليف: د. علي عبد الحسين عبد الله

الطبعة الأولى: ٢٠١١.

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.

الترميز الدولي: (ISBN) 978-9933-439-17-0

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار مؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا ـ دمشق ـ جرمانا

هاتف: ٠٩٦٣ ١١ ٥٦٢٧٠٦٠

تلفاكس: ٠٩٦٣ ١١ ٥٦٣٢٨٦٠

ص. ب: ٢٥٩ جرمانا

كلمة الناشر

لقد مرت منطقة الخليج العربي بمتغيرات عاصفة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين كانت هي الأساس الذي مهد للتطورات اللاحقة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ومهدت لمزيد من التوترات في الوقت الراهن.

تأتي أهمية هذا البحث بكونه يدرس الجذور التاريخية لمفهوم أمن الخليج العربي بدءاً بمرحلة الاستعمار الغربي للخليج والذي بدأه البرتغاليون ثم مرحلة السيطرة البريطانية وصولاً إلى فرض مفهوم "السلم البريطاني" ولاحقاً بعد الانسحاب البريطاني في سبعينيات القرن العشرين إلى مرحلة الهيمنة الأمريكية غير المباشرة في البداية. بالاعتماد على حلفائها في المنطقة (إيران في عصر الشاه والسعودية) وثم الهيمنة الأمريكية المباشرة من خلال القواعد العسكرية الدائمة والأساطيل الرابطة بشكل مستمر في مياه الخليج والتي تكرست منذ مرحلة نهاية حرب الخليج الأولى عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران لحماية الملاحة وتصدير النفط ثم أثناء حرب الخليج الثانية عندما قام العراق باحتلال الكويت وتمكن الولايات المتحدة مع تحالف من الدول من تحرير الكويت وفرض الحصار على العراق.

في المرحلة التي تناولها البحث حدث تبلور المفهوم الراهن لأمن الخليج العربي والذي يمكن أن نلخصه أنه أصبح بحيرة أمريكية مغلقة تمنع أي قوة عالمية أو إقليمية من تهديده.

ومن تجليات ذلك أن الاحتلال السوفييتي لأفغانستان لاقى رداً أمريكياً قاسياً لأنه كان يحمل تهديداً لأمن الخليج العربي، كما أن تدمير العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣ كان كذلك بسبب الرغبة الأمريكية في السيطرة المباشرة على هذا البلد الخليجي المهم، وفي مرحلتنا الراهنة التهويل الكبير المثار حول البرنامج النووي الإيراني وليس بسبب التهديد الكزعزم الذي كان يمثله.

رغم أنه سمح لدول إسلامية ونامية أخرى بامتلاك السلاح النووي (الهند، باكستان) دون هذا التهويل الكبير.

وطبعاً إن السبب الرئيسي للوضع الخاص للخليج العربي هو النفط الذي احتل المرتبة الأولى في أولويات الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي أزاح النفط العامل الآخر للأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ألا وهو الموقع الجغرافي على تقاطع طرق التجارة العالمية....

لكي نفهم المتغيرات الحاصلة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ونستطيع التنبؤ بالتطورات اللاحقة اقتضى الأمر الدراسة المعمقة للمراحل السابقة التي ستبنى عليها هذه التطورات اللاحقة.

توضح هذه الدراسة الطبيعة المعقدة للعلاقات بين كيانات الخليج العربي العربية وغير العربية منها. وتوضح الأسباب الحقيقية لعدم ضم إيران والعراق واليمن لمجلس التعاون الخليجي...

كما تدرس المشكلات العالقة بين دول مجلس التعاون الخليجي بما يعيق تطوير العمل المشترك بينها وبنفس الوقت الأسباب الموجبة لتكتلها والتركيز على السبب الأهم ألا وهو الهاجس الأمني المستمر.

تمر منطقة الشرق الأوسط في هذه المرحلة بتحولات خطيرة كان آخرها الثورات الشعبية في تونس ومصر واستفتاء جنوب السودان وغير ذلك من الأحداث التي أثرت على مفهوم أمن الخليج العربي.

حيث أن أمن الخليج العربي هو جزء من الأمن العربي المشترك وتؤثر المجريات على الساحة العربية وتتأثر بواقع الخليج العربي ومن المتوقع أن يحدث مزيد من التأكيد على الأمن العربي المشترك في الفترة القادمة وذلك بسبب تشابه التحديات التي تواجه الدول العربية وظهور بوادر لأزمات مفتعلة وصراعات مختلفة تستهدف تدمير وتشتيت العالم العربي دون استثناء أي جزء منه.

إن الأسعار العالمية للنفط قد وصلت إلى أسعار لا سابق لها (١٤٠ دولار للبرميل) ثم انخفضت بشكل كبير إلى (٤٠ دولار للبرميل) وثم عاودت الارتفاع لحوالي (١٠٠ دولار للبرميل). إن النفط قد أصبح السلعة رقم واحد في الاقتصاد العالمي وتقلبات أسعاره تؤثر على الاقتصاد الخليجي بشكل كبير وهو عامل آخر للتنمية

والاستقرار كما قد يكون عاملاً لعدم الاستقرار من خلال التقلبات الكبيرة والمفاجأة في الأسعار.

كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية ألقت بظلالها على منطقة الخليج العربي مسببة بخسائر كبيرة في القطاع العقاري وفي الدول والإمارات الخليجية التي اعتمدت أسلوب التنمية غير النفطية حيث تعرضت لانتكاسات خطيرة ومثال ذلك (إمارة دبي) وهي ما يعدُّ تهديداً آخر مستجداً للأمن الخليجي.

ولعل أخطر الأزمات المراد افتعالها في المنطقة هو ما يطلق عليه الصراع السني ـ الشيعي والذي يهدف إلى خلخلة أمن المجتمعات الخليجية وزيادة مخاوفها من إيران وزيادة الحاجة إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في وجه العدو الجديد وهنا تبرز السياسة الأمريكية المريبة اتجاه إيران والتي يبدو أن لها أكثر من وجه منها المعلن ومنها غير المعلن والذي يصل إلى تفاهمات عديدة في الخفاء رغم العداء الظاهر....

إن الأسباب السابقة تجعل من المهم إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تؤسس لفهم صحيح لأمن الخليج العربي ووضعه في إطاره التاريخي والجغرافي الصحيح كجزء لا يتجزأ من الأمن العربي المشترك.

المقدمة

اعتمد الكتاب على المنهجين التاريخي والتحليلي لبيان سير الأحداث لمنطقة الخليج العربي المتميز بموقعه الجغرافي وثروته النفطية الكبيرة، مما جعله اليوم موضع اهتمام عالمي متزايد.

فبالأمس تصارعت عليه القوى الكبرى، لقناعتهم بأن من يسيطر عليه يسيطر على شرايين التجارة بين الشرق والغرب.

واليوم، يستمر الصراع للإدراك نفسه، ولسبب أكثر حيوية، هو أنّ الخليج العربي قد أضحى المصدر الأكثر أهمية للطاقة النفطية على الصعيد الكوني. وعند ملتقى السببين، يغدو الصراع على الخليج العربي صراع وجود.

ومن هنا تنبع أهمية دراسة أمن الخليج العربي، في واقعه الراهن، وآفاقه المستقبلية.

إنّ الأمن يعني الطمأنينة، أو انتفاء الشعور بالخطر والدارس لقضية الأمن في الخليج العربي، يرى نفسه أمام معضلة مربكة، متعددة الأبعاد، جغرافياً وسياسياً وعسكرياً، ومتعددة الأطر محلياً وإقليمياً ودولياً.

يمكن القول الآن: معطيات الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي قد شكلت أولى الأبعاد البنيوية لأزمة الأمن فيها. وفي بعد آخر لهذه الأزمة، يمكن أن نلحظ هيمنة متزايدة للمفهوم العسكري للأمن القومي، على حساب مفهومه الشمولي الاجتماعي، وعلى مستوى العلاقة بين أمن الخليج العربي ومقولات الوحدة والتجزئة فيه، كما يمكن ملاحظة صراع مستديم ولكنه غير متكافئ بين خيارات الوحدة وخيارات التجزئة، وبهيمنة التجزئة يغدو الأمن القومي المتكامل بعيد المنال.

تناول الكتاب أربعة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: تناول المتغيرات الدولية وتأثيراتها في منطقة الخليج العربي وأمنه القومي، وإنّ هذه المتغيرات بأشكالها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية كان لها أثر بالغ في هذه المنطقة فضلاً عن تناول مفهوم الأمن والأمن القومي لبعض الرواد والمدارس في هذا المجال.

أما **الفصل الثاني** فقد تناول أهمية منطقة الخليج وأهمية موقعه الجغرافي منذ القدم كطريق تجاري وسوق اقتصادية مهمة ضمن الحسابات الإستراتيجية للدول الاستعمارية التي كان لها حضور حقيقي ومصالح إستراتيجية في المنطقة، وتجلت قيمته العسكرية أبان الحرب العالمية الثانية، إذ شكل المعبر الإستراتيجي في عملية نقل قوات الحلفاء لدعم الاتحاد السوفييتي عسكرياً ضد الخطر النازي الألماني الزاحف. كذلك يبرز الفصل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي واصطدامها بالمصالح البريطانية، بعدها حصل انفراج في العلاقات بينهما فيما يخص الخليج العربي خاصة بعد أن خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منهارة اقتصادياً، وتأكيداً للانفراج أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على مركز بريطانيا في الخليج العربي.

عالج **الفصل الثالث** مسألة الانسحاب البريطاني وتأثير ذلك في منطقة الخليج العربي وأسباب الانسحاب ومواقف الدول العربية والأجنبية منه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن الأحداث التي حدثت خلال فترة الانسحاب وهي قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وحرب ١٩٧٣ بين العرب والكيان الصهيوني وظهور ما يسمى بأزمة الطاقة.

وقد تناول **الفصل الرابع** قيام الثورة الإسلامية في إيران وموقف دول الخليج العربي منها وبعض الدول العربية والدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران. كما بحث الفصل نفسه حرب الخليج الأولى وآثارها الإقليمية والدولية على أمن المنطقة ومستقبلها، فضلاً عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومواقف هذا المجلس من تلك الحرب ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب ودول المنطقة خاصة العراق وإستراتيجية الولايات المتحدة الجديدة في المنطقة.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة تأتي في مقدمتها الوثائق غير المنشورة البريطانية والأمريكية والتي شكلت مادة أساسية للدراسة لأنها غطت مساحة لا بأس بها من صفحاتها. وزودت الدراسة بتفسيرات مهمّة، بما يعكس اهتمام السياستين البريطانية والأمريكية بشؤون المنطقة. وتأتي أهميتها من كون صدورها من قبل جهات مسؤولة أو مطلعة على الأحداث.

كما كان للكتب الوثائقية البريطانية المطبوعة في كلكتا ولندن نصيب وافر بين ثنايا هذه الدراسة، بوصفها مصادر وثائقية منشورة تعكس الإستراتيجية البريطانية من جهة، وطبيعة الصراع الدولي على المنطقة من جهة أخرى، ولا يمكن لأي دارس لطبيعة المنطقة والصراع الدولي حولها أن يتجاهل هذا النوع من المصادر، ولعل هذا الحكم ينطبق على دراستي (**J..A.Saldonho**) و(**J.A. Hareritz**).

أما الدوريات الأجنبية فقد زودت الدراسة بمعلومات قيمة حول طبيعة التخطيط الإستراتيجي الاستعماري وأهمية المنطقة في العقلية الاستعمارية

ولا تقل المصادر العربية أهمية عن ذلك أيضاً. وإذا كانت المصادر الأجنبية تعكس الرؤية الاستعمارية تجاه منطقة الخليج العربي فأن المصادر العربية في الغالب تبين أهمية تلك المنطقة وأثر سياسة القوى العظمى في أمن تلك المنطقة. ولأهميتها فقد اعتمدت الدراسة على الرسائل والأطروحات السابقة المهمة بطبيعة المنطقة وأمنها، وفضلاً عن اعتمادها دوريات وصحف وكتب عربية زودتنا بمعلومات وتفسيرات على غاية من الأهمية وتأتي أهميتها من كون بعضها مصادر وثائقية أو مصادر كتبت من قبل أشخاص معاصرين للأحداث أو مشاركين، عكست طبيعة السياسة العربية المتباينة تجاه أمن الخليج العربي.

الفصل الأول

إطار مفاهيمي

المبحث الأول : المتغيرات الدولية الجديدة.

المبحث الثاني : مفهوم الأمن والأمن القومي.

المبحث الأول : مفهوم المتغيرات الدولية الجديدة

لا بد من الإشارة، إلى بعض التعاريف الخاصة بالمتغيرات الدولية، وخاصة تأثير ذلك في الأمن لمنطقة الخليج العربي، فقد وصفها (ريتشارد سنايدر) "**بأنه مجموعة العوامل والظروف الخارجية**"[1]، بينما ذهب (ك.جي.هويستي) بأنها "**معايير يستدل بها على وجود تغيير ما في النظام الدولي**"[2].

ويتطرق (موتن كابلان) إلى أن النظام الدولي، "**يتكون من مجموعة متغيرات تترابط علاقاتها، وتتداخل وتؤدي تفاعلاتها إلى إنتاج أنماط متمايزة من السلوك الدولي، ويمكن التعرف على جوانب الانتظام وعدم الانتظام، من خلال تحليل علاقات التأثير المتبادل، والتي تربط بين هذه المتغيرات التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي**"[3].

إن المتغيرات الدولية بأشكالها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، كان لها أثر بالغ في منطقة الخليج العربي، فالمتغيرات السياسية التي حدثت في العالم ابتداءً من وصول (ميخائيل غورباتشوف) للسلطة السوفييتية في الحادي عشر من آذار ١٩٨٥، والتي أعقبتها أحداث مُهّمة غيّرت معلم العالم منها (تفتت الكتلة الاشتراكية ـ حل حلف وارسو ومنظمة الكوميكون ـ وحدة ألمانيا، وأخيراً تفكك الاتحاد السوفييتي) والانفراد الأمريكي في التصرف بمقدرات العالم، ومنها منطقة الخليج العربي والسيطرة على أوفر منطقة بإنتاج النفط في العالم، وأكبر مخزون

---

1 Richard C. Snyder, etal, Foreign Policy Decision :Making:An aproeach to The Study of internatiol Politics,(New York, The free Press, 1963),P67.

2 Ole, R . Holsti, Change in The lntemational System:Inter dependence lntegration and Fragmention cololad, West View Press, Inc, Boulder,1980,P9.

3 اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة) منشورات ذات السلاسل، الكويت،١٩٨٧، ص ١٣٥.١٣٤.

احتياطي نفطي، والذي سنتطرق له بشيء من التفصيل في الفصول القادمة، من خلال قدراتها العسكرية والإستراتيجية، وعلى النحو الذي جعل العالم يعيش تحت قوة واحدة متفوقة[1]. هذا من جهة ومن جهة أخرى، نرى أن المتغير الاقتصادي يصبح ذا أهمية عالية تبعاً لمفهوم الأمن المتمثل بالقدرة العسكرية، وهذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك القوة العسكرية والقوة الاقتصادية الهائلة لذلك نراها لا تترد في أيّ وقت في استخدام القوة العسكرية، عندما تشعر بأن مصالحها مهددة، فعندما احتلَّ الاتحاد السوفييتي أفغانستان أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في خطابه في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٠ "**إن أيّة محاولة تقوم بها أيّة قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستعتبر عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسنصد هذا العدوان بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة المسلحة**"[2] وسنتطرق لهذا الموضوع بشكل موسع في المباحث القادمة.

فالمتغير الاقتصادي المصحوب بالقوة العسكرية قد جعل الدول التي تمتلك القدرة العسكرية الهائلة تفكر في كيفية السيطرة الاقتصادية على العالم، من خلال خلق التكتلات الاقتصادية، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل حالياً لفرض العولمة والترويج لها، وهي تستخدم في سبيل ذلك سطوتها السياسية والعسكرية وتقنيات الاتصال الحديث[3]،

---

1 Josoph. S. Nye, What New Word order, Foreign Affairs Vol 7.1, No.2,1992, P.85.

2 State of The Union Address,Department of State Bulletin Vol .80 February 1980,Special Supplement:B.

3 **العولمة: تظهر العولمة كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة ولكن العولمة ليست مفهوماً مجرداً، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصال.**

كذلك هناك المتغير التكنولوجي والثقافي الذي من خلاله تحاول الدول الأوروبية والولايات المتحدة استثماره لاستغلال الدول الأخرى، خاصة الولايات المتحدة التي تعمل إلى الدعوة لبناء ثقافة كونية تتضمن نسقاً متكاملاً من القيم والمعايير لفرضها على كافة الشعوب، إذ تعمل على إحلال قيم جديدة محل قيمها الثقافية الأصيلة، واتخذت هذه الثقافة من الإسلام عدواً أساسياً لها وسخرت ماكنتها الإعلامية لتشويهه، وتشويه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية، حيث اتهم الإسلام بالإرهاب ونعته بالأصولية وتم اتخاذه عدواً للثقافة والمؤسسات الليبرالية، فضلاً عن نشر القيم والثقافة الأمريكية والأوروبية وهذا سوف يسمم سلوك الأمم ذات الثقافات الأخرى[1].

---

1 ياسين (محرراً)، نحو تأسيس نظام عربي جديد، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن،١٩٩٢.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن والأمن القومي

إنّ مفهوم الأمن من الناحية اللغوية، يعني "**الطمأنينة والتحرر من الخوف وهو حالة مرادفة لمفهوم الاستقرار**"[1]، ويعني كذلك (الشيء الذي يوفر الأمان والتحرر من الخطر والقلق)[2].

أما مفهوم الأمن، كمصطلح فيعد من المفاهيم العلمية المهمة والحديثة التي لا يزال يشوبها الغموض[3]. فأهمية الموضوع تكمن في مدى تعلقه بحماية أمن واستقلال الفرد والدولة على السواء.

إن الاهتمام بدراسة الأمن القومي، بدأ البحث يتركز عليه بعد الحرب العالمية الثانية فهناك المدارس المثالية والواقعية فالمثالية ((**أكدت على التعاون وعدم استخدام القوة المادية والقمع، فالقوة الأخلاقية والالتزام الأدبي أكثر ثباتاً لتحقيق الأمن والاستقرار، فأمن الأمة الحقيقي يعتمد على تشجيع وتعاون دوليين**))[4].

أما المدارس الواقعية فتؤكد على ((**أنّ المجتمع الدولي والعلاقات الدولية يرتكزان على الصراع المستمر، فالقوة المادية هي القاعدة التي بها ومن خلالها تتحقق المصلحة القومية دون الاكتراث بمصالح الدول الأخرى وأن القوة تصنع الحق**))[5].

---

1 مجموعة من الأساتذة، المنجد الأبجدي في اللغة والإعلام، بيروت، دار المشرق، ط٤،١٩٧٣، ص١٨.

2 A.S. Himby,Oxford Advanced,Leamers Dictionary of current English,Oxford university Press,G,B.1985,P771.

3 Edward, E.Azar and C,In,Moon :Notional Security in The Third World,Center, For International Development and conflict Management, University of Maryland 1988, PP2_8 .

4 هاروك .جي . كليم، ستانلي ال. فولك، ظروف الأمن القومي، سلسلة الكتب المترجمة، بغداد: جامعة البكر، للدراسات العسكرية العليا، ١٩٨١، ص١٧.

5 اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت، ١٩٧٩، ص١٥.

هناك مفاهيم ومستويات للأمن متفاعلة فيما بينها تبدأ بالفرد وتنتهي بالمستوى القومي ونود أن نوجز ذلك فيما يأتي:

١- أمن الفرد: يعني أمن الفرد على ذاته، من سطوة الدولة ذاتها من الإجراءات التعسفية، الأمر الذي يحد من عناصر حرية الفرد.[١]

٢- أمن القطر: هو أمن دولة واحدة متكون من قومية أو عدة قوميات، حيث يتقلص مفهوم الأمن الوطني إلى حدود الدولة عملياً في غياب الحد الأدنى من الأمن القومي[٢]. يتداخل هذا المفهوم مع مفهوم الأمن القومي.

٣- الأمن الإقليمي: تنظيم بين مجموعة دول لعملية الدفاع عن الإقليم، وحماية الوحدات الدولية المختلفة المنتمية لذلك الإقليم من الاعتداء الخارجي[٣]. ويرتبط هذا المفهوم بالأحلاف العسكرية بين الدول، مثالنا في ذلك حلف بغداد سابقاً (العراق. إيران. تركيا. بريطانيا. باكستان).

٤- الأمن القارّي: وهو أمن قارة معينة مثل الأمن الأوروبي[٤].

٥- الأمن الجماعي: العمل الجماعي المشترك بين أعضاء التنظيم الدولي من اجل الحفاظ على السلام العالمي[٥].

---

1 جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، جدة، تهامة للنشر والمكتبات، ١٩٨٤، ط٢، ص١٧.

2 ناصيف يوسف متي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ط١، ص٤٠.

3 حامد عبد الله ربيع، نظرية الأمن القومي، حول عملية التأصيل الفكري لمنهجية تقنين مبادئ الأمن القومي والواقع العربي، مجلة آفاق عربية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، عدن ٣، ١٩٨٥، ص١٨.

4 لقد طرحت دول حلف وارسو فكرة عقد مؤتمر للأمن الأوربي على لسان وزير خارجية الاتحاد السوفييتي الأسبق (مولتوتوف) عام ١٩٥٤ وفعلاً عقد المؤتمر في الثاني عشر من تشرين ثاني ١٩٥٤ في هلسنكي وحضر ممثلو (٣٣) دولة أوربية إضافة إلى أمريكا وكندا.

5 B.Buzan,Peoples,States and Fear,Wheatsheaf Books,G.B.1983,PP.11.

٦- الأمـن القـومي: أمـن الـدولـة ذو قوميـة واحـدة أو عـدة دول ذو قوميـة واحـدة مثل القومية العربية.

فيما ورد أعطينا مفهوماً للأمن وسنورد مفهوم الأمن القومي لبعض الرواد، وكذلك المدارس في هذا المجال، فقد أشار روبرت كيوهان وجوزيف ناي ((**إنَّ الأمن القومي هو ناتج الحرب الباردة**))[1]. أما أموس جوردن ووليم تيلر ((**إن الأمن القومي مصطلح علمي ظهر جلياً وأصبح يستخدم منذ الحرب العالمية الثانية، ويعني بالنسبة لهما أشياء كثيرة لشعوب مختلفة**))[2]. كذلك يشير فرانس سكرمان، بأنه يعتقد أن الأمن القومي يتعلق بالعوامل الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الدولة أو ترتكز عليها فهو يقول مضيفاً ما لم تكن الدولة معرضة للعدوان الخارجي، فأن اهتماماتها تكون داخلية[3]، كذلك نرى أن حامد عبد الله ربيع يرى أن الأمن القومي ما يزال بحاجة إلى تنظير متعدد الإبعاد، لاعتقاده أنه مفهوم يعبر عن تقاليد تاريخية معينة[4]، ويتناول جون سبانر المفهوم، بأنه يعني ببساطة البقاء العضوي وحماية وحدة إقليم الدولة والاستقلال السياسي لها، وهذا بمجمله يعني حماية النظام السياسي والاقتصادي وطريقة تسيير الحياة في الدولة[5].

---

1 Ropert .O.Kehane and Joseph . S.Nye :Power and Inter dependence, Little And company, Boston,1977,P6.

2 Amos .A.Jordon and Willian,J. Taylor,Ir : American National Security Revised Ed, The Johns Hopkins University Press 1984,P3.

3 France schurmann :The Logic of World Power :Panthon Books Random House,N.Y.1974.P66.

4 حامد عبد الله ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، مصر، ١٩٨٤، ص ٣٣_٣٧ .

5 John Spanier,Games Nation Play, C.B.S college Publishing,New York,1984, PP57_58.

أما المدرسة الإستراتيجية، فهي ترى في تعريفها للأمن القومي، بأنه الربط بين الأمن والإستراتيجية العسكرية حيث سيطرت المتغيرات العسكرية تاريخياً على مفهوم الأمن القومي وربطته بنظريات القوة والردع[1]. ومن رواد هذه المدرسة (كليم وفولك) حيث يشيران إلى أن الأمن القومي يعني قدرة الدولة على دحر الهجوم الخارجي، والذي تتعرض له[2] ويرى (والتريبمان) أن الدولة تكون آمنة، عندما لا تحتاج للتضحية بقيمها الجوهرية في سبيل تجنب الحرب، وأنها قادرة في حالة التحدي على حماية هذه القيم بشن الحرب فأمن الدولة يجب أن يكون مسايراً لقوتها العسكرية[3].

وينظر (ولفرز) للأمن القومي من ناحية موضوعية (حماية القيم التي سبق اكتسابها) بينما يعني من الزاوية غير الموضوعية (غياب الخوف عن تلك القيم من أي هجوم) أي أنه يرى (غياب شر عدم الأمن)[4] ويركز (نيوكولاس سبكمان) على أن الأمن القومي يعني حماية إقليم الدولة والدفاع عن استقلالها وسيادتها والمحافظة على الكرامة الوطنية[5].

أما المدرسة المجتمعية الإستراتيجية، فترى أن الأمن لا يخص جانباً معيناً، وإنما أصبح مسؤولية اجتماعية وتضامنية جماعية ومقياس لدرجة

1 مدحت أيوب وآخرون، حرب الخليج والأمن القومي العربي، دراسات صوت العرب، القاهرة، دار ماجد للطباعة، ١٩٩٣، ص ٧٤.

2 هارولد ـ جي كليم، وستانلي فولك، مصدر سابق، ص ٩ .

3 أحمد شوقي الحنفي، الأمن القومي دراسة نظرية في المفاهيم، مجلة المنار، القاهرة، العدد ٣٩_٤٠، ١٩٨٨، ص ٣٤ .

4 Amold,Wlfers, Discord and Collaboration: Essays on International Politics, Baltimore, Johns Hophins university Press 1962, PP147 .

5 Nicholas. Ji spykman, Americas Strateg y in World Politics,N.Y. Han court, Burace &World, 1949,P17

الرقي والتقدم، وهو يمثل واجباً تتأكد أهميته بتضافر جهود كافة الأجهزة والمؤسسات الاجتماعية في المجالات التربوية والثقافية والنفسية والإعلامية، والقيام بدور إيجابي فعال في ترشيد القيم والسلوك وتعميق أسس الانضباط العام والتصدي للأنماط السلوكية الشاذة والمنحرفة والممارسات الخاطئة في إطار تخطيط متكامل لدعم الاستقرار، لذلك أصبح الأمن قضية شاملة متعددة الأبعاد تشمل الكيان الاجتماعي وعلاقاته المختلفة[1].

وكذلك أن الوضع الأمني للدول لا يكمن في احتمالات العدوان الخارجي فحسب، وإنما كذلك في تحديات داخلية تجعل من أمنها الخارجي انعكاساً لأمنها الداخلي[2]، وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى أن هذا الأمر انعكس على الاتحاد السوفييتي سابقاً، وهو الدولة العظمى التي كانت العوامل الداخلية احد العوامل الرئيسة في انهياره وتفككه. وهكذا فالمفهوم صار يفهم بدلالاته المجتمعية، وأصبح لا يرتبط بجانب دون سواه، وإنما أصبح قضية شاملة متعددة الأبعاد تشمل الكيان الاجتماعي وعلاقاته المختلفة[3]. ولا بد هنا أن يشار إلى أن المدرسة المجتمعية لا تستبعد الجانب العسكري، وإنما تضعه في إطار مجتمعي أوسع وبالتفاعل مع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومثلما اشرنا[٤] يرى الدكتور

---

1 عبد المنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٥٤، ١٩٨٣، ص٨ .

2 مازن اسماعيل الرمضاني، الأمن القومي والصراع الدولي، مجلة العلوم السياسية، بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد الثاني، ١٩٨٨، ص ٦٥ .

3 مجلة المنار المصرية، العدد ٣٩،٤ نيسان ١٩٨٨، ص ٥٠ .

4 علي الدين هلال، الوحدة العربية والأمن القومي العربي، مجلة الفكر العربي، بيروت، معهد الإنماء العربي، العدد ١١، ١٩٧٩، ص ٩٤.

صباح محمود محمد أن الأمن القومي يقصد به تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية وتهيئة جميع إمكانياتها، لامتلاك القوة بما يحقق أهدافها والحفاظ على استقلالها وكيانها وردع العدوان الخارجي[١]. وفي الاتجاه نفسه عَدَّ وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا، أنَّ الفقر يضر بالأمن القومي حتى للولايات المتحدة الأمريكية ويصل إلى تعريف الأمن القومي مؤداه أن ((الأمن القومي يعني التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه. إن الأمن القومي هو التنمية ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن))[٢].

إن مفهوم الأمن القومي في ضوء ما تقدم، يعني المتغيرات العديدة في المجال الاقتصادي والعسكري والاجتماعي والسياسي، وجميع هذه المتغيرات تعمل وسط بيئة (تاريخية وثقافية وجغرافية تتبادل التأثير فيما بينها) وفي العصر الحديث برز المتغير الاقتصادي وهو متغير مهم جداً في حسم الصراعات، وما الحرب العالمية الأولى والثانية التي بينت بشكل واضح أن الأقوى اقتصاداً هو الذي حسم في النهاية الصراع لصالحه[٣].

استناداً إلى ما تقدم، فإن مفهوم الأمن القومي ليس جامداً بل يتصف بالمرونة والتطور والشمولية ويختلف المفهوم من دولة إلى أخرى، ففي الدول الكبرى يختلف في مغزاه عن أمن الدول المتوسطة، ويختلف المفهوم

---

1 صباح محمود محمد، الصراع الجيوبولتيكي في الخليج العربي، بغداد ١٩٨١، ص ٢٥.

2 روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة، المطبعة الثقافية، ١٩٧٠، ص ١٥.

3 مدحت أيوب (وآخرون) مصدر سابق، ص ٧٣ _ ٨٢ .

لدى الدول الصغرى[1].

إن الدول الكبرى تشعر دائماً بعدم الأمن رغم ازدياد قوتها، لأن تدخل هذه الدول في مجال الشؤون الدولية والتزامها بالدفاع عن "أصدقائها" ضد أي عدوان يتعرضون له (مناطق نفوذ ومصالح ومنافسة بين القوى الكبرى في مختلف مناطق العالم[2]. والتلميح بين مدة وأخرى من قبل الدول الكبرى للعالم وللدول الكبرى المنافسة بأن المنطقة (س)، إذا تعرضت إلى خطر: فسوف يعتبر ذلك تهديداً للأمن القومي وهذا ما حدث عندما احتل السوفييت أفغانستان، فكانت تصريحات قادة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تعرض أمن الخليج العربي للخطر سوف يعرض الأمن القومي للولايات المتحدة للخطر وسوف نتعرض لهذا الموضوع بشيء من التفصيل في المباحث القادمة، أما بالنسبة لمفهوم الأمن القومي العربي فيعود اهتمام المفكرين والباحثين العرب لهذا المفهوم بعد حصول بعض الأقطار العربية على الاستقلال، فهناك ثلاثة اتجاهات الأول يتناول واقع الوطن العربي المجزأ واختلاف نظمه السياسية، والنزاعات بين أقطاره حيث وفق هذه الرؤية فأن مفهوم الأمن القومي يعد مفهوما مجرداً، على الرغم من توافر الرابطة القومية لذلك لا يصح إطلاق المفهوم على قومية مشتتة سياسياً ومجزأة في دول ودويلات ومشايخ متناحرة فيما

---

1 اسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية السياسية والدولية، والمفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٧٩، ص ١١٨ .

2 كارل دوبنش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص ١٢٦.

بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]، فضلاً عن أن كل دولة تسعى للحفاظ على استقرارها ومقاومة الاعتداءات الخارجية وتحقيق مصالحها (القومية)[2]، فضلاً عن أن الدول العربية لا توجد لها سياسة خارجية موحدة في المحافل الدولية.

أما الاتجاه الثاني، فيرى أصحابه أن لكل دولة عربية أمنها الوطني الذي يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي ودفع الخطر الخارجي، بما يمكّن شعبها العيش عيشاً مرفهاً وينطلقون من أن الأمن القومي هو الأمن لكل دولة عربية بشكل منفرد[3]. كذلك ظهرت هناك مفاهيم أخرى مثل مفهوم امن الخليج العربي وأمن البحر الأحمر، وهذه المفاهيم تسهل لأية قوى أجنبية من تنفيذ أي مخطط لاحتلال المنطقة. وهناك اتجاه ثالث يرى بأن الأمن القومي العربي يعني تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي والتفاعل الاجتماعي بين أقطار الوطن العربي، بما ينهي الخلافات الثنائية بين أقطاره والتوجه نحو قواعد عمل مشتركة في المجالات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية[4].

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن هناك عوامل ضعف في اكتمال سياسات (أمنية قومية عربية عملية) وذلك للعوامل الآتية:

---

1 كاظم هاشم نعمة، آثار الخلافات العربية على الأمن القومي العربي، مجلة المنار، باريس، العدد ٨٧١، ١٩٨٦، ص ٢٣ .

2 علي الدين هلال، مصدر سابق، ص ١٤٦ .

3 علي الدين هلال، مصدر سابق، ص ١٥.

4 محمد مصالحة، مسألة الأمن القومي بين المفاهيم والواقع والنصوص، مجلة شؤون عربية، تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٣٥،١٩٨٤، ص ٢٧ .

١- التأمين الذاتي للنظام[1]، أي العمل على حماية النظام القائم أو العائلة الحاكمة والحزب الحاكم.

٢- حديث جميع الحكام العرب عن الجوانب النظرية فقط دون تطبيق ذلك على أرض الواقع.

٣- التركيز على الجانب العسكري دون الاهتمام بالجوانب الأخرى فالكيان الصهيوني يريد تهويد الأراضي العربية كذلك نلاحظ الهجرة غير العربية لدول الخليج العربي.

إن أية دولة عربية لا يمكن لها درء الخطر الأجنبي لوحدها، وإن أي عدوان على قطر عربي لا يعني ذلك القطر فحسب، بل سيطال الأقطار العربية جميعاً سواء أكان خطراً خارجياً أم داخلياً وإن الأقطار المحيطة بالوطن العربي مستمرة منذ فجر التاريخ، بالاعتداء على الأرض العربية من أجل السيطرة على الموقع الجغرافي والقوة الاقتصادية والبشرية فيه وبما أن العامل الأساسي في القرن العشرين والحادي والعشرين هو العامل الاقتصادي وموارده المتمثلة في قطاع النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والكبريت فضلاً عن جانب القطاع الزراعي. وهذا العامل كما أشرنا يجعل جميع الدول المجاورة والدول الاستعمارية تعمل من أجل السيطرة على هذه المنطقة، يضاف لذلك أن أقطار الخليج العربي تمثل سوق كبيرة لتصريف البضائع في مختلف أشكالها ناهيك عن أن هذه الأقطار تمثل واحد من أهم الكتل النقدية في العالم بسبب وفرة العائدات المالية النفطية.

وسوف نستعرض بعض الجداول بشأن الاحتياطي النفطي والغازي للمنطقة إضافة إلى تطور الإنتاج النفطي الذي بدوره قد أدى إلى وفرة

---

1 أمين هويدي، فجوة الأمن القومي العربي، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، بيروت، العدد الأول، ١٩٨١، ص ٢٥ .

الاحتياطي النقدي لهذه الدول، لذا نرى أن المنطقة أصبحت عامل جذب للقوى الاستعمارية، سابقاً وحالياً ومستقبلاً.

جدول رقم (١) تطور الاحتياطي النفطي لمنطقة الخليج[1] العربي (ألف مليون برميل)

اسم الدولة	السنة			
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠
العراق	٣٠	١٠٠	١١٢,٥	١١٢,٥
الكويت	٧٦,٩	٩٧	٩٦,٥	٩٦,٥
عمان	٢,٣	٤,٣	٥,٣	٥,٥
قطر	٣,٦	٤,٥	٣,٧	١٣,٢
المملكة العربية السعودية	١٦٨	٢٦٠	٢٦٣,٥	٢٦١,٧
الإمارات العربية المتحدة	٣٠,٤	٩٨,١	٩٧,٨	٩٧,٨
المجموع	٣١١,٢	٥٦٣,٩	٥٧٩,٣	٥٨٧,٢

إن النفط العربي يمتاز بخصائص جعلت من المنطقة العربية ذا أهمية إستراتيجية وخاصة منطقة الخليج العربي، فالذي يسيطر على هذه الحقول يستطيع أن يتحكم بمصير الطاقة العالمي، وسوف نتطرق إلى إستراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي تفصيلياً فضلاً عن أن النفط العربي يمتاز بما يأتي:

١- الاحتياطي الهائل إذ بلغ الاحتياطي بما يقدر بـ(٥٨٧,٢) مليار برميل لدول الخليج العربي فقط من الاحتياطي العالمي الذي يقدر بنحو (١٠٤٦,٤) مليار برميل حسب إحصائيات عام ٢٠٠٠[٢].

---

1 (BP) British Petroleum. Statistical rereiw of world energy, June, 2001, PP.4.

مستقبلاً للاختصار. نظم الجدول الاحتياطي النفطي وإنتاجه النفطي والغازي والأسعار من قبل الباحث .

2 BP _OP _ Cit, P_20 .

٢- تفوق إنتاجية آبار الحقول النفطية على مثيلاتها في الحقول العالمية من حيث الغزارة والجودة وانخفاض نسبة الكبريت فإنتاجية البئر النفطي في الولايات المتحدة (١٥) برميل يومياً أما الحقول النفطية العربية فتتراوح ما بين (٥١٢٨ _١٣٤٣١) برميل يومياً وهذا يعكس انخفاض كلفة الإنتاج للبرميل الواحد[1].

جدول رقم (٢) تطور احتياطات الغاز الطبيعي لمنطقة الخليج العربي (ألف مليون متر مكعب)[2]

اسم الدولة	السنة			
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠
البحرين	٠,٢٥	٠,١٨	٠,١١	٠,١١
العراق	٠,٧٨	٢,٦٩	٣,١١	٣,١١
الكويت	٠,٩٤	١,٥٢	١,٤٩	١,٤٩
عمان	٠,٠٧	٠,٢٠	٠,٨٠	٠,٨٣
قطر	١,٧٠	٤,٦٢	٨,٤٩	١١,١٥
العربية السعودية	٣,١٨	٥,٢٥	٥,٧٩	٦,٠٥
الإمارات العربية	٠,٥٩	٥,٦٧	٦	٦,٠١

إن الاحتياطي الغازي لدول الخليج العربي يمثل ١٩٪ من الاحتياطي العالمي حسب إحصائيات عام ٢٠٠٠ مما يعزز الإستراتيجية للمنطقة ويهدد أمنها القومي في الوقت نفسه من قبل الدول الكبرى.

---

1 Michael,Dobbs: International community and oil crisis, los Angeles Times,5-2-1999,P.5.

2 B.P.OP-Cit –P.4.

جدول رقم (٣) تطور الإنتاج النفطي الخليجي[1] (ألف برميل يومياً)

اسم الدولة	السنة				
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠
العراق	٣٤٧٥	١٤٤٠	٢١٥٥	٥٧٥	٢٦٢٥
الكويت	١٤٣٠	٩٢٠	٩٦٥	٢١٣٥	٢١٥٠
عمان	٢٨٥	٥٠٥	٦٩٥	٨٧٠	٩٦٠
قطر	٤٦٠	٤٣٠	٤٣٥	٤٦٠	٧٩٥
العربية السعودية	٩٩٩٠	٣٥٦٥	٧١٠٥	٨٨٩٠	٩١٤٥
الإمارات العربية	٢٢٥٠	١٦٩٠	٢٢٨٥	٢٤١٠	٢٥١٥

جدول رقم (٤) أسعار النفط الخام للبرميل الواحد ضمن مناطق البيع الرئيسية العالمية (دولار أمريكي)[2]

السنة	دبي	برنت	نيجيريا	غرب تكساس
١٩٧٦	١١,٦٣	١٢,٠٨	١٢,٨٧	١٢,٢٣
١٩٧٧	١٢,٣٨	١٣,٩٢	١٤,٢١	١٤,٢٢
١٩٧٨	١٣,٠٣	١٤,٠٢	١٣,٦٥	١٤,٥٥
١٩٧٩	٢٩,٧٥	٣١,٦١	٢٩,٢٥	٢٥,٠٨
١٩٨٠	٣٥,٦٩	٣٦,٨٣	٣٦,٩٨	٣٧,٩٦
١٩٨١	٣٤,٣٢	٣٥,٩٢	٣٦,٠٨	٣٦,٠٨
١٩٨٢	٣١,٨٠	٣٢,٩٧	٣٢,٢٩	٣٣,٦٥

[1] BP-OP-Cit, PP-17.
2 1976-1958 Arabian Light. 1986 -2000 Dubai.
1976-1984 Forties.1985-2000 Brent.
1976-1983 Posted Wti Prices -1984 -2000 Spot Wti Prices.

١٩٨٣	٢٨,٧٨	٢٩,٥٥	٢٩,٥٤	٣٠,٣٠
١٩٨٤	٢٨,٠٦	٢٨,٦٦	٢٨,١٤	٢٩,٣٩
١٩٨٥	٢٧,٥٣	٢٧,٥١	٢٧,٧٥	٢٧,٩٩
١٩٨٦	١٢,٩٥	١٤,٣٨	١٤,٤٥	١٥,٠٤
١٩٨٧	١٦,٩٢	١٨,٤٢	١٨,٤٠	١٩,١٩
١٩٨٨	١٣,١٩	١٤,٩٦	١٤,٩٩	١٥,٩٧
١٩٨٩	١٥,٦٨	١٨,٢٠	١٨,٣٠	١٩,٦٨
١٩٩٠	٢٠,٥٠	٣٢,٨١	٢٣,٨٥	٢٤,٥٠
١٩٩١	١٦,٥٦	٢٠,٠٥	٢٠,١١	٢١,٥٤
١٩٩٢	١٧,٢١	١٩,٣٧	١٩,٦١	٢٠,٥٧
١٩٩٣	١٤,٩٠	١٧,٠٧	١٧,٤١	١٨,٤٥
١٩٩٤	١٤,٧٦	١٥,٩٨	١٦,٢٥	١٧,٢١
١٩٩٥	١٦,٠٩	١٧,١٨	١٧,٢٦	١٨,٤٢
١٩٩٦	١٨,٥٦	٢٠,٨٠	٢١,١٦	٢٢,١٦
١٩٩٧	١٨,١٣	١٩,٣٠	١٩,٣٣	٢٠,٦١
١٩٩٨	٢١,١٦	١٣,١١	١٢,٦٢	١٤,٣٩
١٩٩٩	١٧,٣٠	١٨,٢٥	١٨ –	١٩,٣١
٢٠٠٠	٢٦,٢٤	٢٨,٩٨	٢٨,٤٢	٣٠,٣٧

إن جدول الإنتاج النفطي لدول الخليج العربي، ويتبعه جدول أسعار النفط للبرميل الواحد حسب مناطق البيع العالمية، حيث يلاحظ أن منطقة الخليج العربي تمثل أحد الكتل النقدية المهمة في العالم، كذلك كونها تمثل أكبر المنابع لمصادر إنتاج الطاقة لذلك نرى أن هذه الدول أصبحت

أكبر سوق للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ، فضلاً عن ذلك أصبح وضع الأمن القومي لهذه الدول وضع هامشي حيث لا يمكن لهذه الدول الدفاع عن وجودها إلا بحماية أجنبية ، وأعلنت جميع دول الخليج عن عقد اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أن دخلت القوات العراقية إلى الكويت في الثاني من آب عام ١٩٩١.

الفصل الثاني

الخليج العربي والتنافس البريطاني ـ الأميركي
قبل عام ١٩٦٨

المبحث الأول: أهمية الخليج العربي.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي.

المبحث الثالث:

الإستراتيجية البريطانية في منطقة الخليج العربي.

المبحث الرابع:

التنافس البريطاني الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول: أهمية الخليج العربي

حظيت منطقة الخليج العربي باهتمام دولي وإقليمي كبيرين، تزايد بفعل مجموعة من المتغيرات التي يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي لهذه المنطقة والذي أعطاها أهمية جيوإستراتيجية، وأهمية اقتصادية متعددة الجوانب بدءاً من إنتاجها للنفط، والاحتياطي الهائل الذي تتمتع به فضلاً عن كونها سوقاً تجارية واستهلاكية واسعة، من جهة، والتطورات السياسية المتسارعة ذات الانعكاسات الإقليمية والدولية من جهة أخرى، فقد زادت من أهمية منطقة الخليج العربي بوصفها ساحة من ساحات التنافس والصراع الدولي والإقليمي[1]، ولذا اتصف هذا الفصل لبيان أبرز الخصائص التي تميزت بها منطقة الخليج العربي.

---

1 على الرغم من وضوح معالم الأبعاد الجغرافية للخليج العربي وانتمائه القومي للحضارة العربية، إلا أننا نرى اختلافات كثيرة حول تسميته فقد أطلقت عليه منذ القدم تسميات عديدة، إذ عرف عند الآشوريين باسم أرض الله أو أرض البحر، وأسماه هيرودوت البحر الأعلى، أما تسميته بالخليج الفارسي فقد نشأت من اكتشاف (نيكاروس) أحد قادة الاسكندر الأكبر عام ٣٢٤ ق .م لساحله الشرقي قبل اكتشاف الساحل العربي الذي تم بعد ذلك، وقد عرف الخليج عند العثمانيين باسم خليج البصرة، وعند سكان الإحساء باسم خليج عمان وخليج البحرين، وقد أطلقنا عليه اسم الخليج العربي وفاء لعروبته، حيث تشير الدلائل التاريخية والشواهد الحضارية إلى أن الخليج عربي من جهة سكن وهيمنة القبائل العربية على كلتا ضفتيه.

للمزيد من التفاصيل ينظر سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩، ص ١٩ _٢٠؛ مصطفى جواد، بل هو الخليج العربي، شاء الجهلاء أم أبو، مجلة الأفلام، العدد١١، بغداد ١٩٧٠؛ محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الكويت ١٩٧٤، ص ٢١، رضا عادل، عمان والخليج، قضايا ومناقشات، دار الكتب العربي بيروت، ١٩٦٩، ص ٢٠.

الموقع والحدود

يشكل الخليج العربي من الناحية الجغرافية الجناح الأيمن للوطن العربي[١]، والنافذة التي يطل منها على بلاد آسيا بحكم موقعه في جنوب غرب قارة آسيا[٢].

ويمثل الخليج العربي بحيرة ضيقة شبه مغلقة[٣]، تمتد على شكل ذراع بحري، ينحصر بين خطي عرض (٢٤ ـ ٣٠) شمالاً وخطي طول (٤٨ ـ٥٧) شرقاً، تطل عليه من الشمال مقاطعة أهواز ذات الأغلبية العربية في إيران ومحافظة البصرة في جمهورية العراق، ومن الشمال الغربي الكويت، ومن الغرب مقاطعة الإحساء في المملكة العربية السعودية ودولة البحرين ودولة قطر، ومن الجنوب الغربي والجنوب دولة الإمارات العربية المتحدة التي تضم إمارات (أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين والفجيرة). وكذلك مضيق هرمز وخليج عمان، ومن الشمال الشرقي والشرق إيران[٤].

---

1 أحمد خليل عطوي، دولة الإمارات العربية المتحدة، نشأتها وتطورها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١، ص ٧.

2 Muhamad Morsy Abdullah, A modren History Iondon .1918 .P.24.

3 عرف بالبحر المغلق أو شبه المغلق في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة، بأنه خليج أو حوض أو بحر تحيط به دولتان أو أكثر، ويتصل البر من الأعلى بممر ضيق، أو مكون بكامله وبشكل أساسي، من البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الأصل لدولتين أو أكثر، دراسات في التاريخ والسياسة والاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية، محاضرات الندوة الدبلوماسية السادسة، ١٩٧٨، ص ٣٧٨.

4 أرنولد ويلسون، الخليج العربي، ترجمة عبد القادر يوسف، مكتبة الأمل، الكويت، د.ت، ط ١، ص ٨٢ _ ٨٤.

وتقدر مساحة الخليج العربي بـ (٢٣٩٠٠٠)كم٢، وتمتد مياهه من أقصى الشمال عند التقائه بشط العرب وحتى مدخله جنوباً عند شبه جزيرة مسندم بمضيق هرمز، وبحدود (١٣٠٠) كم ويتراوح اتساعه بين (٤٧) كم عند مضيق هرمز و(٢٨٠) كم في أوسع نقطة فيه[(1)].

ويبلغ أعمق قسم فيه قرابة (١٠٠) م قرب جزيرة هرمز[(2)].

إن طبيعة مياه الخليج العربي هادئة وصالحة للملاحة ولا تتجمد وتقع مياه الخليج العربي العميقة على الساحل الشرقي منه، أما الساحل الغربي فهو أقل عمقاً حيث تنتشر الصخور والجزر والترسبات الطينية التي تعيق حركة الملاحة غير أن تلك الصعوبات لم تؤثر في قيمته التجارية، إضافة وجود ذراع آخر للمحيط الهندي وهو البحر الأحمر[(3)].

وتبلغ المساحة الكلية لأقطار الخليج العربي ما يزيد على الثلاثة ملايين كيلو متر مربع، ويقطنها أكثر من خمسة وعشرين مليون نسمة أي تشكل ما نسبته ٢,٥ ٪من مجموع سكان العالم[(4)].

إن هذه المساحة تحمل معها جوانب ايجابية وسلبية، في الوقت نفسه الجوانب الايجابية تتمثل بإطلالتها على ساحل طويل من الخليج العربي يبلغ نحو (٦٠٦٤) كيلومتر، إلا أن السواحل الطويلة عكست جوانب سلبية تتضح من مدى صغر حجم المنطقة وانخفاض الكثافة السكانية

1 أرنولد ويلسون، المصدر السابق، ص ٨٢ _ ٨٤ .

2 خالد العزي، الخليج العربي ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٧٢، ص ١٣.

3 مظهر نذير الطالب وعلي حسين محل، إستراتيجيات القوى العظمى في الخليج العربي، ١٩٤٠ _١٩٨٠، دراسة في الإطار النظري والتطبيقي، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٨٠، ص ٧.

4 محمد سعيد الحديثي، أهمية الخليج العربي الاقتصادية والإستراتيجية في النصف الثاني من القرن العشرين، من بحوث مؤتمر التاريخ وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٣، ص ٢٩٠.

لمعظم أقطاره، وما يزيد من تعقيد الوضع ذلك التوزيع غير المتكافئ للسكان فيما يتركز السكان بصورة شديدة في البحرين مثلاً. فيما تعاني الأقطار الأخرى من انخفاض شديد في الكثافة السكانية، كما أن السواحل الطويلة كانت على مدى التاريخ تشكل نقطة ضعف أمني، بحيث أن القوى الاستعمارية الدولية الغازية للخليج العربي جاءت عن طريق البحر وذلك لصعوبة السيطرة على هذه السواحل، فضلاً عن أنها كانت وسيلة لتسلل المهاجرين من دول آسيوية عديدة ومنها إيران[1]، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (٥) حجم السكان والمساحة والكثافة لأقطار الخليج العربي لعام ١٩٧٢[2]

القطر	حجم السكان بالمليون	المساحة كم٢	الكثافة السكانية شخص /كم٢
العراق	١٣,٥٠٠,٠٠٠	٤٣٨,٤٤٦	٣٨
الكويت	١٣٥,٠٠٠	١٧,٨١٧	٦٣
السعودية	٩,٥٢٠,٠٠٠	٢,١٤٩,٦٩٠	٤٠٤
الإمارات العربية المتحدة	٩٢٠,٣٠٨	٨٣,٦٠٠	١١
البحرين	٢٧٠,٠٠٠	٦٢٢	٤٣٤
قطر	٢٣٣,٥٢٠	٢٢,١٤	٢١٠
عمان	٨٢,٠٠٠	٢١٢,٤٥٧	٤,٠
المجموع	٢٥,٠٦٧,١٠٨	٣,٠٢٤,٦٤٦	

1 فخري رشيد مهنا، النظام القانوني للملاحة في المضائق الدولية وتطبيقه على مضيق هرمز، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد ١٩٨٠، ص١٠ .

2 غانم محمد صالح، الخليج العربي دراسة سياسية، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٠.

المبحث الثاني : الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي

اكتسبت منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة بحكم عوامل عدة منها، موقعها والمزايا الإستراتيجية[1] لهذه المنطقة فضلاً عن أهميتها الاقتصادية والتجارية، إذ تتوسط منطقة الخليج العربي القارات الثلاث آسيا وأوربا وإفريقيا، وتمثل نقطة التقاء طرق المواصلات بين هذه القارات وممراً مائياً حيوياً مما زاد من محاولات الدول الاستعمارية في السيطرة والتنافس للحصول عليه[2].

فأهمية الخليج العربي الإستراتيجية تنبع من حيث أنه واحد من أهم المنافذ البحرية التي تتميز بها منطقة (الشرق الأوسط)، فالخليج العربي يشكل مع البحر الأحمر ذراعين طويلين يحدهما المحيط الهندي في الجنوب حاضناً شبه الجزيرة العربية وملتقياً بأهم بحر داخلي في العالم هو البحر الأبيض المتوسط، الذي يربط المحيطين الهندي والأطلسي ويقع في بقعة تطوق غرب أوربا وتفصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تم

---

1 عرف الخبراء الإستراتيجية بعدة تعريفات منها "إنها علم وفن ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هذه السياسة الذي يتعذر تنفيذه من غير ذلك السبيل "وقد عرف مولتكه الألماني بأنها "أجزاء الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الهدف المطلوب "بينما عرفها أندريه بوفر الإستراتيجي الفرنسي المعاصر بأنها "فن حوارات الإدارات التي تستخدم لحل خلافاتها "أما تعريف ليدن هارت للإستراتيجية "هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة "للمزيد من التفاصيل للمفاهيم الإستراتيجية ينظر، عبد المطلب النقيب، الإستراتيجية السوفييتية والأمريكية للخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، بغداد ١٩٨٤، ص ١٥_٢٥.

2 صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة الجغرافية السياسية، منشورات وزارة الإعلام، بغداد ١٩٨١، ص ٢٢.

افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، وتم إنجاز اتصال البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط ومن ناحية أخرى فإن نهري دجلة والفرات في انحدارهما إلى الجنوب قد أوصل الخليج العربي بالبحر الأبيض المتوسط، وبذلك اكتملت الدورة الطبيعية البحرية التي تربط بلدان القارات الثلاث[1].

وتأتي أهمية الخليج العربي كونه يضم مضيق هرمز، أحد أهم المضائق العالمية باعتباره عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي الذي يتحكم في طرق التجارة من وإلى الخليج العربي[٢].

لا شك أن هذا الواقع هو الذي أضفى على المنطقة الأهمية الإستراتيجية، وقد اتضحت هذه الأهمية منذ عهد الإسكندر المقدوني الذي غزا بلاد فارس بوصفه بداية لغزو منطقة الخليج العربي، إذ أشار إلى قواده عن أهمية سيطرته على منطقة الخليج العربي وذلك ما يتضح من قوله "إنني لا أستطيع تأمين مقامي في مصر إذا كانت للفرس السيطرة على هذه المنطقة البحرية"[٣].

وبحكم هذا الموقع الهام للخليج العربي بوصفه أول منطقة في العالم تقيم العلاقات التجارية الدولية، والتي برزت وازدادت أهميتها بالنسبة للعلاقات الدولية خلال القرن العشرين، نتيجة لتبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه

---

1 للتفاصيل ينظر عادل رضا، المصدر السابق، ص ١٤_١٥ .

2 يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رؤية مستقبلية، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣، ص ٢١.

3 سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٤.

لأغراض إستراتيجية واقتصادية[1]، وإذا كانت الأغراض الإستراتيجية قد تأكدت في المحاولات الاستعمارية الحديثة والمعاصرة، لربط أقطار هذه المنطقة بعجلة السياسة الأوروبية، فإن الأغراض الاقتصادية المتعاظمة الأهمية، قد برزت عقب اكتشاف المنابع الغزيرة للنفط، الذي أصبح العالم بحاجة ماسة إليه بوصفه أحد أهم مصادر الطاقة المتوفرة بأقل التكاليف[2]. من جهة وكونها تضم أكبر نسبة من احتياطي النفط العالمي، وتمون الدول الصناعية أو النامية بنسبة كبيرة من حاجتها المتزايدة من هذه المادة[3].

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا، بأن منطقة الخليج العربي قد تصاعدت قيمتها بحسابات القوى الدولية بفعل الدور الحاسم الذي بدأ

---

1 تتميز منطقة الخليج العربي بثروات هائلة تكثر في مياهها الضحلة مثل الأسماك واللؤلؤ والصدف وعلى شواطئها توجد موانئ تجارية ذات شهره عالمية ومواقع إستراتيجية على جانب كبير من الأهمية، فضلاً عن ذلك وجود الكنوز المعدنية الكثيرة كالنفط والحديد والذهب والقصدير والنحاس والكبريت والفحم الحجري، وأيضاً الحبوب والفواكه للتفاصيل ينظر عادل رضا، المصدر السابق، ص١٥_١٦.

2 اكتشف النفط للمرة الأولى في إيران عام ١٩٠٨ وفي عام ١٩٣٢ اكتشف في البحرين وتم تصديره تجارياً وقد بلغت مساهمة دول الخليج العربي في تزويد الدول الغربية بالنفط مساهمة كبيرة، إذ يمتلك الخليج العربي أكثر من ٥٨ ٪ من احتياطي العالم من النفط، كما أن مردودات الاستثمارات النفطية الأجنبية حققت أرقاماً عالمية في منطقة الخليج العربي عنها في المناطق الأخرى حيث كان صافي أرباح عمليات إنتاج النفط في العراق ٦٢٪ وفي قطر ١١٤٪ وفي السعودية ٢٩٩٪ وفي عام ١٩٦٥ مقارنة بما تحصل عليه من استثمار أموالها في فنزويلا، إذ لم تحقق سوى ٢٠٪ وفي الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٪ وبذلك فإن القوى الاستعمارية تحاول جاهدة التشبث للبقاء في منطقة الخليج العربي. انظر انديره نوسيش، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، ترجمة أسعد عقل، دار الحقيقة للطباعة، بيروت، ١٩٧١، ص ١٥ _١٦؛ خليل علي مراد، الولايات المتحدة الأمريكية، النفط وأمن الخليج في السبعينيات، مجلة الخليج العربي، مجلد ١٤، العدد١ لسنة ١٩٨٢، ص ١٣ _١٤ .

3 صبري فارس الهيتي، المصدر السابق، ص٢٠٨.

النفط يؤديه في الصراع الدولي بين هذه القوى وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، مما جعل منطقة الخليج العربي من أهم المناطق وأكثرها حساسية بالنسبة لعجلة الحياة في المجتمعات الرأسمالية.

وهكذا اتضحت أهمية الخليج العربي بوصفه طريقاً تجارياً وسوقاً اقتصادية مهمة ضمن الحسابات الإستراتيجية للدول الاستعمارية، التي كان لها وجود حقيقي ومصالح إستراتيجية في المنطقة، فان مسألة التواجد السياسي والعسكري لحماية المصالح الحيوية والطرق التجارية أخذت مكانها في سلم الأولويات ضمن الاعتبارات، لذلك فإن الدول الاستعمارية التي تناوبت على فرض هيمنتها وسيطرتها على المنطقة ابتداء من الاسكندر المقدوني وانتهاء بالسيطرة الإمبريالية الغربية، كانت تهدف بشكل رئيس إلى حماية هذه الطرق التجارية من ناحية وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية من ناحية أخرى، وقد تمثل التواجد السياسي الأجنبي بوجود مقيمين أجانب أو حكام محليين يمارسون وظائفهم (بالنيابة) لتنفيذ سياسة الدول الاستعمارية، أما التواجد العسكري فتمثل بوجود الأساطيل البحرية العسكرية اللازمة لتنفيذ حراسة الأعمال التجارية وضرب نشاطات الدول الأخرى المتنافسة على سيادة الخليج العربي[1].

وقد برزت أهمية الخليج العربي من الناحية العسكرية بشكل أكبر، إبان الحرب العالمية الثانية، ففي أثناء الغزو الألماني للاتحاد السوفييتي عام ١٩٤١، اتخذ الخليج العربي معبراً إستراتيجياً كونه الطريق الوحيد الذي

---

1 عبد القادر محمد فهمي، الأبعاد السياسية والإستراتيجية للمركز النفطي للولايات المتحدة وانعكاساتها على أمن الخليج العربي، مجلة كلية القانون والسياسة المجلد الثالث، العددان الأول والثاني، بغداد ١٩٨٤، ص٣٦٩ .

من الممكن إيصال الإمدادات عن طريقه إلى الاتحاد السوفييتي، لأن الغواصات الألمانية جعلت الاتصالات بين الحلفاء والاتحاد السوفييتي غير ممكنة، فضلاً عن تجمد الموانئ السوفييتية بعض الوقت وبذلك اعتمد الطريق عبر الأراضي الإيرانية لتامين الإمدادات[1].

وهكذا يمكننا القول إن قيمة الخليج العربي الإستراتيجية قد انحسرت لصالح قيمته العسكرية إبان الحرب العالمية الثانية، إذ شكل المعبر الاستراتيجي في عملية نقل قوات الحلفاء لدعم الاتحاد السوفييتي عسكرياً ضد خطر الزحف النازي الألماني.

ولأهمية منطقة الخليج العربي كان من الطبيعي أن تتسابق الدول الاستعمارية لاستغلالها، نظراً لأهميتها في التوازن الإستراتيجي ولقد عبر (ريموند اوشه) عن وجهة نظر الغرب الاستعمارية بأهمية الموقع الإستراتيجي لمنطقة الخليج العربي بالنسبة لمصالحهم قائلاً "سيظل الخليج العربي يسيطر على إستراتيجيتنا إلى الشرق العربي، وفيه الموانئ والمراكز البحرية والجوية الرئيسة إلى الشرق العربي، وفي الموانئ ومحطات الوقود اللازم لأساطيلنا الإستراتيجية وإن الدولة التي تفرض نفوذها عليه تستطيع أن تمدّ نفوذها إلى جزيرة العرب وإيران وإفريقيا، وتستطيع أن تقطع خطوط المواصلات إلى الهند[2].

ويشير الباحث نفسه إلى "أن سلامة طرق مواصلاتنا ومستقبل بلادنا الصناعي يتوقفان على مقدرة الدبلوماسية البريطانية في إبقائنا في الخليج"[3].

---

1 المصدر السابق، للمزيد من الإيضاح انظر (أنديره نوسيش "الصراعات البترولية في الشرق الأوسط "ترجمة أسعد عقل، دار الحقيقة للطباعة، بيروت، ١٩٧١ .

2 Raymond Oshea .The Sandking of Oman .London,1974,P.20.

3 Ibid, P.22.

أما الباحث الفرنسي جان جاك بيري فيقول بهذا الصدد "إن الشرق الأوسط الذي كثر الحديث عنه على ألسنة الخبراء ينحصر في الخليج العربي بشكل خاص، وذلك بكونه قلب الشرق الأوسط جغرافيا وبابه السحري وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب[1].

ويلخص جان جاك أهمية منطقة الخليج العربي الإستراتيجية في نظر الدول بقوله "إن من طبيعة الناس أن ينظروا إلى مشرق الشمس، فلا غرابة إن اتجهت أنظار العالم إلى الشرق "ويقصد منطقة الخليج العربي[2].

أما الولايات المتحدة الأمريكية التي بدا اهتمامها الإستراتيجي في منطقة الخليج العربي يأخذ شكله الواضح إبان الحرب العالمية الثانية، فقد ذهبت إلى إدخال المنطقة في نطاق إستراتيجيتها الدولية ولعل ذلك ما يتضح من تأكيد مستشار الأمن القومي الأمريكي (برجنسكي) بصدد أهمية نفط الخليج العربي بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية بقوله "**إن أمن الطاقة جزء حيوي من أمن الولايات المتحدة**"[3].

ثم يذكر أن خسارة منطقة الخليج العربي لا يمكن تعويضها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فيقول "لو أن أمريكا قد فقدت برلين فإنه سيظل بإمكانها الدفاع عن أوربا الغربية ولو بكلفة أعظم وبجهد أكبر، ولو أن أمريكا فقدت كوريا فإنه سيظل بوسعها أن تدافع عن اليابان ولو بكلفة أعظم وبجهد أكبر. أما الخليج العربي فإنه لا يسمح

---

1 **جان جاك بيري، الخليج العربي، تعريب نجدة هاجر وسعيد أبو العز، الكتب التجارية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٩، ص٥٣.**

2 **المصدر نفسه، ص٢٠٦.**

3 Herman Finer, Dulles Over Suez The Theosy And Practice Gt His Philosophy, London, 1964.P.497

بنفس مواقع الانسحاب المقبولة، ولو تدهور الوضع في الخليج أكثر فإن العواقب ستكون من الخطورة بحيث تستعد لإقامة خطوط دفاع مسموح بها في مناطق أخرى[1].

يتضح من ذلك، أن منطقة الخليج العربي كانت محل اهتمام السياسيين والمؤرخين والباحثين والعسكريين أكثر من أي منطقة في العالم، بفضل ذلك الموقع الممتاز لموطن الخليج العربي، ودوره البارز في التجارة العالمية، مما أدى إلى تنافس الدول الكبرى فيما بينها في سبيل السيطرة عليه واستعماره منذ فترة مبكرة من التاريخ، إذ ثبت تاريخياً أن من يسيطر على الخليج العربي يسيطر في الوقت نفسه على شبكة المواصلات الجوية والبحرية والبرية بين الشرق والغرب لاسيما بعد تطور وسائل المواصلات[2].

فضلاً عن دور هذا الموقع في قيام مراكز ملاحية وتجارية على شواطئه مما قاد إلى ازدهار المنطقة اقتصادياً وتجارياً، ولعل ما زاد في الأهمية تعدد خلجانه وجزره التي تقدم تسهيلات كبيرة للسفن والقطع البحرية وسيطرة تلك القواعد على الطرق الملاحية، فضلاً عن قربها من مناطق الصراع الدولي في منطقة المحيط الهندي والشرق الأوسط وبهذا أصبح الخليج العربي أحد أهم محاور الصراع الدولي، بل من أهم محاور الصراع الإستراتيجي بين القوى الدولية التقليدية بوصفها أحد أهم الممارسات الحيوية الطبيعية في العالم.

---

1 نقلاً عن وائل محمد اسماعيل، قوة الانتشار السريع، مسارات الإستراتيجية الأمريكية الراهنة في الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٨، ص ٧٧ .

2 محمد رشيد الفيل، المصدر السابق، ص٣٣.

المبحث الثالث:

الإستراتيجية البريطانية في منطقة الخليج العربي

شـهدت منطقـة الخلـيج العربـي بـسبب موقعهـا الإسـتراتيجي وإمكانياتها المادية الهائلة دخول أولى الموجات الاستعمارية الأوربية في سعي من هذه القوى لتامين مصالحها في المنطقة، والتي تتمثل في تأمين الملاحة وضمان أسواق تجارية مربحة، وكان البرتغاليون قد سبقوا غيرهم من الأوروبيين في الوصول إلى الخليج العربي ثم تلاهم الهولنديون والفرنسيون ثم جاء الإنكليز[1]، إذ توغلوا في المنطقة منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر معتمدين على أساطيلهم العسكرية القوية، وأخذوا يحتلون أغلب موانئ الخليج العربي المهمة وجزره، وبنوا قلاعاً منيعة فيها[2].

لا بأس من تلك الإشارة، ولكن المهم التأكيد على الدور البريطاني في الخليج العربي ذلك الاستعمار الذي ظل يحكم منطقة الخليج العربي تحت ذريعة تأمين مصالحه في الهند بوصفها (درة التاج البريطاني) في ذلك الوقت مارست بريطانيا سياستها الاستعمارية عن طريق شركة الهند

---

1 عبد الأمير محمد أمين، مقاومة إمارات شرق الجزيرة العربية وقبائل الخليج العربي للتغلغل الاقتصادي الأوربي ١٥٠٠ _١٨٢٠، من بحوث التجارب الوحدوية العربية المعاصرة. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

2 أفرزت المقاومة العربية ضد الموجات الاستعمارية بروز قوتين مستقلتين أحدهما برزت خلال عام ١٧٤٩ وهي قوة بحرية كبيرة تزعمتها قبيلة القواسم، والتي اتخذت من رأس الخيمة معقلاً لها، وامتدت سيادتها من رأس الخيمة شمالاً إلى الشارقة جنوباً، كما برزت قوة برية تزعمتها قبيلة بنو ياس في عام ١٧٦١ في المنطقة الممتدة من جنوبي قطر شرقاً وحتى دبي غرباً للتفاصيل ينظر:
K.G. Fenelon The United Arab Emirates :An Economic and Survey 2,nd,ed (London 1967).P10.

الشرقية البريطانية التي تأسست في ٣١ كانون الأول ١٦٠٠ من قبل ملكة بريطانيا إليزابيث الأولى[1] اذ منحتها الملكة امتياز التجارة في الهند والشرق[2].

وهكذا يتضح أن التواجد البريطاني في منطقة الخليج العربي اتسم في بدايته بكونه لأغراض تجارية، إذ تجنب البريطانيون التورط في النزاعات السياسية وذلك لأن اهتمام التجار البريطانيين بالخليج العربي كان مرتبطاً بمصالحهم في الهند ولم يكن لديهم أي اهتمام بالجانب السياسي[3]، إلا أن السلطات البريطانية ما لبثت أن واجهت عقبة حقيقية أمام سعيها في بسط سيطرتها على المنطقة والمتمثلة بقوة القواسم البحرية، لذا أصر البريطانيون على القيام بحملة عسكرية ضد رأس الخيمة معقل القواسم بحجة ان القواسم يشكلون عامل خطر على استقرار المنطقة من خلال مهاجمتهم للسفن التجارية البريطانية في الخليج العربي، وقد قامت بريطانية بعدة حملات بحرية للقضاء على نشاط القواسم[4]، وكانت أهمها حملة عام ١٨١٩ بقيادة (كرانت كير) إذ

---

1 أول من قام برحلة للتجارة مع الهند عن طريق الخليج العربي هو الرحالة الإنكليزي بوجاز نيوبري في عام ١٥٨١. ينظر: زكي صالح بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٨، ص ٤١.

2 J.A. Saldanha Selection from state Papers Bambay,Regarding the East India companys connection with gulf with a summary of events1600-1800 Vol-I, Calcatta,1908,P63.

3 استمرت شركة الهند الشرقية البريطانية تمارس أعمالها التجارية في الخليج العربي حتى عام ١٨٥٨، ومنذ ذلك التاريخ تحملت مسؤولية إدارة منطقة الخليج العربي بومباي البريطانية، وفي ١٨٧٣ انتقلت الإدارة إلى حكومة الهند البريطانية وبعد استقلال الهند وباكستان في عام ١٩٤٧ انتقلت إدارتها إلى وزارة الخارجية البريطانية ينظر شبكة المعلومات الدولية الإنترنت النفوذ البريطاني في المنطقة .Httip //www.Clw.org/aat/,November //1999

4 صالح العابد، دور القواسم في الخليج العربي (١٧٤٧-١٨٢٠) مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦، ص٢١٢.

حشدت بريطانيا أكبر قوة في الخليج في ذلك الوقت بالاشتراك مع حكومة الهند إذ تشكلت الحملة من ٤٠٠٠ رجل وثلاث سفن حربية وسفناً كبيرة و٧٥ قارباً. وشنت هجوماً على القواسم أسفر عنه تدمير أسطول القواسم بصورة شبه كاملة وتعزيز النفوذ البريطاني في الخليج العربي، وفرضت هدنة بحرية على شيوخ المنطقة عام ١٨٢٠، فضلاً عن انتهاج سياسة (فرق تسد) **Divide and Rule** وعقد سلسلة من المعاهدات غير المتكافئة مع حكام المنطقة لجرهم إلى فلك سيطرتها[١] والقضاء على قوتهم البحرية والبرية، ومن ثم تولي الأشراف على شؤون الدفاع والشؤون الخارجية وحق التصرف في ثرواتها والتحكم في أي اتصال يتم بينهم وبين البلاد الأخرى، كما ساعدت بريطانيا على تنمية مشكلات الحدود والنزاعات القبلية وإثارة الخلاف بين أبناء الخليج العربي، واتخذ ذلك وسيلة للسيطرة الاستعمارية في المنطقة[٢].

اعتمدت بريطانيا في سياستها في السيطرة على منطقة الخليج العربي وإخضاع أمرائها وشيوخها تحت النفوذ البريطاني على عدة وسائل أهمها:

وسائل الضغط البريطانية:

أ. المعاهدات:

ولا نغالي إذا قلنا بأن هدف بريطانيا من وراء المعاهدات التي فرضتها على أبناء الخليج العربي هو رسم سياستها وأهدافها الإستراتيجية والمرحلية في هذه المنطقة وقد تعددت الوسائل التي اتبعتها بريطانيا

---

1 **علي محمد راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦ - ١٩٧١، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، أبو ظبي، ١٩٨٩، ص٢٦ .**

2 **الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت)النفوذ البريطاني في المنطقة.**

لتدعيم سيطرتها في منطقة الخليج العربي بعد حملة عام ١٨١٩، ويمكن تأشير أهم هذه الوسائل على النحو الآتي:

١- **معاهدة ١٨٢٠**: وهي المعاهدة التي فرضتها بريطانيا بحسابات من جانب واحد الجانب المنتصر إذ لم يكن أمام الطرف الآخر الذي تحطمت قوته سوى الإذعان، وتعد هذه المعاهدة الدعامة الأساسية للنفوذ البريطاني ولعل أهم النتائج التي ترتبت على عقد هذه المعاهدة هي انهيار الاتحادات القبلية في المنطقة، وبروز إمارات تحمل أسماء إقليمية أو جغرافية، وكان أهم ما توصلت إليه الاتفاقية المذكورة هو تعهد رؤساء القبائل بإبقاء السلام في البر والبحر، وأن يستخدم العرب الموافقون علماً أبيض يخترقه لون أحمر، مقابل تأكيد بريطانيا عدم تدخلها في الخلافات المحلية المضادة، بيد أنها منحت لنفسها حق التفتيش والمراقبة على السفن العربية، هذا فضلاً عن حقها في دعوة جميع القبائل للقضاء على أية حركة ترمي إلى خرق الاتفاقية[1].

٢- أقامت بريطانيا حامية في جزيرة القشم لمراقبة العمليات البحرية في ساحل عمان، ثم استعاضت بريطانيا عن تلك الحامية بما سمته بالقوة البحرية المتجولة، وكانت تتكون من عدة سفن لمراقبة النشاط البحري في المنطقة[2].

---

1 **حول نصوص الاتفاقية ينظر أحمد عبيدلي، الحلم العسكري إلى رأس الخيمة ١٨١٩ - ١٨٢٠، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الدولية، عدد ٣١ حزيران ١٩٨٢، ص١٦٣ - ١٦٤؛**
J.A. Harewitz Diplomacy in the near and middl east A documentory Records 1533 - 1956 Vol, Arachire Editians 1989 _PP,95 .

2 **جمال زكريا قاسم، الأسس التاريخية للوحدة العربية المعاصرة، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص٩٥_٩٦ .**

٣- أنشأت بريطانيا وكالة لها في الشارقة عام ١٨٢٨ مهمتها تزويد بريطانيا، بجميع المعلومات المتعلقة بالساحل العماني، وقد عدت هذه الوكالة الثانية لها في منطقة الخليج العربي، بعد الوكالة البريطانية في مسقط[1].

٤- اتجهت بريطانيا إلى توقيع معاهدات لهدنة بحرية مع شيوخ المنطقة، إذ عقدت بريطانيا سلسلة من المعاهدات لتزيد من تحكم الحلقة التي ضربتها على إمارات الخليج العربي وجعلتها منطقة نفوذ بريطانيا، وعقدت معاهدة ١٨٣٥، وفي عام ١٨٤٣ عقدت هدنة بحرية لمدة عشر سنوات وبعد انتهائها عام ١٨٥٣ فرضت بريطانيا ما عرف بالصلح البحري الدائم الذي تضمن عشر مواد، أعطت بريطانيا فيها حق الإشراف على استمرار السلام في المنطقة واتخاذ ما يلزم لضمانه، وتحت ستار هذا الشرط أصبح الباب مفتوحاً أمام التدخل، بل والهيمنة البريطانية على المنطقة[2].

٥- فرضت بريطانيا اتفاقية جديدة مع شيوخ الساحل العماني تم التوقيع عليها عام ١٨٩٢ عرفت باسم الاتفاقية المانعة او الاتفاقية الأبدية، جاء فيها أن لا يتنازل الشيوخ بأية صورة عن أية أرض تابعة لهم لأي أجنبي إلا بموافقة الحكومة البريطانية. فضلاً عن منع شيوخ الساحل من الدخول في أية اتفاقية إلا مع الحكومة البريطانية. وتعهد بمقتضى هذه الاتفاقية بعدم الدخول في أية علاقات بدولة أجنبية سوى بريطانيا وألا

---

1 **سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، بغداد، ١٩٨٢ ص٢٤٣.**

2 **حول نص المعاهدات ينظر :ج، ج، لويمر، دليل الخليج القسم التاريخي،ج٢، ترجمة على نفقة أمير قطر، الدوحة، ١٩٧٥، ص١٠٥٥.**

C.U. Aitchison, A collect on the treqtiesm Engainnts and Sands Relating to India and, Neigh, bouring Countries,Vol XI,Calcutta 1856 .P,199.

يسمحوا لوكيل دولة أخرى بالبقاء في أراضيهم سواء عن طريق البيع أو الإيجار أو الرهن أو التنازل لأية دولة أو رعاياها باستثناء بريطانيا[1]، وقد وقعت الكويت اتفاقاً مماثلاً عام ١٨٩٩ مع الحكومة البريطانية[2].

وهكذا أضحت بريطانيا ـ نتيجة للاتفاقيات السياسية المذكورة ـ تمثل الإمارات العربية في الشؤون الخارجية دولياً، إذ أصبحت مسؤولة عن العلاقات الدولية للإمارات، الأمر الذي أدى إلى فقدان سيادة هذه الإمارات، ولم تقتصر المعاهدات على الوضع السياسي فحسب، بل امتدت لتشمل الجوانب الاقتصادية، إذ أحكمت بريطانيا سيطرتها الاقتصادية عبر الشركات التي كانت تتعامل في الخليج العربي وهي شركات إما بريطانية أو مسجلة ببريطانيا، مما جعل النشاط التجاري والاقتصادي في الخليج العربي تحت الرقابة البريطانية[3].

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى زاد اهتمام الحكومة البريطانية بمنطقة الخليج العربي، بعد انتشار المعلومات عن إمكانيات المنطقة النفطية[4] التي قدمتها شركة النفط الإنكليزية الفارسية عن المنطقة التي أكدت فيها احتمالات النفط في منطقة ساحل الخليج العربي[5]

---

1 سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، دار النهضة الحديثة، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٨٥..

2 حول نص اتفاقية الحماية البريطانية للكويت ينظر: عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية _اتفاقيات الحماية الاستعمارية، دار النهضة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٠٦ .

3 C.U.Atchison,Vol . OI,OP.Cit,P.258.

4 استطاعت بريطانيا من خلال علاقاتها الوثيقة مع إيران أن تحصل على امتياز للتنقيب عن النفط وتمكنت شركة النفط الأنكلو ـ فارسية عام ١٩٠٨ من اكتشاف النفط وبدء التصدير عام ١٩١٢ للتفاصيل ينظر،

Jonan marlow,The gulp in twentieth century,London 1962 P,92.

5 طالب محمد وهيب، التنافس البريطاني الأميركي على الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٣.

وعقدت الحكومة البريطانية اتفاقيات في عام ١٩٢٢ مع شيوخ المنطقة، تعهد فيها الشيوخ بعدم منح امتيازات خاصة باستغلال النفط في إماراتهم إلا للشركات البريطانية أو من توافق عليه الحكومة البريطانية[1].

وأثناء الحرب العالمية الأولى تجسد التوسع البريطاني في الخليج العربي بشكل بارز وهذا ما أكدته الحملات العسكرية والاتفاقيات السرية والعلنية التي كانت بريطانيا وفرنسا طرفاً مباشراً فيها للعمل على تقسيم المنطقة بينهما[2] وكانت قضية النفط من أهم الركائز التي تناولتها اتفاقية سان ريمو في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٢٠ إذ تمكنت بريطانيا من تسوية خلافاتها مع فرنسا بشأن النفط، ولعل ذلك يتضح من رسالة وزير الخارجية الأمريكي إلى وزير الخارجية البريطاني في الثاني عشر من أيار ١٩٢٠ مستنكراً ما جاء في نص المادة السابعة من الاتفاقية التي تنص على تعهد الحكومة البريطانية بمنح الحكومة الفرنسية أو من يمثلها ٢٥٪ من صافي إنتاج الزيت الخام بأسعار السوق السائدة والتي قد تحصل عليها الحكومة البريطانية من حقول زيت أرض الجزيرة وذلك إذا كان استثمارها من جانب الحكومة.."؟

وعلى الرغم من ذلك لم تتمكن بريطانيا من تجاوز المنافس الأمريكي، الذي اندفع منذ عام ١٩٢٢ بشكل أكبر من أي وقت سبق من أجل الحصول على المصالح في هذه المنطقة، فأخذت المصالح

---

1 سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.

2 اتفاقية سايس بيكو عام ١٩١٦، مؤتمر الصلح عام ١٩١٩، ومؤتمر سان ريمو ١٩٢٠.

الأميركية تنافس المصالح البريطانية والفرنسية في المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة[1].

وأمام هذه التطورات ومن أجل المحافظة على مصالحها في الخليج العربي وإلى جانب المصالح النفطية الأخرى اضطرت بريطانيا إلى المشاركة في شركة النفط التركية[2] والدخول في مفاوضات طويلة ومعقدة مع الجانب الأمريكي، بدأت منذ تموز ١٩٢٢ وانتهت في تموز ١٩٢٨، إذ تم التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر[3].

---

1 كانت الولايات المتحدة الأميريكية قد شاركت الحلفاء في عمليات الحرب العالمية الأولى، إلا أن الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) لم يشركوها في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى القاضية بتقسيم المنطقة العربية بل إنهم وزعوا أسهم شركة النفط التركية بينهم باستثناء الولايات المتحدة الأميريكية تحت ذريعة اتباع الأمريكان لمبدأ (مونرو) أي العزلة (أمريكا للأمريكيين) فكان تقسيم الأسهم كالآتي:

٤٧,٥ ٪ شركة النفط الأنكلو ـ فارسية.	ــ	٢٢,٥ ٪ شركة الانكلو ساكون.
٢٥ ٪ شركة النفط الفرنسية.	ــ	٥٪ كولبنكيان

للتفاصيل ينظر: محمود الشرقاوي، أمريكا وبترول الشرق الاوسط، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

2 كان لهذه الشركة امتيازات نفطية في العراق منذ عام ١٩١٤، حيث اصبح بعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى احتكار هذه الشركة بريطانيا خاصة، والتي استمرت في أعمالها في العراق حتى حصلت مع امتياز نفطي كبير في العراق في عام ١٩٢٥، للمزيد من التفاصيل حول الامتيازات النفطية البريطانية في العراق ينظر : نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ ـ ١٩٥٢، بغداد، ١٩٨١ .

3 وهي الاتفاقية التي عقدت في لندن بين مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى وهي الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية وهي شركة الأنكلو ـ فارسية وشركة شل الهولندية البريطانية، وذلك في تموز ١٩٢٨، بأن يعمل المساهمون في شركة النفط التركية، بعد ذلك بشكل جماعي في الحصول على الامتيازات في المسائل التي تخص استكشاف وإنتاج النفط في المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية المباشرة أو التي حددت بموجب الخط الأحمر على الخارطة، وبعد أن أصدرت الشركة الفرنسية خارطة في الخامس من تشرين الأول

ومما زاد عزم بريطانيا على ضرورة جعل منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ بريطانيا بحته، هو دخول الشركات النفطية الأمريكية في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين ميدان المنافسة في المنطقة[1].

ويؤكد أحد الباحثين بقوله "إن اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي أدى إلى ازدياد الاهتمام الدولي بهذه المنطقة الحيوية، ودفع ببعض الدول إلى محاولة الدخول إلى هذه المنطقة، ومنافسة بريطانيا بهدف الحصول على بعض الامتيازات النفطية[2]، ومنها الشركات النفطية الأميركية التي بدأت بالتغلغل في المنطقة ومدعومة من قبل الحكومة الأمريكية للحصول على بعض الامتيازات النفطية، متعللة بذلك في سياسة الباب المفتوح[3]، وهكذا كان على بريطانيا أن تواجه الأطماع الأميركية في المنطقة، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول قدرة على مزاحمة بريطانيا في منطقة الخليج العربي من خلال طرحها لمبدأ أو سياسة (الباب المفتوح)، والتي قامت بدورها بالحصول على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات وامتيازات في الخليج العربي بصورة عامة وفي المملكة العربية السعودية بصورة خاصة في المدة ما بين

١٩٢٧ أحاطت بالخط الأحمر ممتلكات الامبراطورية العثمانية السابقة بحدودها التي كانت عليها عام ١٩١٤ لكنها استثنت الكويت ومصر، وسميت هذه الاتفاقية بالخط الأحمر، للمزيد من التفاصيل ينظر : Hurewiz .OP.Cit, PP161 -162

1 G.W.Bently .The Development of Air the Persian Gulf, London,1933.P78.

2 **للمزيد من التفاصيل عن الامتيازات النفطية الأمريكية في الخليج العربي، ينظر : خليل مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، بغداد١٩٨٣، ص٢٢- ٢٧ .**

3 **سياسة الباب المفتوح، هو أسلوب سياسي انتهجته بعض الدول في سياستها الخارجية، ويقوم تاريخياً على تعهد الدول العظمى بعدم انفراد أية دولة والحصول على امتيازات تجارية أو صناعية أو سياسية في مكان ما، ينظر عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، بغداد ١٩٨٦، ج١، ص١٠١ .**

الحربين[1] خاصة وأن الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط قد أنشأت لها اتحاداً يجمعها، بهدف القيام بالعمل المشترك في منطقة الخليج العربي، أو أي مكان آخر يدعى اتحاد الشركات الأمريكية، وهذا الاتحاد ضم سبع شركات سميت (الشقيقات السبع) وهي شركة اكسون، تكساكو، سوكل، غولف، موبيل، بي - بي، شل[٢].

وبالفعل فقد تم تكوين شركة نفط بريطانية في تشرين الأول ١٩٣٥ في الخليج العربي تحت اسم شركة تطوير بترول الساحل المتصالح وذلك لأخذ امتيازات نفطية في الخليج وللحد من شركات النفط الأمريكية، وفي تشرين الثاني من العام نفسه نجحت الشركة الجديدة في الحصول على امتياز مدته عامان في كل من رأس الخيمة والشارقة وأبو ظبي ودبي، وفي كانون الثاني من العام التالي وافق شيخ عجمان على الامتياز مقابل أن تدفع الشركة لهذه المشايخ كل شهر مبلغ ثلاثة آلاف روبية. إلا أنه منذ العام ١٩٣٧ جددت هذه المشايخ مع الشركة لمدة ٧٥ عاماً مقابل موافقة الشركة على دفع مبلغ (٣٠) ألف روبية سنوياً قبل العثور على النفط، يزداد إلى (٩٠) ألف روبية عند العثور[٣].

---

1 شهدت الحقبة الممتدة من ١٩٢٣- ١٩٣٩ تزايد الاهتمامات الأمريكية في الحصول على الامتيازات النفطية في المملكة العربية السعودية حيث عقدت الاتفاقيات العسكرية بين البلدين، إذ توصل في تموز ١٩٤٣ إرسال بعثة عسكرية أمريكية إلى المنطقة لتدرس احتياجات الجيش من أسلحة ومعدات لتشكل فيما بعد نواة الوجود العسكري الأمريكي هناك، ينظر الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي الملف الخاص بالسعودية (العلاقات مع الولايات المتحدة) وثيقة رقم ٤- ١- ٣- ١٣.

2 للتفاصيل ينظر انتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم صفته، ترجمة سامي هاشم، معهد الإنماء العربي، بيروت،١٩٧٦، ص٣٦ .

3 عادل رضا، المصدر السابق، ص٢٦- ٢٧ .

وخـلال هـذه الحقبـة كانـت بريطانيـا تـدعي دائمـاً أن سياسـتها هـي المحافظـة علـى الوضـع الـراهن، وقـد انتهجـت هـذه الـسياسة حتـى تـضمن مـصالحها في أكثـر مـن جـزء، وبعبـارة أدق إنهـا تعمـل علـى مبـدأ (**فقـدان بعض الشيء خير من فقدان كل شيء**) وذلك يتضح عندما استقلت الهند عـن بريطانيـا عـام ١٩٤٧، كـان مـن المفـروض أن تتخلـى بريطانيـا عـن الخلـيج العربـي، باعتبـار أن أهميتـه تكمـن في ارتبـاط الخلـيج العربـي بالهند، ولكن الذي حدث أن بريطانيا زادت من تمسكها بالمنطقة بعد اكتشاف النفط فيها بكميات تجارية[1].

وهكذا يلاحظ أن تدفق النفط بكميات تجارية قد ترك بصماته الواضحة على تغيير السياسة الإستراتيجية البريطانية تجاه منطقة الخليج العربي، إذ أن أهمية الخليج التقليدية بالنسبة لبريطانيا قد انتهت باعتباره خـط دفـاعي أمـامي بالنـسبة للإمبراطوريـة البريطانيـة في الهنـد، ولكـن ظهرت أهمية جديدة للخليج العربي ليس لبريطانيا وحدها، وإنما لدول غرب أوربا بصفة عامة، وهكذا كان من الطبيعي أن تركز بريطانيا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة اهتمامهـا علـى المـصالح النفطيـة في الخلـيج العربي، كما أخذت تركز سيطرتها على المنطقة أكثر حيث نقلت المقيمة البريطانية عام ١٩٤٦ من بوشر إلى البحرين، وحين استقلت الهند وباكستان في العـام التـالي أصـبح الخلـيج العربـي يتبـع وزارة الخارجيـة البريطانيـة، بعـد ان كـان تابعـاً لحكومـة الهنـد أي أن وزارة الخارجيـة

1 ينظر لمزيد من التفاصيل حول الاتفاقيات النفطية بين بريطانيا ودول الخليج العربي في علي محمد راشد، المصدر السابق، ص١٦١- ١٧٧.

البريطانية قد ورثت جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها حكومة الهند مع إمارات الخليج العربي[1].

ولا شك في أن اكتشاف النفط وزيادة التنافس الدولي حوله كان وراء زيادة بريطانيا من وسائل هيمنتها على المنطقة، عن طريق بناء قواعد عسكرية للمحافظة على استثماراتها النفطية، فضلاً عن استخدامها لضرب حركات التحرر الوطني في المنطقة العربية.

ب. القواعد العسكرية:

وقد تركز الوجود العسكري البريطاني حتى قرار الانسحاب ١٩٦٨ ـ١٩٧١ من منطقة الخليج العربي في القواعد العسكرية الآتية[2]:

أولاً: البحرين:

١- القاعدة الجوية الملكية في جزيرة المحرق /البحرين:

تعد هذه القاعدة من القواعد المهمة لسلاح الطيران الملكي البريطاني، وعدد من ناقلات الجنود والسلاح والطائرات النفاثة، فضلاً عن الدبابات والمصفحات، ولا يقل عدد الجنود بصفة دائمة عن عشرة آلاف جندي.

---

1 عبد الرحمن بن يوسف بن حارب، الخليج العربي والتطورات السياسية ١٩١٤ـ١٩١٧، دار الثقافة العربية، الشارقة، ص٣٨.

2 لمزيد من التفاصيل ينظر، أحمد السامرائي، إيران والخليج العربي، الدار العربية للطباعة، بغداد ١٩٨٦، ص٣١٥؛ علي محمد رشيد، المصدر السابق، ص١٥١ ـ١٥٢؛ غانم محمد صالح، المصدر السابق ص٣١، ابتسام عبد الأمير حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في الأحوال السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣ ص٢٣.

٢- **قاعدة الهملة:** أنشئت قاعدة الهملة في جزيرة المنامة كبرى جزر البحرين في عام ١٩٦٢ وتشغل مساحة كبيرة من المنطقة الوسطى فيها، وهي الخاصة بسلاح المشاة والكومندوز، ويعسكر فيها عشرين ألف جندي بكامل معداتهم الحربية الثقيلة كالدبابات والمصفحات والمدافع المضادة للطائرات.

٣- **القاعدة العسكرية الملكية في الجفير /البحرين:**

قبيل إعلان الحرب العالمية الثانية ظهرت حاجة ملحة لإنشاء مطارات وتسهيلات جديدة جوية لبريطانية، فتم بناء قاعدة الجفير في عام ١٩٣٥، وهي تقع على سواحل قرية الجفير، ويتألف القسم الأكبر من القاعدة كثكنات ومنازل سكن الضباط البريطانيين، وقد سخرت بريطانيا واردات البحرين التي تأتيها من النفط والجمارك لغرض بناء ميناء سلمان العميق بالقرب من القاعدة في عام ١٩٦٢ بهدف إقامة قاعدة بحرية كبيرة لهم، لتستخدم في رسو بواخرهم الحربية الضخمة، وتشكل في الوقت نفسه نقطة لتحرك الأسطول البريطاني إلى أنحاء مختلفة من الخليج العربي لتحقيق أهدافها، وترابط باستمرار في هذه القاعدة ثلاث مدمرات، ويبلغ عدد الجنود الموجودين فيها سبعة آلاف جندي بريطاني.

٤- **مطار الصخير:** يقع هذا المطار في جزيرة المنامة في البحرين، ويقع بالقرب من منابع النفط الرئيسة فيها، وهو لا يستخدم إلا في المهمات العاجلة.

ثانياً: سلطنة مسقط وعمان:

١- **قاعدة بيت الفليج:** وهي أكبر قاعدة برية في مسقط، وفيها مطار عسكري ضخم يضم مجموعة من الطائرات، وبناء على أهمية

هذه القاعدة فقد جعلها البريطانيون مركز القيادة العامة التي تخضع لها جميع القيادات العسكرية البريطانية في المنطقة.

٢- **قاعدة عذبة**: وهي قاعدة بريطانية في منطقة (عذبة) القريبة من السيب.

٣- كما أنشئت في عام ١٩٣٧ قاعدة المصيرة على بعد (٤٠٠) كم جنوب شرق مسقط وفيها قاعدة جوية وبرية بريطانية كبيرة.

٤- **قاعدة البريمي**: وهذه المنطقة كانت خاضعة للسعودية، وقد أعادتها بالاتفاق مع كل من أبو ظبي ومسقط بواسطة تدخل بريطاني[1]، وتقع قاعدة البريمي في المنطقة الخاضعة إلى مسقط، كما توجد في مسقط وعمان قواعد عسكرية أخرى مثل قاعدة حجار وقاعدة حجم وقاعدة سويق.

---

1 **توجهت أنظار زعماء الحركة الوهابية في شرقي الجزيرة العربية إلى غزو عمان في عام ١٧٩٢ ودمج سكان واحة البريمي بإمارتهم وتم نشر الوهابية فيها عام ١٧٩٥ فاستقرت الواحة بعد تأرجح، وفي عام ١٨٣٩ شجعت إمارات ساحل عمان وعمان على التصدي للسعوديين وهذا مما أدى إلى تحريض سكان البريمي ضد السعوديين إلا أن تدخل (همرتون) المقيم السياسي البريطاني في الشارقة في ٦ كانون الثاني ١٨٤٠ أدى إلى تهدئة الأمور . وبعد إعلام المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ عملت المملكة على ضم واحة البريمي لها، الأمر الذي أثار حفيظة إمارات ساحل عمان وعمان خاصة بعد اكتشاف النفط فيها من قبل الشركة النفطية الأمريكية ولم تستقر الأمور في واحة البريمي وتقسم عائدياتها بين أبو ظبي ومسقط رغم المتدخل البريطاني مباشرة وقد عرضت القضية على هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٦ وقد أخذت طريقها إلى الحل حيث استمر ذلك إلى ١٩ آب عام ١٩٧٤ حيث تم تقسيم واحات البريمي بين أبو ظبي التي حصلت على ستة واحات ومناطق عمان على ثلاث واحات ومناطق من واحات البريمي، للتفاصيل ينظر ثامر موجد حسن عليوي، دور الاستعمار الغربي في تخطيط الحدود السياسية بين الأقطار العربية، مشكلة (البريمي) نموذج، رسالة دبلوم غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا سابقاً، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩، ص٦٧-٩٢ .**

ثالثاً: ساحل عمان (الإمارات العربية المتحدة فيما بعد)

١- **قاعدة الشارقة**: عقدت في تموز اتفاقية جوية مع شيخ الشارقة سلطان بن صقر، منح بموجبها بريطانيا تسهيلات إنشاء قاعدة في الشارقة لتأمين طرق المواصلات البريطانية إلى مستعمراتها في الهند، وفي تشرين أول من العام نفسه افتتحت شركة الخطوط الجوية البريطانية خطها الجديد، وهبطت أول طائرة بريطانية في طريقها إلى الهند، وكانت تدفع بريطانيا سنوياً للشيخ مليون روبية بدل إيجار.

٢- **قاعدة ابو ظبي**: عقدت بريطانيا في عام ١٩٣٤ مع شيخ أبو ظبي شخبوط بن سلطان بن زايد إنشاء قاعدة جوية بريطانية في جزيرة بني ياس وقد اتفقت على دفع مبلغ ٤٠٠ روبية كإيجار شهري للمطارات.

٣- **اتفاقية مطار في كلبا**: وتنفيذاً للسياسة البريطانية والخطة المرسومة من وزارة الطيران والسلاح الملكي البريطاني لبناء مطارات ومحطات للوقود، وكانت الحكومة البريطانية تدفع لحاكم كلبا الشيخ سعيد بن حمد شهرياً مبلغ (٤٠٠) روبية كإيجار للمطار وكان تسليمها عن طريق الوكيل البريطاني في الشارقة.

٤- **اتفاقية مطار دبي**: استطاعت الحكومة البريطانية أن تعقد اتفاقية مع حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم لبناء مطار وكان لنزول الطائرات البحرية في خور دبي، ومخزن للوقود في دبي، وتعهدت الحكومة البريطانية بدفع مبلغ (١٩٤٠) روبية هندية مقابل الإيجار ورواتب الحراس واستعمال أسلحة نزول الطائرات والرصيف والمراكب البخارية والمخازن[1].

---

1 **حول نصوص الاتفاقيات ينظر: علي محمد راشد، المصدر السابق، ص١٥٦ - ١٦١، شهدت اليمن في ٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩٦٢ ثورة قادت إلى تغيير النظام الحكم من الملكي/الأمامي إلى النظام**

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا، بأن بريطانيا قد عدت التوسع في إقامة لقواعد عسكرية في الخليج العربي بمثابة التعويض عن قاعدة قناة السويس من ناحية، والضغوط المتزايدة التي أخذت تتعرض لها في جنوب اليمن من ناحية أخرى[1]، وحينما قررت الانسحاب من عدن عام ١٩٦٦، أعلنت أنها ستركز وجودها العسكري على بضع قواعد موزعة بين إمارات الخليج العربي.

وهكذا كان الهدف الأول للبريطانيين من خلال عقد اتفاقيات القواعد العسكرية والامتيازات النفطية هو الحفاظ على أهدافهم الإستراتيجية في المنطقة، إلا أن تلك المصالح قد تعرضت إلى العديد من الأحداث المهمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان لها الدور البارز على الأوضاع السياسية في منطقة الخليج العربي من جهة، وشكلت بداية النهاية للنفوذ البريطاني في المنطقة من جهة ثانية[2].

ومما تقدم يمكننا القول بأن منطقة الخليج العربي ذات الثراء والأموال الطائلة ما زالت تؤدي دوراً استثنائياً في ديمومة تواجد الأساطيل

الجمهوري بقيادة العقيد عبد الله السلال الذي عد أول رئيس لليمن الشمالي للتفاصيل ينظر، عبد الأمير محسن جبار، الموقف السعودي الأميركي من ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ اليمنية، دراسة تحليلية، مجلة معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا سابقاً، بغداد ٢٠٠٠.

1صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٧٤، ص٣٣-٣٥ .

2 سنبحث تلك الأحداث من ناحية تأثيرها على قرار الانسحاب البريطاني من المنطقة.

❖هددت فرنسا في حالة عدم منحها حصة من النفط الموصل بمعارضة امتياز ١٩١٤ الممنوح لشركة النفط التركية وبأنها ستضع العراقيل في وجهة مد الأنابيب إلى البحر المتوسط وكان من المعتقد أن فرنسا على اتصال بشركة ستاندور أويل الأميريكية وأنها ستلجأ إلى الولايات المتحدة وتضغط معها في سبيل تطبيق سياسة (الباب المفتوح) بصدد نفط ما بين النهرين في حالة عدم الاتفاق ما بين النهرين .

الأجنبية في المنطقة، وعلى الرغم من معطيات الثورة التكنولوجية، إلا أن المنطقة ما زالت تمثل عنصراً جوهرياً في العلاقات الدولية في الصراع والتعاون ولعل هذا ما يجعلها تضفي تسمية "المنطقة الساخنة" على الخليج العربي، وذلك لاحتلالها مركزاً مهماً جداً في جدول أولويات السياسة الإستراتيجية الغربية والأمريكية بشكل خاص والتي قامت على التدخل السياسي والعسكري سواء كان لأسباب مشروعة أو غير مشروعة لضمان مصالحها في المنطقة.

المبحث الرابع:

التنافس البريطاني الأميركي في منطقة الخليج العربي

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتساءل فيما إذا كان البريطانيون عازمون على استغلال نظام الانتداب الجديد وجعله ستاراً لنظام الحماية القديم، وهو يختلف تماماً عن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية كما عبر عنها الرئيس ولسون في مؤتمر الصلح في فرساي، وهكذا اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً مزجت فيه شكواها المتعلقة بالنفط بالقضية الأساسية المتعلقة بسياسة الانتداب، وفي عام ١٩١٩ طالبت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة تطبيق الانكليز لمبادئ الانتداب التي وافقت عليها من قبل فطالبت الدولة المنتدبة بأن تضمن لها في كل دولة عضو في عصبة الأمم ما يلي:

١- **المساواة في حق الحصول على الأملاك الثابتة.**

٢- المساواة التامة في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية فضلاً عن حرية المرور (الترانزيت).

وكان كل من (لويد جورج) ومندوبي (فرنسا وايطاليا) قد اتفقوا مع (ولسون) في مؤتمر الصلح على ألا تسعى الدولة المنتدبة بأي حال من الأحوال إلى الحصول على أولوية الامتيازات واستندت وزارة الخارجية الأمريكية إلى حق الاتفاق لدعم ادعاءات شركة سوكوني في فلسطين وطالبت بأن تتمتع الشركات الأمريكية بنفس المزايا التي يتمتع بها البريطانيون وغيرهم في كل من العراق وفلسطين. إلا أن البريطانيين لم يسمحوا لأي شخص بالبحث عن النفط في الأراضي المحتلة وهذا أثار العداء في الولايات المتحدة الأمريكية ضد بريطانيا وكانت بريطانيا تعلن أن رعاياها لا يتمتعون بامتياز خاص وبنفس الوقت كان مهندسو الجيولوجيا البريطانيون في شركة شل وشركة النفط الإنكليزية – الفارسية ينقبون عن النفط في العراق وهذا أدى الى احتجاج الولايات المتحدة الأمريكية ومطالبة وزارة خارجيتها بتطبيق مبدأ (الباب المفتوح)، وبنفس الوقت اجتمع ممثلو الحلفاء في سان ريمو (في إيطاليا) في نيسان ١٩٢٠ للنظر في معاهدة الصلح الموقعة مع تركيا في سيفر حيث انتهزت بريطانيا وفرنسا هذه الفرصة للتوقيع على معاهدة (سان ريمو) النفطية التي حصلت فرنسا بموجبها على حصة من الإنتاج المحتمل للنفط ما بين النهرين[1] في مقابل هذا الاتفاق سمحت فرنسا بمد خط أنابيب النفط البريطاني عبر الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ليصل إلى ميناء على البحر الأبيض المتوسط ومع التسهيلات اللازمة.

---

1 Buch, Britain,Jndid and the Arabs,London,1970.

وفي ضوء هذا الاتفاق ازداد شكوك الأمريكان بشأن حرمانهم من التنقيب عن النفط في الأراضي التي كانت تدخل في نطاق الإمبراطورية العثمانية المنهارة، وفي الثاني عشر من شهر أيار ١٩٢٠ أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة نددت فيها بعدم تكافؤ الفرص في الانتدابات، واعتبرته خرقاً للمبدأ الرئيس الذي تقوم عليه هذه الانتدابات والذي أقر في باريس عام ١٩١٩ وذهبت وزارة الخارجية في هذه المذكرة إلى أن الإدارة البريطانية في فلسطين والعراق تعمل منذ عام ١٩١٩ على التحيز ضد الأمريكان وبخاصة ضد المصالح النفطية للولايات المتحدة الأمريكية لمصلحة بريطانيا الخاصة "إضافة إلى أن بريطانيا العظمى تعد العدة بهدوء لكي تسيطر وحدها على الموارد النفطية في هذه المنطقة"، رفضت بريطانيا السماح للولايات المتحدة الأمريكية بأي امتياز في العراق. وفي بداية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا ما تزال القوة الوحيدة المسيطرة على دول الخليج العربي حيث كانت بعض الإمارات (الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ عمان) تحت حماية التاج البريطاني فضلاً عن نفوذها على رؤساء شيوخ العشائر في جنوب العراق وإيران والسعودية[1].

وهكذا عملت بريطانيا بكل الوسائل لإبعاد أي نفوذ أجنبي عن المنطقة، ولكن حصل وفاق خلال السنوات ١٩٣٩ ـ١٩٤٢ بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[2] واتضح ذلك من خلال موقف الأخيرة من انتفاضة رشيد علي الكيلاني في العراق في الثاني من نيسان ـ مارس ١٩٤١ وتأييدها للبريطانيين في قمعها، كذلك تأييدها للاحتلال

---

1 جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ـ١٩٤٥، القاهرة، ط١، ١٩٧٣، ص٤٤ .

2 The Arabian Mission undertaking With the British Government,8-11-1910,r/15/5/313.

البريطاني في جنوب إيران يضاف لذلك تأكيد الحكومة الأمريكية على مركز بريطانيا في الخليج العربي. ولكن حدث تغيير في السياسة البريطانية خاصة بعد أن خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي منهارة اقتصادياً وعسكرياً ومثقلة بالديون بل وجدت نفسها في مواجهة كارثة اقتصادية ولم يكن من الممكن تخفيف حدتها لولا القرض الأمريكي البالغ ٣,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠، دولار في نفس السنة وفي ضوء هذا الظرف لم يكن أمام الساسة البريطانيين إلا تنسيق سياستهم الخارجية مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية[1] وبجانب التدهور الاقتصادي بدأت حركات نضال تحرري من السيطرة ونفوذها (حركة شعبية في العراق مطالبة بإلغاء معاهدة (١٩٣٠)، وفي مصر كانت المطالبة بجلاء القوات البريطانية عنها واضطرارها في الخامس عشر من اب ١٩٤٧ على إعلان استقلال الهند والباكستان فضلاً عن ظهور الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى مجاورة للخليج العربي ومحاولته إعادة العلاقات مع السعودية[٢].

إزاء هذه الأحداث اهتمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها الكبير بالتدخل في سياسات المنطقة بهدف تعزيز تواجد النفوذ الأمريكي فيها، وعدم اعتبار المنطقة منطقة تحت المسؤولية البريطانية حصراً ولهذا تركزت الخلافات بين الدولتين على الامتيازات النفطية في مناطق الخليج العربي.

ويمكن القول إنه بعد الحرب العالمية الثانية، اعترفت بريطانيا بامتيازات واسعة للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي، واعترفت

1 Frederick L,Schuman, International Poltics Anarchk and order in the world Society (new York-1969).PP85 -86.

2 G.Smith (Jedda) of. O., 19-4-1964,PRO,fo .371\52824 ;British Logation (Jedde) to E. Berin(London) 15-9-1947,fo.371\6209\.

بكون السعودية منطقة نفوذ أمريكية صرفة، كما شهدت هذه المدة بداية التنسيق السياسي بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار السعي للمحافظة على الوضع القائم ودعم الأنظمة القائمة في العراق والمملكة العربية السعودية وكانت المعاهدة البريطانية الأمريكية المعقودة عام ١٩٤٧ بداية مهمة للمشاريع العسكرية (الشرق أوسطية) الغربية وخصوصاً مشروع الحزام الشمالي، ليربط كل من تركيا وإيران والعراق بمشاريع عسكرية والدور الذي قامت به مشاريع مارشال وترومان والذي انتهى باتفاقيات عسكرية ثنائية ومشتركة بين هذه الدول فيما بينها وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والذي تطور بعد ذلك إلى ميثاق بغداد الموقع عام ١٩٥٥[1].

---

1 محمود علي الداود، تقاطع المصالح العربية الأمريكية في الخليج العربي، القاهرة، مجلة دراسات سياسية فكرية، العدد ١٩٩٩،١، ص٢٣ .

الفصل الثالث

المتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة وتأثيرها في أمن الخليج العربي ١٩٦٨ -١٩٧٩

المبحث الأول :

الانسحاب البريطاني وأثره في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني : المواقف الدولية من الانسحاب.

المبحث الثالث : الترتيبات الناجمة عن الانسحاب البريطاني.

المبحث الرابع :

الانسحاب البريطاني وتأزم العلاقات العراقية -الإيرانية .

المبحث الخامس :

حرب تشرين ١٩٧٣ وتأثيرها في أمن الخليج العربي.

المبحث السادس :

الغزو السوفييتي لأفغانستان وأثره على أمن منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول:

الانسحاب البريطاني وأثره في منطقة الخليج العربي

١- أسباب الانسحاب

أصدرت بريطانيا (الكتاب الأبيض)، في تموز ١٩٦٧ بشأن تخفيض نفقات الدفاع البريطاني[1] ومن ثم الانسحاب من منطقة الخليج العربي، والذي يبين أن "الأسباب الاقتصادية هي التي جعلت الحكومة البريطانية تلجأ الى تخفيض نفقات الدفاع وذلك لمواجهة الوضع الاقتصادي داخل بريطانيا وكذلك في أوربا". ويمكن إجمال الأسباب الرئيسة من وراء إصدار ذلك القرار ما يأتي:

أ- الأسباب السياسية.

أدرك الساسة البريطانيون أن العلاقات السلمية مع الإمارات الخليجية العربية يكون أكثر ضماناً من التواجد العسكري المباشر الذي يضر بالمصالح البريطانية في هذه الإمارات[2].

وخلال مناقشة مجلس العموم البريطاني في جلسته في الثامن عشر من شهر تموز عام ١٩٦٨ حول مسالة الوجود البريطاني في "شرق السويس" عبر (جورج براون) وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت حيث قال "إن هناك فرق بين الوجود والوجود العسكري ويجب أن لا يخلط بينهما أحد" كما أعلن رفض أي اقتراح من شأنه أن يستبقي القوات البريطانية، وهو أمر يعني الاستقلال الكامل لإمارات الخليج العربي في موعد أقصاه

---

1 عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية، دار النهضة، ١٩٧٠، ص١١٠ .

2 Sauagh,Kamal Oil And Arab Regional Development London,1918,P.3-6.

١٩٧١ وإنهاء معاهدات الحماية"[١] في إشارة إلى الانسحاب العسكري البريطاني من المنطقة.

إن تغيير الأسلوب الاستعماري القديم في منطقة الخليج العربي بانسحاب القوات البريطانية، وإنهاء المعاهدات التي لم تعد ملائمة لتطورات العصر واستبدالها بعقد معاهدات صداقة مع الإمارات الخليجية، على أسس عصرية ملائمة يمكن بريطانيا من المحافظة على مصالحها الاقتصادية في الخليج العربي بشكل لا يثير الحقد والكراهية ضد بريطانيا من قبل سكان الإمارات[٢].

أما رأي حزب المحافظين بزعامة (إدوارد هيث) فقد أعلن عن موقفه من مسألة الانسحاب عندما كان خارج السلطة "بأن بريطانيا تنظر إلى الخليج العربي من خلال نظرية اقتصادية ذاتية ذلك أن مصالح بريطانية السياسية والتجارية متشعبة في أنحاء العالم ولا تزدهر إلا في أوضاع مستقرة، فالحكومة البريطانية تسعى إلى المحافظة على هذه المصالح مهما كان الثمن[٣]. إن عملية الانسحاب البريطاني لم تكن سلبية وإنما هي أكثر ايجابية من تواجد قوات عسكرية تقليدية لم يكن لها أي دور اتجاه التقدم العلمي والتكنولوجي في تطوير الأسلحة.

يضاف لذلك أن سلسلة النكسات التي أصابت سياستها في المنطقة كتأميم النفط الإيراني في عام ١٩٥١ وسقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨

---

1 الكتاب الأبيض الصادر في الثامن عشر من حزيران ١٩٦٨ (بريطانيا شرق السويس) .

2 إعلان الك دوغلاس هيوم عن معاهدة الصداقة في مجلس العموم في الثامن والعشرين من شباط عام ١٩٧١ .

3 Mr . Heaths State Ment .Times,London 29-2-1971.Manan Clatance,Abu Dhabi,Birth of oil Shaik –dom Beirut 1964,P.34 .

والتي رافقها انسحاب العراق من حلف بغداد في العام التالي وثورة عمان عام ١٩٥٤ ونجاح ثورة جنوب اليمن وتأسيس اليمن الديمقراطية في عام ١٩٦٢[١].

ب- الأسباب الاقتصادية

إن برنامج الحكومة البريطانية الذي يدعو للانسحاب ينطلق من ادماج الخطة الاقتصادية والعسكرية معاً، وهذا سوف يتيح للقوات البريطانية تحمل البرنامج الرامي إلى تحقيق المصلحة الوطنية البريطانية (دخول بريطانيا إلى السوق الاوربية المشتركة) كما يدعو إلى تغييرات أساسية سياسية والتي من الممكن أن تساعدها على دعم جهودها في نطاق حلف شمال الأطلسي والتقرب نحو أوربا[٢]. في حين هناك تساؤلات كثيرة حول انسحاب بريطانيا من الخليج العربي لأسباب اقتصادية، بينما مصالحها النفطية ونشاطها التجاري قد ازداد بشكل كبير. ولكن الرد على هذا الموضوع يمكن القول بأن فكرة وجود قواعد عسكرية في الإمارات العربية ضد رغبات سكانها سوف يخلق لها مشاكل كبيرة جداً، وأن أي توسع بالقواعد العسكرية يعني أعباء مالية كبيرة جداً ترهق بريطانيا لذلك كان الرأي هو الانسحاب من المنطقة.

يضاف لذلك تأميم النفط الإيراني عام ١٩٥١ بعد حركة مصدق التي لم تدم طويلاً حيث سقط مصدق وعاد الشاه إلى إيران بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها تحصل على الحصة الكبرى في النفط الإيراني[٣].

---

1 للتفاصيل ينظر الفصل الأول من الأطروحة نفسها .

2 عائشة راتب، المصدر السابق، ص١١١.

3 المصدر نفسه، ص١١٢.

المبحث الثاني: المواقف الدولية من الانسحاب

١- موقف الولايات المتحدة الأمريكية

عارضت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب البريطاني من الخليج العربي بسبب تورطها في حرب فيتنام[1]، لذلك قررت مواجهة قرار الانسحاب والسيطرة على تطوراته وقد حاول وزير الخارجية للولايات المتحدة الإمريكية إقناع وزير الخارجية البريطانية هارولد مكملان بإبقاء القوات البريطانية في الخليج العربي مقابل تعهد أمريكي بمساعدة بريطانيا في أزمتها المالية[2]. كما حاولت الولايات المتحدة من خلال اتصالاتها مع كل من السعودية والكويت وإيران بشان بقاء القوات البريطانية إلا أن هذه الدول رحبت بقرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي.

لقد اعتبرت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية أن الانسحاب من الخليج العربي سوف يضعف الإستراتيجية الأمريكية في:

- مواجهة الاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج العربي.
- إضعاف القوات الأمريكية المتحاربة في فيتنام.
- احتمال سقوط أنظمة اقطار الخليج العربي في أيدي قوى الثورة العربية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في هذه المرحلة مهيأة لتحمل مسؤولية أمن الخليج العربي مباشرة فلم يكن لها تأثير في دول المنطقة سوى إيران والسعودية وكان التعبير عن أية وجهة نظر لها يتم من خلال

---

1 عبد الخالق عبد الله، النفط والنظام الإقليمي الخليجي، المستقبل العربي، العدد ١٨١، في ١٦ آذار ١٩٩٤، ص٤-٥ .

2 سيف الرميحي، التطور الاقتصادي والسياسي لأقطار الخليج العربي، ترجمة عبد السلام الإدريسي جامعة البصرة، ١٩٨٠، ص٢١٤ .

إيران أوالسعودية[1].

لقد كانت إدارة الولايات المتحدة وعلى رأسها الرئيس ريتشارد نيكسون (١٩٦٩- ١٩٧٣) تؤمن بمبدأ محاربة النفوذ السوفييتي في المنطقة، ومحاربة حركات التحرر ودعم الكيان الصهيوني، والاهتمام بنفط الخليج العربي ودعم أنظمته الموالية لها. وهذه أبرز الثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية بغض النظر عن تبدل المناصب الرئاسية[2]. ففي ٢٥ تموز ١٩٦٩، وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده نيكسون في جزيرة غوام[3] طرح مبدأ سمي (مبدأ نيكسون) ومفاده هو فك الارتباط الأمريكي المباشر بالمشكلات العالمية والعزوف عن تقديم الجنود والسلاح للحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة، وبما يعني ضرورة تحمل الآخرين لمسؤولياتهم الإقليمية والدولية". ولم يكن (مبدأ نيكسون) يعني بأي حال من الأحوال عودة للعزلة الأمريكية التقليدية التي كانت تعرف بـ(مبدأ مونرو) وتمثل التجسيد الخليجي لـ مبدأ نيكسون في سياسة الدعامتين السعودية والإيرانية التي قصد منها اضطلاع الرياض وطهران بأدوار سياسية وأمنية على المستوي الإقليمي الخليجي تملأ الفراغ الناجم عن الانسحاب البريطاني من المنطقة عام ١٩٧١، وتغني عن الحضور الأمريكي المباشر فيها وبذلك أصبح التوجه الأمريكي نحو الكيانات الكبيرة في المنطقة بشكل أساسي وبهذا الصدد أعد مجلس الأمن

---

1 ج .البيترسون، الدفاع عن شبه الجزيرة العربية، تخول المسؤوليات، مجلة الشؤون العالمية، معهد بحوث السياسة الخارجية الأمريكية، مجلد ٢٨، عدد٣، ١٩٨٤، ص١٣.

2 H.A.Bazzaz, The Arab Gulf in the 1970 S,Stability or Turnvil Califorinis,Glaremont University Center,1980, P.81.

3 جزيرة تتواجد بها قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية .

القــومي الأمريكــي الــذي كــان يرأســه كيــسنجر ـ في عهـد الــرئيس نيكسون مشروعاً للأمن الخليجي كان يقوم على خيارين[1]:

أولهما: أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الدور الذي كانت تقوم به بريطانيا وهذا يعني فرض السلام الأميركي بدلاً من السلام البريطاني.

ثانيهما: الاعتماد على قوة أو أكثر من القوى الإقليمية تكون بمثابة وكيل لتأمين المصالح الغربية في المنطقة، وقد استقرت دوائر القرار في الولايات المتحدة الأمريكية على الأخذ بالخيار الثاني وقدم الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون تقرير للسياسة الخارجية أمام الكونغرس في شباط ١٩٧٠ على النحو الآتي[2]:

١- احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بكافة التزاماتها التعاهدية وكان نيكسون يريد أن يوضح في تقريره عدم التخلي عن الذين يعتمدون عليهم لأنه "يسبب تمزيقاً ويدعو إلى العدوان".

٢- ستقدم الولايات المتحدة الأمريكية "درعا ضد أي تهديد من جانب أية قوة نووية لحرية أي من الأمم المتحالفة معها أو أي طرف يعتبر بقاؤه حيوياً للأمن القومي الأميركي فالقوة النووية هي عنصر الأمن الذي لا يستطيع أصدقاؤها توفيره أو أنهم يمكن أن يوفروه بجهود كبيرة فقط".

---

1 جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،١٩٩٥، ص٦ .

2 محمد جاسم محمد النداوي، أمن الخليج العربي، دراسة في صراع القوتين العظمتين في الخليج العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٦٨- ١٩٧٩ مقدمة في كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص٤٧- ٤٨ .

٣- في الحالات التي تنطوي على أنواع أخرى من العدوان فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تطلب منها تمشياً مع التزاماتها التعاهدية، ولكنها ستتوقع من الدولة موضع التهديد المباشر، أن تتحمل المسؤولية الأولية المباشرة في توفير الطاقة البشرية اللازمة لأغراض الدفاع.

وفي ضوء هذه المبادئ الثلاثة سوف تعيد الولايات المتحدة الأمريكية تقسيم التزاماتها بالتدخل المباشر بل تعمل على التحويل من (عصر المواجهة إلى عصر التفاوض) الذي أسس طبقاً لمواصفات كيسنجر التي طرحها لإقامة النظام العالمي. وهذا العصر الذي تزايد فيه التباين والتعقيد وتضاعفت فيه أخطار النزاعات المحلية ولكن "تضاعفت فيها أيضاً فرص الدبلوماسية الخلاقة"[1].

لقد كان الرئيس نيكسون يشير دائماً إلى مبدأ المشاركة الإقليمية وذلك لتطوير قدرة الأصدقاء والحلفاء والذي حددهم سيسكو حيث قال "سنحاول تقديم المساعدة لأهم دولتين في المنطقة (إيران والسعودية) بحيث تصبحان أهم عنصر للاستقرار عند خروج بريطانيا من المنطقة".

وهنا لا بد من أن نشير إلى أهم المؤشرات لكل من إيران والسعودية اللتين عدتهما الولايات المتحدة الأمريكية طرفي المشاركة الإقليمية وهما:

1 محمد جاسم محمد النداوي، المصدر السابق، ص٤٩ .

أ- إيران.

أ. هي الجانب الأقوى من غيرها من الدول الإقليمية فيما وصلت إليه من قوة عسكرية إلى جانب تطلعاتها للهيمنة السياسية تجاه المنطقة.

ب. إنها دولة مجاورة للاتحاد السوفييتي وتشترك معه بشريط حدودي طوله (١٢٥٠) ميلاً وترى واشنطن أن قوة إيران حيوية لأية سياسة احتواء للنفوذ السوفييتي في الخليج العربي[1].

جـ. أنها دولة لا توجد لها مشاكل مع الكيان الصهيوني.

د. أن تعدادها البشري ضخم بالنسبة لدول المنطقة وأنها موحدة داخلياً على الرغم من احتوائها على جنسيات وعروق متعددة فقد قضى الشاه السابق محمد رضا بهلوي على الفوضى السياسة فيها ووحدها وربط شعوبها ببعضها، وأعاد للحكومة المركزية السلطة والقوة.

هـ. تملك ثروة ضخمة بسبب مواردها النفطية الكبيرة والتي تؤمن لها دخلاً ممتازاً تستطيع به تنفيذ مشاريعها الإنمائية والصرف على تسليح جيشها وهذا ما كان يهم الولايات المتحدة الأمريكية.

و. ارتباط إيران وتركيا والباكستان باتفاقية واحدة (معاهدة حلف السنتو).

لقد كانت إيران من كل النواحي ملائمة لتطبيق المخططات الأمريكية واعتماد أمريكا عليها في تلك المنطقة من العالم خاصة وأن الشاه منذ عام ١٩٦٩ بدأ وبشكل علني يصرح عن ضرورة أن تكون إيران هي التي تحافظ على الاستقرار في الخليج العربي، ولعل هذا يتضح من قوله "ينبغي علينا أن نبني مثل هذه القوة العسكرية لنحافظ على هذه المنطقة آمنة بعد أن يغادرها البريطانيون وباستطاعة إيران أن تقوم بهذا الدور لأننا لا

---

1 محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دمشق، ص٥١٤ - ٥١٥ .

نملك خططاً إقليمية أو استعمارية إنما دور إيران في منطقة الخليج العربي هو أن تقدم صورة القوي، الحكيم، صاحب الأهداف الخيرة[1].

كان للشاه تصريح آخر يعبر عن رغبته في الهيمنة على المنطقة عام ١٩٧٠ جاء فيه "لقد بدأ عصر جديد للخليج العربي وترى إيران أن مصالحها الجديدة تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله"[٢] فضلاً عن ذلك فإن هناك ميزتين تحققهما الولايات المتحدة الأمريكية من توثيق علاقاتها بإيران هما[٣]:

١- ميزة سياسية تتمثل في كون إيران اصبحت المرتكز الرئيس للولايات المتحدة في غرب آسيا بعد ضياع هيبتها في باكستان التي جزأت أراضيها إثر حروبها مع الهند عام ١٩٧١ وأثارت ضجة قوية ضدها كونها لم تنهض لإعانة باكستان.

٢- ميزة اقتصادية وتتمثل في التعهد الإيراني للولايات المتحدة بتزويدها بـ ٢٩ مليون برميل من النفط خلال السنوات القادمة، وكانت أهمية ذلك بالنسبة لها كبيرة بعد أن قررت هذه أن ثلث وإرداتها من النفط في العقد الحالي سيأتي من الشرق الأوسط فلا عجب بعد ذلك إذا أبدى رئيس الولايات المتحدة نيكسون عناية خاصة بزيارة شاه إيران في قمة مشكلة (وترجيت)[٤] وفي أثناء زيارة الشاه لواشنطن خلال شهر حزيران ١٩٧١ أعلن أنه راغب في شراء أسلحة قيمتها ثلاثة آلاف مليون دولار وذلك لأن إيران هي الحارس الأمين على نفط الخليج وقد وصفه نيكسون بأنه "يلعب دوراً في تحقيق السلام على المستوى العالمي بصفته يشكل حلقة اتصال بين الشرق والغرب".

---

1 سمير كرم "يابان الشرق الأوسط "، مجلة شؤون فلسطينية، نيسان، ١٩٧٨، العدد ٧٧، ص١٠١- ١٠٣ .

2 The Times 14 April,1970.

3 محمد عدنان مراد، مصدر سابق، ص٥١٥ .

4 قضية أجهزة التنصت التي وجدت في مكاتب كبار موظفي البيت الأبيض ومن بينهم الرئيس الأمريكي وكانت فضيحة كبرى في الولايات المتحدة.

٣- إن إيران أصبحت عامل ضغط غير مباشر على العرب بين الولايات المتحدة في الجناح الشرقي من الوطن العربي والكيان الصهيوني من الطرف الآخر.

إن لقاء هدفين هدف الشاه بأن يصبح قوة إقليمية مهما كان الثمن مع هدف الولايات المتحدة في خلق قوة محلية تدخل ضمن الإستراتيجية العامة للولايات المتحدة الأمريكية وتكون ذات قوة فعالة في مجرى الأحداث لذلك نلاحظ التطور الهائل الذي مر على القوات المسلحة الإيرانية وقد بذلت إيران ما قيمته عشرة مليارات من الدولارات ثمن أسلحة ومعدات حربية متطورة من الولايات المتحدة الأمريكية (مئات الدبابات والطائرات والسفن الحربية وقاذفات الصواريخ) يضاف إلى ذلك ازدياد عدد الجيش الإيراني حتى وصل إلى أكثر من ثلاثمائة ألف جندي بينهم عشرون ألف من المستشارين من الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك نرى وبدعم من الولايات المتحدة قدمت إيران مساعدات لنظام سلطان قابوس سلطان عمان بعد أن رفضت الدول العربية مد يد المساعدة له في حربه ضد ثورة ظفار كذلك بدعم من الولايات المتحدة وتسامح من بريطانيا احتلت إيران الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) لتهيمن على الممرات المائية ومضيق هرمز[١].

وفي ضوء الحقائق هذه كان شاه إيران يؤدي دور الشرطي في الخليج العربي والجنوب السوفييتي لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولكن هذا الشريط بدأ في نهاية السبعينيات يتجاوز الخطوط الحمراء ومن خلال ذلك بدأ الإضرار بمصالح الولايات المتحدة في عدة أمور أهمها وأخطرها[٢]:

---

1 محمد عدنان مراد، المصدر السابق، ص٥١٧.

2 Bazzaz, OP.Cit,P .85-86.

١- المسألة النفطية: لقد كان طموح الشاه توسيع رقعة إمبراطوريته وهذا يحتاج إلى موارد مالية كثيرة وهذا بالطبع يضر بمصالح الدول الغربية في المنطقة وخاصة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر بلد في العالم مستهلك للطاقة.

٢- موافقته على إنهاء حالة الحرب مع العراق في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وهذا سمح للعراق بالتوجه بكل ثقله وقوته العسكرية نحو القضية الفلسطينية ومساعدة حركات التحرر العربية.

٣- بدأ الشاه يحسن علاقته مع الاتحاد السوفييتي وبناء تعاون اقتصادي وعسكري معه مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تشم منه رائحة الخروج عن طاعتها.

وهكذا أرادت الولايات المتحدة من أن تكوّن إيران خطاً دفاعياً أول في مواجهة الاتحاد السوفييتي ولكن الشاه حولها إلى دولة تقيم علاقات سياسية وتسليحية معه، وهذا بالطبع سوف يسمح للأحزاب الشيوعية بالنمو والازدهار (حزب تودة ومجاهدي خلق)، وهذه الأحزاب تمثل تيارات يسارية ممكن أن تطيح بنظام الشاه وسياسته وإيجاد حكومة لا تخدم المصالح الأمريكية وتكون لصالح السوفييت، وهكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها في أواخر السبعينيات في موقف معقد وغير صريح ويهدد مصالحها الحيوية في أهم بقعة إستراتيجية في العالم، ولهذا تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الشاه حليفها الإستراتيجي أمام قوة الثورة الشعبية في إيران مما أدى إلى إسقاطه رغم قوة الجيش الإيراني وولائه له، إذ تمكنت الولايات المتحدة من تحييد الجيش وإخراج الشاه بطائرته من أجل ضمان بقاء مصالح الولايات المتحدة والدول الغربية بعيدة عن الخطر السوفييتي.

وهكذا فأن الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقد السبعينيات أصبح لها أهداف ومصالح حيوية وإستراتيجية تجاه منطقة الخليج العربي وأن أمر تحقيقها أصبح مرتبطاً بصميم الأمن القومي الأمريكي(١). ولقد تزايدت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة إبان الحرب الباردة حيث تفاقمت المخاوف العربية من احتمالات غزو سوفييتي للمنطقة للوصول إلى مصادر الطاقة والمياه الدافئة، لذلك اكتسبت المنطقة منذ ذلك الحين أهمية فائقة في الإستراتيجيات لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبحت المنطقة عاملاً محورياً في كافة خططهما وتحركاتهما على الساحة الدولية وذلك لما تتمتع به المنطقة من قيمة إستراتيجية وجيوبوليتيكية واقتصادية متميزة وبالصورة التي تجعلها ركيزة من ركائز التوازن الدولي(٢).

لقد حرصت الولايات المتحدة على فرض الحماية العسكرية على هذه المنطقة الحيوية من العالم لاسيما بعد انتهاء مرحلة السيطرة البريطانية المباشرة على منطقة الخليج العربي ولو تتبعنا التاريخ الأمني للخليج بعد انتهاء تلك المرحلة لوجدنا بأنه قد مر بالمراحل الأتية(٣):

١- مرحلة السيطرة الأمريكية من خلال وسيط (محلي) إيران + السعودية (مبدأ نكسون).

---

1 نادية المختار، المشروع الأميركي الشامل للمنطقة العربية، مجلة شؤون سياسية، بغداد، مركز الجمهورية للدراسات السياسية، العدد ٤، السنة الاولى،١٩٩٥، ص٤١ .

2 اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص٩.

3 هيفاء أحمد محمد، الأمن الخليجي وأبعاد الدور الأميركي فيه، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد التاسع، تموز، ٢٠٠٠، ص١٣٤ .

٢- مرحلة التواجد العسكري من خلال قوات الانتشار السريع استناداً إلى (مبدأ كارتر).

٣- مرحلة التدخل العسكري من خلال التواجد في بعض القواعد العسكرية في المنطقة.

٤- مرحلة التواجد العسكري الرسمي ضمن اتفاقيات أمنية مع دول الخليج العربي خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية.

ب- السعودية

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بشكل مستمر من أجل إيجاد موطئ قدم لها في السعودية، إذ ازداد الاهتمام بالسعودية بعد عام ١٩٧٣ بازدياد موقعها النفطي في العالم، وعملت الولايات المتحدة بشتى الوسائل من أجل عدم وصول الاتحاد السوفييتي إلى السعودية نظراً لما لها من قوة اقتصادية كبيرة من خلال أرصدتها المالية في كل من الولايات المتحدة وأوربا، وهذا يجعلها تملك قوة اقتصادية مؤثرة في الولايات المتحدة من خلال سحب أرصدتها المالية منها أو بيع سندات الخزينة الأمريكية[١].

يضاف لذلك أن السعودية تعتبر مركزاً للعالم الإسلامي من خلال وجود بيت الله الحرام. ولذا فإن الاستقرار الأمني في الخليج العربي من منظور الولايات المتحدة الأمريكية يتطلب تعاوناً أوربياً مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مشترك لتعاون وثيق مع السعودية فهي البلد العربي الوحيد في منظور الولايات المتحدة المرشح لدعم الأمن في المنطقة وذلك لأن جميع الإمارات العربية هي صغيرة من حيث النفوس والمساحة[٢].

---

1 توم غير خاسي، ترسانة الديمقراطية، مطابع غروف، نيويورك،١٩٨١، ترجمة م.ب.م، العدد٥، المجلد الاول، ١٩٨٤، ص٤٨ .

2 المصدر نفسه، ص٤٩ .

لقد فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع السعودية بعقد اتفاق أمني عسكري للدفاع عن النظام السعودي في حالة تعرضه للخطر ولكن قمة ما وصلت إليه هي اتفاقية عام ١٩٧٤ التي تضمنت فقرات سياسية واقتصادية وعسكرية وخاصة في بناء الدفاع السعودي[1]: فضلاً عن أن السعودية لا تملك حدوداً مع الاتحاد السوفييتي لذلك نرى أن مسوغات هذا الاتفاق هشة لذا أعلنت السعودية رسمياً أكثر من مرة أنها ترفض إنشاء القواعد الأمريكية فوق أراضيها[2]. كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية يهمها بقاء التوتر في المنطقة خاصة وأن هناك مثلثاً من الدول يتمثل في كل من إيران والعراق والسعودية وهو مثلث قلق بدا واضحاً أن هناك احتمالاً متزايداً للنزاع العراقي الإيراني (وهو ما حدث فعلاً في حرب ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) كما أن احتمالات النزاع السعودي الإيراني لم تكن هي الأخرى مستبعدة من حسابات المخططين الإستراتيجيين في الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة[3].

لقد تناول "معهد الشرق الأوسط" الموضوع ذاته في مؤتمره السنوي في واشنطن في تشرين أول عام ١٩٧١ قبل أن تكون أزمة الطاقة قد عرفت طريقها إلى أولويات المشكلات للولايات المتحدة الأمريكية، حيث عالجت إحدى الدراسات التي ناقشها المؤتمر عوامل النزاع بين الدولتين على الرغم من وقوعهما في دائرة الدول الملكية المعادية للراديكالية

1 H.D.Stephen, Joint Economic commission As Instrument of u.s Policy in the Middle East Middhe East Journel,January,1978,PP.18-20.

2 H.F.Eilts, Security considerations in the Gulf International security,U.S.A,Vol .S,No .254-255,fall,1980,PP.102-103.

3 **عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، شباط، ١٩٩٧، ص٢٠٢ .**

والداخلة في إطار التحالف الغربي وخارج الفكر الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، عالج معهد الدراسات الإستراتيجية (I.I.S.S) الموضوع ذاته منذ أوائل السبعينيات وأكدت إحدى المجموعات البحثية أن فكرة النزاع السعودي الإيراني قائمة[1].

كذلك أعدت مؤسسة راند (Rand Corporation) للأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٥ دراسة لحساب وكالة الاستخبارات المركزية في السيناريوهات المتوقعة لنشوب حرب بين السعودية وإيران بسبب نزاع النفوذ في الخليج العربي. ولمواجهة هذا الاحتمال عمل الغرب على تعزيز عوامل التقارب بين طهران والرياض والدفع بهما باتجاه التكامل في الأدوار الإقليمية، وكانت هذه المقولة ترجمة خليجية مبكرة لمبدأ نيكسون أو (الفتنمة) في إطارها الخليجي.

وقد فرض الواقع الخليجي خصوصيته على تطبيق هذا المبدأ مثل حقيقة أن النظم الحليفة منتجة للنفط ولديها زيادة في فوائدها المالية، ومن ثم ليست بحاجة إلى دعم مادي من الولايات المتحدة الأمريكية، والحقيقة أن الندرة السكانية في دول المنطقة باستثناء إيران تجعل مهمة الحركات الراديكالية بالغة الصعوبة، وقد تم توزيع الأدوار بين طهران والرياض بحيث تؤهل الأولى للدور العسكري الرادع وتؤهل الثانية لممارسة النفوذ السياسي بصفة سياسية. كذلك دخلت إيران والسعودية في برنامج مشترك للتعاون الأمني والاستخباراتي مع فرنسا ومصر والمغرب. وقد شكلت الدول الخمسة مجموعة عمل من بين أجهزة المخابرات تحت اسم "نادي سفاري" مهمتها مطاردة عمليات المخابرات

---

1 سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية، دار الساقي، لندن، ١٩٩٤، ص١٧٣.

السوفييتية في منطقة الخليج والعالم الثالث وأوربا ولم يكن لهذه المجموعة مقر رسمي إلا أن المخابرات الفرنسية تولت مهمة التنسيق تحت قيادة الكونت ألكسندر دي مارانش وقد اقتنع الملك فيصل بآراء مارانش، وقدم له الدعم الذي مكنه من الحصول على تأييد الدول الأخرى. وعلى الرغم من النجاح الذي حققه "نادي سفاري" إلا أن أنشطته توقفت مع انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.

٢. موقف الاتحاد السوفييتي

لقد كانت سياسة الاتحاد السوفييتي تنتقد بشكل مباشر وقوي القوة الإقليمية الموالية للغرب والتي يريد منها الغرب أن تكون شرطياً في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني في عام ١٩٧١ يضاف لذلك الرفض الشديد لسياسة إيران وادعاءاتها تجاه البحرين وقد تجلى ذلك أثناء زيارة رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي "ألكسي كوسجين" لطهران في نيسان ١٩٦٨ حيث حاول الشاه إقناعه بتوجهات إيران التوسعية في تلك المرحلة إلا أن ألكسي كوسيجين رفض هذه التوجيهات[1].

لقد كان المنظور السوفييتي للمنطقة يستند إلى أساس أن الانسحاب البريطاني سوف يجعل الساحة فارغة أمامهم، كون بريطانيا كانت العائق الرئيس لعدم السماح للسوفييت والأمريكان بالدخول للمنطقة وكان الدور السوفييتي هامشياً في المنطقة، فضلاً عن ذلك فإن دخول الجيش السوفييتي في آب ١٩٦٨ تشيكوسلوفاكيا، أثار الرعب لدى قادة الدول الخليجية خاصة وإن هذا الحدث كان بعد أشهر من القرار

1 W. Laquer, The Struggle for the Middle Est,The Sovit Union and the Middle East London,Routledge and Keegan Paul 1969,PP.36-37.

البريطاني من الانسحاب من منطقة الخليج، إضافة لذلك نرى أن الخوف انتاب إيران أيضاً مما جعل الأخيرة ترتمي بأحضان واشنطن. إلا أن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عام ١٩٦٩ مرا بمرحلة جديدة، وهي مرحلة الوفاق التي يعتقد البعض أنها اضرت بالاتحاد السوفييتي وخاصة تجاه سياسته في منطقة الخليج العربي، وعلى الرغم من ذلك فقد عمل الاتحاد السوفييتي على بناء علاقات دبلوماسية مع أقطار الخليج العربي، وقد كان الاتحاد السوفييتي لا يضيع أي فرصة للتقرب أو التودد لأقطار الخليج العربي فقد رحب باستقلال البحرين وقطر واتحاد الإمارات العربية وعبر عن استعداده لإقامة علاقات طيبة معهما[1]. وخلال مدة المباحثات واللقاءات بين الإمارات كان الاتحاد السوفييتي من خلال إعلامه الرسمي ودوداً بشكل كامل، ولكن عندما أعلن اتحاد دولة الإمارات العربية في الثاني من كانون الأول ١٩٧١ تغير الأسلوب السوفييتي، وبدأ يهاجم الاتحاد ويعتبره بقايا من الإمبراطورية البريطانية الاستعمارية، واعتبر الاتحاد مؤامرة استعمارية غير أن الاتحاد السوفييتي لم يثن عزمه قيام الاتحاد، وبدأ نشاط جديد لكسر الطوق حوله ففي شباط ١٩٧٢، بدأ بحملة دبلوماسية واسعة في المنطقة، وأرسل وفداً رسمياً لزيارة اتحاد الإمارات ولكن الوفد لم يحقق أي نتائج إيجابية فضلاً عن ذلك فإن الجانب السعودي ظل موقفه سلبياً من الاتحاد السوفييتي رغم تودد السوفييت وعدم مهاجمة السعودية في الإعلام. ولكن هذا لا يعني عدم فتح قنوات دبلوماسية من جميع دول الخليج العربي مع الاتحاد السوفييتي حيث اتجهت الكويت إلى الاتحاد

---

1 محمد جاسم حمد النداوي، المصدر السابق، ص٥٥- ٥٧ .

السوفييتي لشراء الأسلحة كذلك العراق حيث طور علاقته مع الاتحاد السوفييتي وخاصة بداية السبعينيات[1] وتظافرت جهود الطرفين لإقامة علاقات وثيقة توجت بمعاهدة الصداقة في نيسان ١٩٧٢[2].

وقبول العراق عضواً مراقباً في الكوميكون[3]. وخلاصة القول إن الاتحاد السوفييتي لم يكن له رصيد في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن أنه لم يقف موقفاً حازماً من قضية الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التي احتلتها إيران[4]، لذلك نرى أنه لم يحقق أي تقدم على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري في المنطقة.

---

1 صفيحة اليرافدا، بالروسية،١٠/إبريل،١٩٧١ عن أرشيف الدائرة الصحفية لوزارة الإعلام،١٩٧٢، بغداد، ص١١.

2 Yakudov,The soviet union and the Arab East,International Aaffair,September 1974,Moscow,P.30.

3 محمد جاسم حمد النداوي، المصدر السابق، ص١٢٨ .

4 احتلت القوات المسلحة الإيرانية الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) عشية انسحاب القوات البريطانية من منطقة الخليج.

المبحث الثالث:

الترتيبات الناجمة عن الانسحاب البريطاني

لا شك أن قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي سبقه ترتيبات مشتركة بين دول الخليج وبريطانيا وهذه الترتيبات هي:

١- تقريب وجهات النظر بتقديم "اتفاقية صداقة" بين بريطانيا ودول المنطقة لتستطيع فيما بعد حفظ الأمن والنظام[١].

٢- تشجيع الفكرة الداعية إلى قيام اتحاد يضم الإمارات في الخليج[٢].

١. اتفاقية صداقة:

لقد عملت حكومة المحافظين في عام ١٩٧١ على معالجة قرار حزب العمال بالانسحاب بطريقة جديدة تحفظ لبريطانيا مصالح معينة بحيث لا يتعارض مع قرار حكومة العمال بالانسحاب نهاية عام ١٩٧١. وقد أوضح رئيس وزراء بريطانيا "إدوار هيث" زعيم حزب المحافظين حيث قال: "إن حكومة العمال مهدت الانسحاب من الخليج العربي، ولم تسعى إلى إقامة علاقات متينة مع حكام الإمارات لتعوض سياسياً ما سوف تخسره عسكرياً"[٣].

ونتيجة لذلك أعلن وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم في الثامن والعشرين من شباط ١٩٧١ "أنه نظراً لتعهداته السابقة لدول المنطقة قبل الانتخابات والقاضية ليوم الانسحاب من منطقتهم إلا إذا كان ذلك بطلب من الحكام المحليين" فأرسل مندوبه السيد وليم لوس

---

1 William Bruce, Report to the Guardian 12-12-1970.

2 تصريحات هيث، مجلة صوت الخليج، العدد ٣٢١٥، مارس ١٩٧١ عن ١٩٧١- ١٠٣ Times.

3 Economist,Gulf, August 1970 .

حيث قام بجولات في المنطقة في الفترة ما بين آب ـ كانون الأول ١٩٧٠ للتشاور بشأن الترتيبات الخاصة بالانسحاب من منطقة الخليج مع الإمارات العربية والدول المعنية بمنطقة الخليج[1]. لئلا يترك هذا الانسحاب فراغاً قد يؤدي في النهاية إلى خلق موقف متأزم في المنطقة، وقد كانت نتيجة زيارة مندوب وزير الخارجية البريطاني للمنطقة مشروع "اتفاقية صداقة"[2] تتلخص مبادئها بما يأتي:

١- بقاء بعض القوات البريطانية في منطقة الخليج العربي لتدريب الجيش الخاص بالإمارات على أن تدفع الحكومات العربية في الخليج تكاليف التدريب.

٢- تشجيع الفكرة الداعية إلى قيام اتحاد بين الامارات العربية التسع في الخليج "إذ أن التجزئة الموجودة في الإمارات العربية تشكل تشتتاً في الموارد والجهود كما يخلق وضعاً شاذاً عند تقسيم الحدود بين الإمارات.وعلى ذلك فقد كانت الخطوة الأولى نحو تحقيق الفكرة هي "اتفاق السجيع "بين إمارتي (أبو ظبي ودبي) والقاضي بتحديد المياه الإقليمية التابعة لكل منهما[3].

على أثر ذلك صدرت اتفاقية لتحديد الحد البحري بين البلدين في كانون الثاني ١٩٦٨. وبعد ذلك جرى طرح عدة موضوعات كان أهمها طرح قضية إقامة اتحاد بين الامارات تكون نواته اتفاقية ثنائية بين دبي وأبو ظبي، وقد توصلت الإمارات بالفعل في الثامن عشر من شباط ١٩٦٨ إلى تصريح بإنشاء الاتحاد ودعوة أمراء الخليج إلى الانضمام إليه وكانت الاستجابة إيجابية لبقية أمراء الخليج للانضمام للاتحاد وصدرت اتفاقية

---

1 The Economist,London,7.8.1970.

2 **اتفاقية الصداقة :١٩٧١/٢/٢٨ (من محاضر جلسة مجلس العموم البريطاني عن جريدة** Times London **١ -٣ -١٩٧٠**

3 **اتفاق السجيع بين الشيخ زايد والشيخ راشد، الإمارات العربية دراسة في تاريخه السياسي، د.م.١٩٧٥، ص٢١٣- ٢١٥ .**

(دبي) الخاصة بمشروع إنشاء الاتحاد الإماراتي في الخامس والعشرين من شباط ١٩٦٨ [1].

٢. إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة

لم تكن فكرة الاتحاد وليدة فكرة الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١ وإنما أن عام ١٩٣٥ هو العام الذي جرى فيه حوار حول إنشاء قيام اتحاد من الإمارات العربية[٢]، إلا أن مشروع الاتحاد لم يتخذ شكلاً جدياً لأن الإمارات كانت صغيرة وتعتمد على بريطانيا ولكن الحاجة برزت عندما واجهت هذه الإمارات مسؤولية الاستقلال وعدم إمكانياتها في تحمل ذلك وعلى أي حال فإن فكرة الاتحاد برزت مرة أخرى في الأربعينيات، وكانت بريطانيا تشجع الاتجاه نحو الاتحاد وفعلاً في عام ١٩٥٢ أخذت إجراءات عبارة عن إقامة مجلس استشاري للإمارات السبع تحت إشراف بريطانيا[٣] خاصة بعد أن ظهر النفط في الكويت والبحرين وقطر. لقد ظل البريطانيون يرددون الدعوة للاتحاد وهذا ما برز في مقالات نشرها الكاتب أنتوني نانتج عام ١٩٥٧ في هارولد تربيون تدعو فيها إلى إنشاء حلف الخليج العربي تحت زعامة بريطانيا تشترك فيه باكستان والعراق وإيران من دول حلف بغداد آنذاك مع استمرار فتح الباب لغيرها من الدول ولكن هذه الفكرة لم تلق أية استجابة أو صدى[٤].

1 القانون الدولي (مجلة مصرية)، وثائق اتحاد الإمارات في الخليج، العدد ٢٦، سنة ١٩٧١، ص١٩٤، ملحق رقم ٧.

2 مجلة صدى الأسبوع البحرينية، ١٩٧١/٢/١٦ .

3 جان جاك بيري، المصدر السابق، ص٩١ .

4 انتوني نانتج، (حلف الخليج الفارسي)، لندن، ١٩٥٧، ص١٥٠ .

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في القاهرة عام ١٩٦٢ انبثقت فكرة اجتذاب هذه الإمارات إلى بعضها بالوحدة، واتبعت الجامعة العربية وسيلة لاجتذاب الإمارات هو إنشاء صندوق للتنمية يشارك فيه كل من السعودية - والجمهورية العربية المتحدة والكويت والعراق وتكون مهمة الصندوق دراسة المشروعات العمرانية ومد الإمارات بالخبرات الفنية اللازمة لتنفيذها، وقامت جامعة الدول العربية بإرسال أمينها المساعد لدراسة احتمالات التنفيذ على الطبيعة[1] إلا أن الحكومة البريطانية وقفت ضد خطط الجامعة العربية وعدّتها متقاطعة مع المعاهدات المنفردة (بين بريطانيا وهذه الامارات)، وعلى أثر ذلك قامت بريطانيا بحث الإمارات على عقد اجتماع في دبي عام ١٩٦٥ للقيام بشيء من التنسيق بينهما وكان ضمن ذلك توحيد النقد في هذه الإمارات وصدر بيان باستعمال الدينار الخليجي[2] فضلاً عن العمل المشترك من أجل تنمية الإمارات.

إلا أن تتابع الأحداث والإعلام البريطاني في شباط ١٩٦٨ الداعي للانسحاب من منطقة الخليج العربي نهاية عام ١٩٧١ حول فكرة الاتحاد من المجالين الاقتصادي والدفاعي إلى المجال السياسي. وقد أثيرت آنذاك تكهنات حول قيام حلف إقليمي تشترك فيه كل من السعودية والكويت، إلا أن الخطوة الأكثر إيجابية اتخذت في الثامن عشر من شباط ١٩٦٨ حيث صدر إعلان من حاكم دبي وأبو ظبي بإقامة اتحاد فيدرالي بينهما ويفتح الانضمام إليه أمام الإمارات الأخرى، وكان الشيخ عيسى حاكم البحرين هو أول من أبدى رغبة في الاستجابة لهذا النداء،

---

1 سيد نوفل، جامعة الدول العربية وقضايا الخليج، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ٦٧، حزيران سنة ١٩٧٠ . ص١١٧- ١١٨.

2 مجلة هنا البحرين، دار الإعلام، العدد يونيو ١٩٦٥ .

وفي ضوء الأحداث والمستجدات وجّه كل من حاكم دبي وأبو ظبي دعوة لبقية حكام الإمارات وفي ضوء ذلك انعقد في دبي اجتماع للمدة (٢٥-٢٧ شباط ١٩٦٨).

وتخلل تلك المحادثات كثير من الآراء والاختلافات حول شكل الاتحاد واختصاصات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وكيفية تكوين المجالس النيابية والعاصمة وكيفية التمييز بين القوات المحلية والاتحادية وغيرها[1]، وتخوف عدد كبير من الأمراء من إضعاف سلطتهم في حالة تكوين الاتحاد.

لذلك نرى أن المحادثات بدأت بين تسع إمارات هي (قطر والبحرين وإمارات الساحل العماني السبع لكنها انتهت باتفاق سبع إمارات أربع منها غير نفطية)، وهكذا أدى استثمار النفط إلى تغذية النعرات والدعامات المحلية الموهومة وزيادة الأطماع الإقليمية فتمسكت كل من قطر والبحرين باستقلالهما وانفصالهما كإمارتين مستقلتين ولم تدخلا الاتحاد كما أن الامارات السبع في الاتحاد بقيت مفككة داخل اتحادها النظري.

1 وزارة الإعلام القطرية، قطر في السبعينيات، الدوحة، ١٩٧٣، ص٣٠- ٣٣.

المبحث الرابع:

الانسحاب البريطاني وتأزُّم العلاقات العراقية – الإيرانية

في الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا انسحابها من الخليج العربي شهد العراق تغيرات سياسية عام ١٩٦٨ أعلنت المناهضة للاستعمار، فشكل ذلك مصدر قلق للمصالح الغربية في المنطقة، لذلك بدأت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران تخططان لإجهاض هذه الثورة الوليدة فدعمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران وشجعتها في مواجهة العراق، ولعل (مبدأ نيكسون) يعزز هذا التشجيع والدعم وبدأت القيادة الإيرانية تضع خططاً عسكرية جديدة، وبدأت تضغط على العراق ونقلت بعض قواتها من حدودها مع الاتحاد السوفييتي إلى الحدود الشرقية للعراق والمناطق الجنوبية والمطلة على الخليج العربي. وعملت إيران على عزل العراق عن الخليج العربي من خلال التشكيك في نواياه تجاههم وقد طرقت إيران كل الأبواب من أجل إضعاف الحكومة العراقية لإسقاطها خاصة بعد نجاح العراق بتأميم النفط في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ حيث سيطر العراق على كل موارده النفطية، وفتح المجال لإجراءات مماثلة في الخليج العربي، بل إن العراق قد استخدم بعض عائدات نفطه لدعم المشاريع التنموية في بعض الأقطار العربية، مما ترك ذلك أثراً في دول منطقة الخليج العربي[1]. وأخذ يحثهم على أن يخطو بقوة تجاه عمليات التأميم ولعل ذلك ما جاء على لسان سعدون حمادي وزير خارجية العراق آنذاك بتصريحه لمجلة النهار البيروتية بقوله: "**إن على أقطار الخليج العربي أن تستفيد من عبر ما يحدث في السياسة الدولية، فنرى**

1 ينظر مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، العدد الاول، سنة أولى ١٩٩٩، ص٢٦ .

بوضوح بأن سياسة الاعتماد على الدول الكبرى هي في النهاية سياسة غير مجدية، وأن على دول الخليج أن تبحث عن أمنها واستقرارها عن طريق التعاون العربي والتضامن وبناء القوة الذاتية العربية[1] " ولذلك خططت الدول الغربية لضرب العراق، إن من جملة الوسائل لتحقيق ذلك هو اللجوء إلى أسلوب التناحر والاعتداء[2]. وذلك أن إيران استغلت الحركات الكردية في شمال العراق ١٩٧١- ١٩٧٥ وأمدتها بالسلاح والمال كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت من قضية تغذية التحرك الكردي فرصة لإضعاف الثورة في العراق والتي لها تعاون مباشر مع الاتحاد السوفييتي. فقامت بمده بالمال والسلاح[3]، كذلك كان الكيان الصهيوني يمد الحركة الكردية بالسلاح يضاف لذلك أن خبراء من جيش الولايات المتحدة الأمريكية قد شاركوا الجيش الإيراني في مساعدة الأكراد في شمال العراق، كذلك تحليق طائرات إيرانية فوق الأجواء العراقية المحاذية لإيران، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عمل شاه إيران على تحقيق الموازنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي حيث أن الأخير لم يبد أية معارضة اتجاه مطالب إيران بالبحرين وكذلك عندما احتلت إيران الجزر العربية الثلاث لذلك اعتقدت إيران أن التهديد الرئيس للمصالح الإيرانية لم يأت من الاتحاد السوفييتي بل من النفوذ المتنامي للقومية العربية[4]. هذا من طرف إيران أما مواقف القطبين الكبيرين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي فهناك قدر من ضبط النفس تجاه التوتر العراقي الإيراني. وفي الوقت نفسه

---

1 صحيفة النهار البيروتية في ١٣ كانون الثاني ١٩٧٩ .

2 مجلة الأحد اللبنانية والعدد٩٦٤، في شباط ١٩٧٠، ص٨- ١١ .

3 أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص٧٥ .

4 ر.م. الخليج العربي، ترجمة مكي حبيب المؤمن، م د خ، جامعة البصرة، ١٩٧٦، ص٣٢ .

مارست هذه القوى ضغوطاً غير مباشرة من أجل المصالحة بين العراق وإيران، ويمكن أن نشير لبعض المواقف للاتحاد السوفييتي حيث تجنب الأخير بحث الحرب الكردية خلال زيارة الشاه لموسكو في تشرين الثاني ١٩٧٤ حيث ناشد الرئيس بودغورني الشاه بجعل النزاع مع العراق على طاولة المفاوضات، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظلت تلح على إيران لتسوية نزاعها مع العراق سلماً، ولأن المساعدات الأولى للتحرك الكردي كانت نوعاً من المغامرة، لا الإنقاذ، ويمكن ملاحظة أن (كيسنجر وحكومة نيكسون قد تجاهلا طلب "مصطفى البرزاني" في الوقت الذي كانت فلوله تتراجع) وذلك بعد استئناف التحرك الكردي في آذار ١٩٧٤ ومما جاء في تقرير اللجنة الخاصة بالاستخبارات التابعة لمجلس النواب الأمريكي[1]، وبغض النظر عن مبررات سياسة نفض اليد الأمريكية والسوفييتية سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها فإن ضبط النفس كان له تأثيره في الحد من النزاع إن لم يكن في تسويته. وكان لهذا أثر كبير في التسوية السلمية يضاف لذلك تراجع الحركات الكردية أمام القوات العراقية وتردد طهران في التدخل عسكرياً لدعمها بعد أن بات واضحاً لها أن لا جدوى فاعلة من الدعم للأكراد، وقد جاءت اللحظة المناسبة لجو المصالحة العراقية الإيرانية خلال اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) حيث أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في السادس من آذار ١٩٧٥ حيث وقع شاه إيران محمد رضا بهلوي ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة لجمهورية العراق صدام حسين معاهدة انتهى بموجبها تماماً النزاع بين البلدين وقد نصت الاتفاقية على ما يأتي[2]:

---

1 روح الله رمضاني، مضيق هرمز، ترجمة حسن موسى، مطبعة الحقيقة، بيروت، ١٩٨٨، ص١٧٣.

2 عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سابق، ص٢٠٥ .

١- أن الطرفين سوف يحددان حدودهما على أساس بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ والاتفاقية الشفهية الخاصة بالحدود لعام ١٩١٤.

٢- إنهما سوف يرسيان من جديد الثقة والأمن المتبادل عبر حدودهما المشتركة ويتعهدان بممارسة أقصى درجات الرقابة الصارمة والفعالة هادفين من ذلك إلى وضع حد لجميع حركات التسلل ذات الطابع التخريبي من كلا الجانبين.

٣- كما سوف يعتبران هذه الأحكام جزء لا يتجزأ من تسوية شاملة وأي انتهاك لأي منها سيعد انتهاكاً لروح اتفاقية الجزائر.

لقد حقق كلا الجانبين العراقي والإيراني فوائد معينة في هذه الاتفاقية حيث شعر العراق بأنه يمكن أن يحقق:

- **تصفية الحركة الكردية بهدوء فالصدام مع هذه الحركة قد كلف العراق ٤ مليارات دولار وآلاف الأرواح.**
- **تحسين العلاقات مع دول الخليج ودول عربية أخرى لكسر جدار العزلة المضروب حوله.**
- **معادلة الاعتماد الكلي على السوفييت مع تأمين دعم من قبل قوى موالية للغرب قد يتطور بتأمين دعم أمريكي لاحق.**
- **تركيز الطاقات على النزاعات والصراعات الأخرى.**

أما بالنسبة لإيران فقد شعرت بأنها يمكن أن تحقق:

- **الحصول على اعتراف قانوني لوضيعة إيران في شط العرب والأمل بتأمين ذلك مستقبلاً في مضيق هرمز.**
- **تدعيم السلطة المركزية واستنفاذ موارد البلاد في التنمية الاقتصادية.**
- **تشجيع ابتعاد العراق عن الاتحاد السوفييتي وإبعاد بغداد عن دعم العناصر الراديكالية بما في ذلك العناصر المعادية للشاه واللاجئة للعراق.**

وهكذا كان للتأزم والانفراج في العلاقات العراقية الإيرانية آثاره المباشرة في أمن منطقة الخليج العربي.

المبحث الخامس:

حرب تشرين ١٩٧٣ وتأثيرها في أمن الخليج العربي

سعى الرئيس المصري أنور السادات بوجه خاص إلى عقد معاهدات سلام مع الكيان الصهيوني وسرعة تطوير الاقتصاد المصري، وهما أمران في قناعته يستلزمان الدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية القوي على المستويين الدبلوماسي والاقتصادي ومن ثم استعداده لبذل كثير من الجهود لاسترضاء الرأي العام للولايات المتحدة الأمريكية حتى وإن ضحى من أجل ذلك ببعض مظاهر "التراث الناصري"[1]. وفي ضوء ذلك أعفي (علي صبري)[2] المعروف بميوله للسوفييت من مناصبه حيث كان السادات يشك في نوايا علي خاصة عندما زار نيكسون موسكو أوائل ١٩٧٣ وعقد مؤتمر قمة بين الطرفين يضاف لذلك تباطؤ السوفييت في إمداد مصر بالأسلحة التي تتيح لها الحل العسكري في تحرير أراضيها، وفي ضوء هذا أنهت مصر مهمة الخبراء السوفييت في مصر ويقدر عددهم بسبعة عشر ألفاً، ولم يعترض السوفييت على القرار حيث كانوا يعتقدون أن وجودهم في مصر من شأنه أن يورطهم في حالة نشوب حرب، كما أن ثمة دلائل على أن الزعماء السوفييت أو على الأقل بعض الفئات داخل القيادة السوفييتية قد أدركوا أنهم قد تورطوا في مصر أكثر مما يجب[3].

---

1 Hrair Dekmejian Marx,Weber and the Egption,Reduction Middle East Journal Vd.30-No .2(Spring 1976).PP.158-172.

2 علي صبري، أحد القادة المصريين الذين تربطهم علاقة متينة مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وكانت ميوله سوفييتية وعند تسلم الرئيس الراحل السادات السلطة تخلص من علي صبري وجميع أنصار الاتحاد السوفييتي في الجهاز الحكومي والسياسي في مصر وأطلق على هذه العملية الحركة التصحيحية ١٩٧١/٧/١٥.

3 Rarry Rubin Soviet Policy and the Middle East,in Aruri Middle East Crucible,p.301.

لقد استمرت أزمة الشرق الأوسط لغاية عام ١٩٧٣ دون حل بحيث صارت تنذر بالانفجار في أية لحظة وكان محمد حسنين هيكل يدعو بشدة إلى ضرورة تحييد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط التي يستحيل حلها من دون اشتراك فعلي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ولقد ذهب هيكل إلى أبعد من ذلك إلى تحقيق مصر ومن ورائها العرب أهدافها بالاعتماد على إمكانيات عدة منها القدرة على شن حرب محدودة. (وعلاقاتنا الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي بشرط أن يظلوا دائماً على علم بنوايانا) وسلاح النفط وتضامن الدول العربية الأخرى[1]. وفي السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ قامت القوات المصرية والسورية ببدء الهجوم وعبرت القوات المصرية قناة السويس وحطمت خط بارليف كذلك تقدمت القوات السورية داخل الجولان. وقد حدد كيسنجر في السادس والعشرين من تشرين موقف الولايات المتحدة من الأزمة التي نشبت على الصيغة الآتية "إنهاء القتال ولكن بطريقة تمكن الولايات المتحدة من الإسهام إلى حد كبير في إزالة الأسباب التي كانت وراء نشوب أربع حروب بين العرب والصهاينة خلال ربع القرن الماضي، أي إن كيسنجر كان يهدف لإيقاع هزيمة محدودة بالكيان الصهيوني مما يرضي العرب ويحرم السوفييت من الحصول على نصر دعائي وبنفس الوقت يجبر الكيان الصهيوني على الجلوس إلى مائدة المفاوضات[٢].

وهنا لا بد من عدم الخوض في ما حدث وما وصلت إليه مراحل القتال والإشكالات التي وصلت إليه من خلال تصادم المصالح السوفييتية مع

---

1 محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، بيروت، ١٩٧٥، ص١٨٧– ٢٠٥.

2 In Sight on the Middle East War –by the Insight Team of the Sunday Times (London, 1974).P132.

مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان نهايته فصل القوات بين الأطراف المتحاربة وتهيئة الجو لمبادرات السلام التي اقترنت باسم هنري كيسنجر على أساس (الخطوة خطوة) وعند هذه المرحلة بدأ العالم يحس بوطأة الشق الاقتصادي للإستراتيجية العربية ففي الثامن عشر من تشرين الأول ١٩٧٣ قررت الأقطار العربية المصدرة للنفط فرض حظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية (إضافة إلى أن البحرين في نفس الوقت أعلنت عن إلغاء اتفاق العقود بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بمنح تسهيلات خاصة في ميناء الجفير) وتخفيض الإنتاج بنسبة ٥٪ شهرياً عن الدول الأخرى إلى أن ينسحب الكيان الصهيوني من جميع الأراضي العربية التي احتلها عام ١٩٦٧ كما تقرر رفع سعر النفط بنسبة تزيد على ٤٠٠٪ ولم تكن هذه المرة الأولى التي يطرح فيها سلاح النفط فقد سبق وأن نوقش في مؤتمر الخرطوم في أعقاب حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ونادى كثير من العرب باستخدامه[1].

وهكذا برز ما يسمى بأزمة الطاقة الدولية على إثر حرب ١٩٧٣ واستخدام النفط العربي سلاحاً في المعركة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ، وقد نفذته بعض دول الخليج العربي وقد كثفت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجها في مجال الأبحاث وتنمية الطاقة[2].

وفي الوقت نفسه دعت إلى مؤتمر في واشنطن عام ١٩٧٤ وحضرته ثلاث عشرة دولة صناعية (بلجيكا ـ كندا ـ دنمارك ـ فرنسا ـ ألمانيا الغربية ـ اليابان ـ ايرلندا ـ هولندا ـ النرويج ـ إيطاليا ـ بريطانيا ـ

1 محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، ص٢٠٦ .

2 Schnielder,Decond the energy Problem OECD Observer, Oct 1973,P.7

لوكسمبورج ـ إضافة للولايات المتحدة الأمريكية) وقد وافقت جميع الدول عدا فرنسا على البرنامج الذي أكد فيه العمل على التعجيل ببرنامج الأبحاث وتنمية الطاقة والبحث عن مصادر جديدة للطاقة وإيجاد نظام لاقتسام موارد الطاقة بين الدول التي وافقت على البرنامج للأبحاث في حالة الطوارئ، معلنة بذلك ولادة منظمة وكالة الطاقة الدولية. من قبل (الولايات المتحدة الأمريكية ـ ألمانيا الغربية ـ النمسا ـ بلجيكا ـ كندا ـ الدنمارك ـ اسبانيا ـ إيطاليا ـ اليابان ـ النرويج ـ لوكسمبورغ ـ نيوزلندا ـ بريطانيا ـ السويد ـ سويسرا ـ هولندا ـ تركيا) ولم ينظم إلى الوكالة كل من الدول (فرنسا ـ أستراليا ـ فلندا ـ البرتغال ـ ايسلندا ـ اليونان).

إن فرنسا هي الوحيدة من دول السوق الأوربية المشتركة التي لم تنضم إلى الوكالة، وفضلت الاتجاه لفتح قنوات مع الدول المنتجة للنفط ضمن إطار دولي يضم الدول المستهلكة والدول المنتجة ودول العالم النامي، وفعلاً حدث ذلك من خلال انعقاد مؤتمر في باريس تحت اسم (دول الشمال والجنوب)[1].

١- الأهداف العلنية لوكالة الطاقة الدولية:

أ- توفير الإمدادات النفطية المأمونة وفقاً لشروط معقولة.

ب- اتخاذ الإجراءات المشترطة الفعالة لمواجهة الطوارئ في الإمدادات النفطية.

جـ. تنمية علاقات التعاون مع الدول المنتجة للنفط والدول الأخرى المستهلكة له ومن بينها دول العالم النامي.

د. القيام بدور أكثر فعالية في مجال الصناعة وتقليل الاعتماد على النفط المستورد وخاصة من أوبك.

---

1 Annual report on Energy researd development and demonstration Activitie of the I.E.A.C, 1981-1982 .PP233 -250 .ss

٢. الأهداف السرية لوكالة الطاقة الدولية

أ. تكوين وتنمية مخزون إلزامي من النفط المستورد بما يكفي لاستهلاك تسعين يوماً على الأقل ولمدة سنة كاملة، أو أكثر للدول التي ترغب في ذلك كما أن هدف هذا المخزون وإن كانت (كل دولة تمتلك مخزونها الخاص بها منفردة) فإنها ملزمة بموجب اتفاقية وكالة الطاقة للاستفادة منه لصالح مجموعة الأقطار والأعضاء. ولضمان هذا عملت منذ تأسيسها على تنظيم وإدارة هذا المخزون وفقاً للشروط والحالات التي تحددها الوكالة. إن التخزين ضمن سياسة الوكالة هو تجنب أضرار حضر نفطي آخر ضد بعض أعضاء الوكالة أو جميعها ولكن حقيقة التخزين تشير إلى أن مثل هذا الاحتياطي الضخم سيؤثر ويضغط على سوق النفط مما يقوي مركز المستهلكين في اختيار نوعية العلاقة التي يرغبونها مع المنتجين.

ب. لقد تبنت وكالة الطاقة أساليب خاصة في تنفيذ سياستها تجاه المنتجين وتمثلت بضم شركات النفط الكبرى والمستقلة في لجنة استشارية بغية الاستفادة من إمكانياتها الفنية والإدارية الهائلة وخبرتها الطويلة في التعامل مع المنتجين.

جـ. الإسراع في تطوير بدائل النفط على الأخص الطاقة النووية واستخراج الغاز من الفحم، وهنا نجد أيضاً أن الشركات النفطية الكبرى تعمل بكل الوسائل لكي تصبح شركات طاقة لها القدرة على التقنية العالية والامكانيات المادية وتوزيع مصادر الطاقة البديلة لنفط الأوبك، لذلك نلاحظ أن الشركات تلتقي في الهدف مع الوكالة الدولية للطاقة ضد الأوبك لهذا نراها توفر الوسائل التنفيذية لسياسة الوكالة الهادفة إلى الإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة.

د. السيطرة على العمليات اللاحقة للانتاج.

إن أهم بعد إستراتيجي عند الدول الصناعية المستهلكة لكبح استخدام النفط كأداة سياسية وضمان استمراره هو السيطرة على شبكة التوزيع الدولية للنفط بواسطة الشركات النفطية المتعددة الجنسية.

لقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في حسابات الأهداف السرية لوكالة الطاقة الدولية من التجربة التي عاشتها إبان حرب تشرين عام ١٩٧٣ بين العرب والكيان الصهيوني وما بعدها عندما استغلت كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا الغربية الأزمة التي نشبت بين الولايات المتحدة والدول العربية، فعقدت دول أوربا اتفاقيات ثنائية مباشرة مع الدول العربية لتزويدها بالنفط، وهكذا أفقد الشركات الأمريكية أرباحاً وفيرة ومزايا إستراتيجية، كانت تحصل عليها بحكم ممارسة وظيفتها ودورها الاحتكاري[1]. لذلك عملت الولايات المتحدة بكل الوسائل في إعادة فرض سيطرتها الاحتكارية من خلال العمل بكافة السبل من أجل زيادة تواجدها العسكري في دول الخليج العربي ودعم شاه إيران بشتى الوسائل والأسلحة العسكرية، يضاف لذلك فرض سيطرتها الاحتكارية وكان أولها مشاركتها مع الدول الأوربية في حوار الشمال والجنوب حيث عملت من خلال الحوار على الانفراد ببعض الدول النامية لجرها إلى اتفاقيات جانبية خارج إطار الحوار، ومن ضمنها دول خليجية، إلا أن هذه الدول رفضت ذلك واستمرت في الحوار الجماعي. لقد سلكت حكومة الولايات المتحدة والشركات التي تمتد أعمالها خارج حدودها نهجاً إستراتيجياً منسقاً غير أن هناك تقلبات سريعة في التكتيكات في الوقت الذي تحقق فيه المعالجات المتلاحقة والهدف الجوهري الخارجي من ذلك هو محاولة التأثير في البلدان المنتجة وخاصة دول الخليج العربي والمستهلكة بقصد المحافظة على هيمنة موقع

1 صلاح منتصر، الاستراتيجية البترولية الأمريكية والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ت١، ١٩٧٠، ص٢٢.

الشركات التي تحكمها الولايات المتحدة في الأسواق العالمية بصرف النظر عن مدى تأمين الموارد الخام[1]. وهذا يعني التدخل للولايات المتحدة بسياسة الإنتاج لدول الخليج وهذا بدوره ينعكس على الأمن القومي لمنطقة الخليج العربي، لأن ذلك سوف يؤدي إلى كثافة التواجد العسكري للولايات المتحدة في الخليج إضافة إلى الضغط السياسي على حكومات هذه الدول. ولا بد لنا أن نشير إلى أن وكالة الطاقة الدولية تشكل تكتلاً اقتصادياً سياسياً تقوده الولايات المتحدة الأمريكية حيث استطاعت هذه الوكالة استقطاب بعض الأقطار من الخليج العربي من داخل الأوبك، من أجل الالتفاف على أي قرار عربي يستهدف فرض حظر نفطي آخر على غرار ما حدث عام ١٩٧٣. فضلاً عن ازدياد نمو استهلاك الطاقة في الغرب والجدول الآتي يبين حجم الاستهلاك العالمي للطاقة[٢].

1 فكتور برلو "وراء الصراع بين الولايات المتحدة ومنظمة البلدان المصدرة للنفط "ترجمة ماجد النجار، النفط والتنمية، نيسان، ١٩٧٦،ص٦٢ .

2 هو شانج أمير أحمدي،النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، تفاعل بين قوى السوق والسياسة، أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٢٤، ١٩٩٦، ص٦٠- ٦٣ .

جدول رقم (٦) توقعات نمو الاستهلاك العالمي للطاقة موزعاً حسب مصادرها (١٩٧٠- ٢٠١٥)

(الوحدة = مليون برميل نفط مكافئ /يومياً)

مصدر الطاقة	١٩٧٠	١٩٩٥	٢٠١٠	٢٠١٥	معدل النمو السنوي	
					٧٠- ١٩٩٥	١٩٩٥- ٢٠١٥
النفط	٤٧,٩	٦٩,٢	٩٥,٥	١٠٤,٦	١,٥	٢,١
الغاز الطبيعي	١٧,٧	٣٨,١	٦٣,٢	٧٠,٩	٣,١	٣,٢
الفحم	٢٩,٣	٤٦,٦	٦٠,١	٦٦,٠	١,٨	١,٩
الطاقة النووية	٠,٤	١١,٤	١٢,٣	١١,٢	١٣,٩	- ٠,١
الطاقة المتجددة وأهمها المائية	- ٦.	١٤,٦	٢٠,٦	٢٢,٧	٣,٦	٢,٣
المجموع	١٠١,٣	١٧٨,٩	٢٥١,٩	٢٧٥,٤	٢,٣	٢,٢

من خلال النظر لطبيعة الاستهلاك لمصادر الطاقة وخاصة النفط حيث نرى أن ارتفاع الاستهلاك من سنة ١٩٧٠ لسنة ١٩٩٥ ما يقارب ٧٠٪ يقابله نمو اقتصادي ١,٥٪ أما في السنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٥ فإن نسبة ارتفاع الاستهلاك كان بمستوى مرتفع ويقارب ٩١٪ يقابله نمو اقتصادي ٢,١٪ وطبيعي إن هذا الارتفاع بسبب التقدم التكنولوجي والعلمي والصحي.

المبحث السادس:

الاحتلال السوفييتي لأفغانستان وأثره على أمن منطقة الخليج العربي

إن سقوط الملكية في أفغانستان في السابع عشر من تموز ١٩٧٣ على يد محمد داود تشير إلى أن هناك تطورات هامة تنتظر هذا البلد، وقد قام الرئيس الجديد بالمناورة مع الأحزاب ولم يقرب أي حزب، وهكذا كانت البلاد في فوضى نتيجة انقلاب ثان بقيادة نور محمد تراقي زعيم حزب الشعب الديمقراطي الذي وضع السلطة في يد حزب صغير وضعيف ولا يمتلك الجذور العميقة في المجتمع الأفغاني. ثم حدث انقلاب آخر قام به حفيظ الله أمين كان تعبيراً عن الصراع الذي كان يسود بين قادة جناح ((خلق)) الذي كان قد صفى جناح ((بارنشام)) بزعامة باربراك كارمل، إن وصول حفيظ الله للسلطة كان خطوة على تعزيز العلاقات الأفغانية ـ السوفييتية. بعد أن اعتبرت الأحداث السابقة خطوات على هذا الدرب. وقد أدلى حفيظ الله بتصريحات إلى إحدى الصحف ويقول فيها "إن السوفييت يمدون بلدي بالمساعدات العسكرية والاقتصادية ولكنهم في نفس الوقت يحترمون استقلالنا وسيادتنا الوطنية ولا يتدخلون في شؤوننا الداخلية"[(1)].

لقد كانت هناك قوات سوفييتية تعدادها (خمسون ألف) وعدد من الدبابات قدر عددها بما يزيد على ألف وخمسمائة مدعومة بطائرات ميغ تجتاح الحدود الأفغانية وتنتشر في معظم المدن الرئيسة، وقد نصبت الزعيم الجديد بابراك كارمل بعد انقلاب ضد حفيظ عبد الله أمين وإلقاء القبض عليه وإعدامه. وبعد ذلك أعلن بابراك كارمل عن طريق

---

1 عناد فواز الكبيسي، الغزو السوفييتي لأفغانستان، أبعاده وآثاره على منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد٣، ١٩٨١، ص١٤٨.

الإذاعة والتلفزيون الأفغاني أنه[1] "يرحب بالمساعدات السوفييتية من أجل مقاومة التهديد الخارجي" وفي محاولة أخرى لتبرير التدخل السوفييتي قالت الحكومة الأفغانية الجديدة[2] "أن تعاونها العسكري مع الاتحاد السوفييتي يتوقف على ما أسمته (بخطر العدوان الخارجي) وأضافت في بيان لوزارة الخارجية، إنه لا يمكن لأية قوة أن توقف أفغانستان عن سعيها لكسب الدعم من الاتحاد السوفييتي، وحاول البيان أن يعطي تبريراً قانونياً لطلب العون من الاتحاد السوفييتي حيث جاء فيها أن هذا الطلب كان متمشياً مع مبادئ الأمم المتحدة ومعاهدة الصداقة والتعاون المعقودة مع الاتحاد السوفييتي منذ عام، واتهم البيان الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام التغيير في الحكومة الأفغانية لإبعاد الأنظار عن جرائمها في فيتنام وتساءل لماذا التزمت أجهزة الإعلام الغربية الصمت إزاء الجرائم الكبيرة التي ارتكبت ضد الشعب الأفغاني خلال حكم الرئيس المطاح به حفيظ الله أمين، الذي استمر ثلاثة أشهر، أما الاتحاد السوفييتي فقد لجأ إلى تبيان العديد من المبررات لتدخله في أفغانستان وقد ذكرت صحيفة ازفيستيا السوفييتية الأسباب بما ياتي[3]:

١- إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تريد السيطرة على أفغانستان لتعويض خسارتها كقوة مهيمنة في إيران في ظل حكم الشاه.

٢- اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه الثوار المسلمين الأفغان ضد الحكم الأفغاني القائم.

٣- اتهام الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان والصين بتدريب المرتزقة ضد أفغانستان.

---

1 الإذاعة الأفغانية، كابول،١٩٧٣ .

2 المصدر نفسه، ١٩٧٣ .

3 اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص١٥ .

٤- توقيع الولايات المتحدة وعمان اتفاقية في عام ١٩٧٩ تسمح للولايات المتحدة استخدام القواعد العسكرية العمانية.

لقد كان احتلال أفغانستان في السابع والعشرين من كانون الاول ١٩٧٩ حالة عن سابق تصور وتصميم وتعد بداية مرحلة جديدة في تاريخ (الشرق الأوسط) ومنطقة الخليج العربي فقد كانت تضغط بثقل جديد يحمل تهديدات خطيرة إلى إقليم من العالم تتوازن القوى فيه بهشاشة لا مزيد عليها فإن السوفييت أصبحوا في أفغانستان، واقتربوا اقتراباً خطيراً من حقول النفط ومن المياه الدولية في الخليج العربي، وهذه الحقول وتلك المياه يدين لها عدد كبير من بلدان الغرب بالتبعية ومن ثم الاستمرار في حالتها الحاضرة في التزود بالطاقة.

لقد أدت المساعدة السوفييتية لأفغانستان بتفجير سلسلة من ردود الأفعال الأمريكية والغربية والعربية[1]. وأثارت هذه المساعدات حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت عن سياستها وغضبها وذلك يتضح من الرسالة التي وجهها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى الرئيس السوفييتي بريجينيف توضح "أن غزو افغانستان هو تهديد مباشر للسلام".

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة من إجراءات ضاغطة على الاتحاد السوفييتي منها إيقاف تصدير الحبوب للاتحاد السوفييتي كما عملت على التنسيق مع كندا وأستراليا والأرجنتين وهي مصادر مهمة للحبوب التي يستوردها الاتحاد السوفييتي لإيقاف تصدير الحبوب وفي

---

1 اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي، دراسة للسياسات الدولية في الخليج العربي والمحيط الهندي منذ السبعينيات، شركة الربان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨١، ص١٤- ١٥.

❖ للمزيد من الإيضاح بشأن الرسالة والإجابة عليها يمكن للقارئ العودة إلى مذكرات جيمي كارتر .

العشرين من كانون الثاني وفي جلسة تلفزيونية مع رجال الصحافة توجه الرئيس الأميركي جيمي كارتر إلى حكومات البلدان المدعوة إلى الدورة الأولمبية المقرر عقدها في موسكو في إعلان مبدئي مؤكداً فيه أنه إذا لم تنسحب القوات السوفييتية في مهلة شهر من تاريخه من أفغانستان فإن رياضيي الولايات المتحدة سوف يقاطعون الألعاب[١].

كما وجه الرئيس الأميركي جيمي كارتر في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٠ خطاباً حذر فيه السوفييت رسمياً "أن أي محاولة من أي دولة كانت في أن تضمن لنفسها السيطرة على منطقة الخليج العربي سوف نعتبرها بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف نرد على ذلك التهديد باستخدام كل الوسائل الضرورية بما فيها القوات المسلحة[٢]. وقد سمى بعض الصحفيين هذا الموقف باسم (مذهب كارتر).

أما الدول العربية فأعلنت استنكارها للتدخل السوفييتي في أفغانستان، فقد أعرب مجلس الوزراء السعودي عقب اجتماع عقده في الأول من كانون الثاني ١٩٨٠ عن قلقه من خطورة التدخل العسكري السوفييتي في أفغانستان، ووصفه بأنه يتعارض مع المبادئ الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وأشار المجلس إلى أن ذلك التدخل يعتبر أيضاً إنكاراً لحقوق الشعب الأفغاني، وناشد الدول الإسلامية والعربية في أن تقف موقفاً موحداً تجاه هذا التدخل السافر في شؤون أفغانستان الداخلية[٣]. وفي الأردن نددت الحكومة الأردنية بالتدخل العسكري

---

1 حديث للرئيس الأمريكي جيمي كارتر، بثته إذاعة صوت أمريكا في ٢٠ /كانون الثاني /١٩٨٠.

2 خطاب للرئيس الأمريكي جيمي كارتر، بثته إذاعة CNN في ٢٣ /كانون الثاني/١٩٨٠.

3 إذاعة صوت أمريكيا،١/١/ ١٩٨٠.

السوفييتي في أفغانستان، والقاهرة فضلاً عن الموقف الرسمي الرافض للتدخل، طالب مجلس الشعب المصري في بيانه الانسحاب الفوري للقوات السوفييتية من أفغانستان. فضلاً عن ذلك كانت غالبية الدول العربية قد أدانت العدوان السوفييتي باحتلال أفغانستان من خلال صحفها وإذاعاتها ومواقفها الرسمية في المحافل الدولية. أما العراق فقد أعلن على لسان رئيسه السابق صدام حسين آنذاك قوله "التصرف السوفييتي في أفغانستان نعتبره بادرة خطيرة ستلحق الضرر في السوفييت أنفسهم وستلحق الضرر بنا في هذه المنطقة بالإضافة إلى شعوب العالم"[1].

لا شك أن الموقف العربي الخليجي بالذات ينطلق من إدراك خطورة الوجود السوفييتي في أفغانستان لأنه أصبح قاب قوسين أو أدنى من تهديد المنطقة، واحتلالها لاسيما وأن المياه الدافئة تشكل أحد أولويات الإستراتيجية السوفييتية من عهود طويلة وسبق وأن أشرنا لتلك المواقف.

لا شك أن الخطر السوفييتي في أفغانستان قد هدد المصالح القومية الأمريكية وقد أوضحنا ذلك آنفاً لذا بدأت المخابرات الأمريكية بدفع كل من السعودية وباكستان بإعداد المقاومة الشعبية الإسلامية، وكان هناك دعم كبير من مجلس التعاون الخليجي للمقاومة الإسلامية وكان أبرز قادة المقاومة أسامة بن لادن، ((ثرياً سعودياً شكل مجموعات جهادية أطلق عليها فيما بعد بتنظيمات القاعدة)) وقد استطاعت المقاومة الإسلامية إخراج السوفييت من أفغانستان وبذلك انتهى الخطر السوفييتي بشأن تهديد أمن الخليج العربي[2].

---

1 إذاعة بغداد،١/١/١٩٨٠ .

2 Canadian International Business Strategy,1996-1997: Aerospace and Defence, P.S.

الفصل الرابع

الحرب العراقية – الإيرانية وآثارها الإقليمية والدولية على أمن المنطقة ومستقبلها.

المبحث الاول : دول الخليج العربي ما بين قيام الثور الإيرانية وتطورات الحرب العراقية – الإيرانية.

المبحث الثاني : الآثار الإقليمية للحرب العراقية – الإيرانية.

المبحث الثالث : الآثار الدولية للحرب العراقية – الإيرانية.

المبحث الرابع : مستقبل منطقة الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

المبحث الأول:

دول الخليج العربي ما بين قيام الثورة الإيرانية وتطورات الحرب العراقية – الإيرانية.

تعد الثورة الإيرانية الإسلامية متغيراً مهماً في الثلث الأخير من القرن العشرين، بالنظر إلى الظروف التي تفجرت بها الثورة وأسلوبها في تحريك جماهير الشعب الإيراني. لقد كانت الثورة مفعمة بروح السمو العقائدي الذي تمتاز به، إذ كان قادتها يعتقدون أن ثورتهم سوف تجتاح العالم كله أو العالم الإسلامي في أقل تقدير، وسوف تتسلم مقاليد السلطة في كل مكان وبناء على ذلك انطلقوا كثوريين إسلاميين في العالم مثل (لبنان - أفغانستان - باكستان - العراق - السعودية - سوريا..إلخ) حيث توجد تجمعات للمذهب الشيعي. وكانت السياسة الإيرانية تنطلق بفلسفتها من التصورات الفكرية التي وضعها الزعيم الديني الإيراني الراحل الخميني. والتي بنيت على أساس (ولاية الفقيه)[1]. وكما كان

[1] ولاية الفقيه : لقد بنى الزعيم الديني الإيراني الخميني هذه الأفكار على اعتبار أن الله سبحانه وتعالى قد اختار الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) لحكم المسلمين ثم انتقلت من بعده إلى الأئمة الاثنى عشر (عليهم السلام) بحكم النص عليهم . وبعد غيبة المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر منذ حوالي ١٠٠٠ عام تنتقل صلاحيات الإمام إلى الفقيه الحاكم. وهكذا تكون ولاية الفقيه منزلة من السماء وموازية لولاية رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم) وأنها ولاية شاملة ومطلقة. وبذلك يرى الخميني نفسه بأنه ليس إماماً للمسلمين في إيران فقط بل إنه إمام المسلمين جميعاً كما أن الثورة في إيران هي ليست خاصة للشعوب الإيرانية بل هي للمسلمين في كل مكان. هشام يحيى الملاح، ماذا في إيران؟ ثورة إسلامية أم فوضى وطغيان "وقائع بحوث الندوة العلمية العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي بالاشتراك مع مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت (٢٩- ٢٤ آذار ١٩٨١)، ص٥٥.

الأقربون أولى بالمعروف لذلك فقد قرر الإمام الخميني تصدير الثورة إلى الدول المجاورة[1]. وفي حديث له مع صحيفة (فرانس موار) الصادرة بتاريخ السابع عشر من تشرين الأول /١٩٧٨ حدد الإمام الخميني أربع مراحل يجب أن تمر بها الثورة الإسلامية وهي[٢]:

١- سقوط النظام وإقامة حكومة إسلامية تستند إلى مبدأ ولاية الفقيه.

٢- الإطاحة بالحكومات الإسلامية الراهنة، وإقامة حكومة إسلامية عالمية.

٣- الثورة في البلدان الأخرى، إذ لا بد من إزالة جميع الحكومات الرجعية ونشر الشريعة الإسلامية في أنحاء العالم كافة.

٤- المرحلة الأخيرة، العمل على تقوية دعائم الحكومة الإسلامية العالمية وإن كان بالقوة.

وبعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية باشرت الزعامة الدينية الإيرانية في تنفيذ إستراتيجية تصدير الثورة الإيرانية إلى الأقطار العربية المجاورة واعتمدت في ذلك على عدة وسائل منها إعلامية وعسكرية وتحريك الأحزاب التابعة لها داخل الأقطار العربية وتنفيذاً لذلك فقد اتخذت إيران عدة خطوات عملية في هذا المجال وهي:

١- طرح شعارات من قبيل (تصدير الثورة) وتجديد إيران لادعاءاتها السابقة من (جزر وإمارات الخليج العربي) فقد أعلن علي صادق روحاني "أن البحرين ستظل جزءاً لا يتجزأ من إيران"[٣] وأبدت إيران عدم استعدادها للتخلي عن الجزر الثلاثة

---

1 هشام يحيى الملاح، ماذا في إيران، المصدر السابق، ص٦٣.

2 انظر حديث الخميني لصحيفة فرانس موار الصادرة في ١٩٧٨/١٠/١٧، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٢ .

3 نزار عبد اللطيف الحديثي، العلاقات العربية – الفارسية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢، ص٤٠.

فذكر روحاني "أن جزر الخليج أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى تعد تاريخياً جزءاً من الامبراطورية الفارسية القديمة"[١].

٢- استغلال المؤيدين لها في الأقطار العربي، فقد استغلت إيران وجود بعض السكان ممن يدينون بالمذهب الشيعي في دول الخليج لإحداث اضطرابات في تلك المناطق، كما حصل في المناطق الشرقية للسعودية التي ترافقت مع عملية اقتحام الحرم الشريف في مكة[٢]. كذلك قامت إيران من خلال جاليتها في البحرين بمحاولة الإطاحة بالنظام البحريني في كانون الثاني ١٩٨١ من خلال تنظيم مسلح أطلق عليه اسم "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين "والتي اتخذت من طهران مقراً لها[٣].

وفي ضوء هذه المواقف فقد كانت هناك مواقف في الجانب المقابل لأقطار الخليج العربي وكما يلي:

١-العراق

في ضوء اتفاقية ١٩٧٥ بين العراق وإيران وكرد فعل عراقي اتجاه الأحداث في إيران أقدم العراق في تشرين الأول عام ١٩٧٨ على إبعاد الزعيم الديني الإمام الخميني من الأراضي العراقية متوجهاً إلى الكويت التي رفضت استقباله فغادرها إلى فرنسا. وكان سبب القرار العراقي الحرص على استمرار العلاقة مع نظام الشاه مثلما أشارت إليه اتفاقية ١٩٧٥[٤].

وبعد إعلان الثورة الإيرانية سعت بغداد لتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي التي تخشى من تطورات الوضع الإيراني في الوقت نفسه أخذت العلاقات العراقية الإيرانية طريقها نحو توتر معلن فنظر كل

---

1 عبد المنعم سعيد، "العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٨٦.

2 محمد جاسم النداوي،السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٠، ص١٣٠.

3 المصدر نفسه، ص١٣٣- ١٣٥.

4 عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق،ص٢١٢ .

جانب للآخر باعتباره خصما إيديولوجياً ورغم ذلك رحبت الحكومة العراقية بسقوط نظام الشاه الذي كان مرتبطاً بالغرب والولايات المتحدة فقد استبشر العراق خيراً بقيام الثورة الإيرانية وتشكيل الجمهورية الإسلامية وكانت خطوات العراق تجاه ذلك تتمثل بما يأتي:

أ- في الثالث عشر من شباط ١٩٧٩ أرسلت حكومة العراق مذكرة إلى حكومة الجمهورية الإسلامية أعربت فيها عن ابتهاجها لنجاح الثورة.

ب- في الخامس من نيسان ١٩٧٩ وجه الرئيس السابق صدام حسين برقية إلى الزعيم الديني الإمام الخميني قدم له فيها التهاني وبارك الشعب الإيراني الجار بمناسبة قيام الثورة الإسلامية في إيران[١].

ج- في الثاني من آب ١٩٧٩ وجهت حكومة العراق دعوة إلى الدكتور مهدي بزركان رئيس الحكومة الإيرانية لزيارة العراق لغرض التباحث في العلاقات بين العراق وإيران وزيارة العتبات المقدسة في العراق. ولإعلان استعداد العراق لإقامة علاقة حسن جوار مع الثورة الإسلامية الإيرانية على أساس الاحترام والمنافع المتبادلة[٢].

وفي ضوء سياسة العراق تجاه إيران والتصريحات الإيرانية تجاه دول الخليج والجزر العربية الثلاث أعلن العراق بأن إيران قامت بالاعتداءات على الحدود العراقية وقد قدم العراق عدة مذكرات احتجاج وإيضاح إلى المنظمات الدولية وهيئاتها بلغت (٢٩٣)[٣]. إلا أن جميع جهود العراق السلمية لم تكلل بالنجاح لوقف الاعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية وقرر

---

1 وزارة الخارجية العراقية – النزاع العراقي الإيراني، ملف وثائقي، كانون الأول، ١٩٨١، ص٢.

2 المصدر نفسه.

3 كلمة لطيف نصيف جاسم، وزير الثقافة والإعلام العراقي السابق في حينه في الندوة العلمية لمركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة بالاشتراك مع مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي من (١٢- ١٤/١٩٨٨)، ص٩.

العراق في ضوء ذلك بالرد بالمثل وحصر القتال باستعادة الأراضي العراقية المحتلة والمعترف بها في الاتفاقيات الدولية وفي السادس عشر من أيلول استطاعت القوات العراقية استعادة أراضي مثل زين القوس ـ سيف سعد ـ وغيرها من الأراضي المثبتة في الاتفاقيات الدولية. ولم يبقى سوى شط العرب. ففي السابع عشر من أيلول قام العراق بإلغاء اتفاقية الجزائر بعد أن قامت إيران باختراق جميع بنودها. أما إيران فقد أعلنت في الحادي والعشرين من أيلول التعبئة العامة وتم غلق الأجواء الإيرانية واستدعي جميع الضباط والجنود الاحتياط[1] ولا نريد أن نطيل بالخطوات للاستعداد للحرب من جانب الطرفين ويمكن العودة إلى موسوعة الحرب العراقية ـ الإيرانية للزيادة في الاطلاع وفي الثاني والعشرين من أيلول اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية عندما شن العراق غارات جوية على عدد من المطارات الحربية الإيرانية وبعدها هاجم كلا الطرفين مراكز الطرف الآخر وشمل القتال مواجهات جوية وبرية وبحرية.

وبعد ثمانية سنوات انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ـ ١٩٨٨) مخلفة نتائجها الثقيلة على كافة دول الخليج العربي دون استثناء، فمن لم يشارك مباشرة في الحرب فقد ساهم في الهبات والقروض والموقف السياسي، ويمكننا أن نجمل هذه النتائج بالآتي[٢]:

١- إذكاء التوترات بين إيران ودول الخليج العربي حيث شهدت سنوات هذه الحرب انتعاشاً للأحاسيس المذهبية والطائفية وللمشاعر القومية، التي اقتربت في بعض الأحيان من المضمون العنصري، وقد عمل الإعلام العراقي ومعه عدد من صحف المنطقة على تصوير الحرب على أنها عربية ـ فارسية.

1 صحيفة الثورة العراقية، ٢٢/أيلول/١٩٨٠.

2 جريدة السفير،(لبنان)، ١٩٨٨/٩/٢٢.

٢- غياب القوة العراقية والإيرانية عن ساحة الداخل الخليجي، وقد صب هذا الغياب في مصلحة المملكة العربية السعودية التي ثبتت زعامتها على الصعيد الإقليمي الخليجي، دون منافس قوي لذلك نرى أن مجلس التعاون لم يولد بمواصفاته التنظيمية هذه لولا الحرب بين بغداد وطهران.

٣- تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وأخذه أبعاد مؤسسية ونظامية لم تنته بانتهاء الحرب بل حافظت على وجودها بدعاوى ومبررات تم صياغتها حسب الظروف.

٤- خروج العراق وإيران كقوتين خاويتين اقتصادياً ومالياً فقد تمثلت ديون العراق المتراكمة بعد ثماني سنوات من الحرب بحوالي (٦٠) مليار دولار منها (٣٥) مليار دولار للكويت والسعودية و(١٥) مليار للاتحاد السوفييتي و(٦) مليارات لفرنسا، وقبل ذلك بنحو عام قدر تقدير آخر الخسائر المادية للحرب العراقية الإيرانية دون احتساب الخسائر في إنتاج النفط حتى نهاية عام ١٩٨٦ بحوالي (٤٠٠)مليار دولار منها (١٨٠) مليار دولار لإيران و(١٢٠) مليار للعراق وقد ارتفع هذا الرقم إلى (٥٠٠) مليار دولار في عامي ١٩٨٧و١٩٨٨، بسبب تصاعد الأعمال الحربية، بينما تبلغ تكاليف الإعمار بحوالي (٥٠)مليار دولار للعراق و(١٢٠) مليار دولار لإيران، فضلاً عن الخسائر البشرية للحرب فقد قدرت بحوالي مليون قتيل وجريح[1].

٢. السعودية

ترتبط السعودية مع إيران بعلاقات وثيقة بوصفهما العمودين التوأمين للسياسة الأمريكية في المنطقة ــ كما أشرنا سابقاً ــ لذا أعربت السعودية عن قلقها إزاء موجات التظاهرات والاحتجاج التي اجتاحت إيران خلال عام ١٩٧٨ وقد قامت بدعوة جميع الأقطار العربية لمساندة الشاه محمد رضا بهلوي[2]، حيث وجه سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع

1 انصات، (تقرير اقتصادي)، بثته هيئة الإذاعة البريطانية، الرابع عشر من أيلول، ١٩٨٩ .

2 جريدة السياسة، الكويت، ١٩٧٨/٨/٢٢ .

السعودي الاتهام إلى الشيوعية العالمية بإثارة الشعب بإيران ضد الشاه، ولكنه أكد أنه لا يعتقد أن الوضع يشكل تهديداً للخليج العربي ما دام الجيش الإيراني غير مشارك في الأحداث، كما أعلن في تشرين الثاني ١٩٧٨ وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أن "المنجزات الهامة التي حققها الشاه يجب أن تكون نبراساً للتنمية في أي بلد"، وقال إن السعودية لها علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية مع إيران حيث تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية وهذا هو السبب في أن أي مشاكل تتعرض لها إيران قد تسبب قلقاً في المنطقة بأسرها وفي العالم عموماً"[١].

أعلن ولي العهد آنذاك فهد بن عبد العزيز في أوائل كانون الثاني ١٩٧٩ أن حكومته تساند الشاه ووجوده المستمر في إيران، وأن الشاه هو السلطة الشرعية وحذر من استمرار الاضطرابات في إيران، وإن هذا لن يساعد على الاستقرار في الخليج، وترددت أنباء عن أن السعودية تعيد تقييم سياستها الخارجية في ضوء التطورات الجارية في إيران والافتقار إلى الدعم الأمريكي للشاه[٢]. وفي السادس عشر من كانون الثاني ١٩٧٩ غادر شاه إيران إلى مصر ومنها إلى المغرب ثم المكسيك ثم الولايات المتحدة الأمريكية للعلاج ولم تُشر وسائل الإعلام السعودية إلى الابتهاج الشعبي الذي زامن خروج الشاه وكان التعليق الصحافي الوحيد قد ظهر في صحيفة سعودية صادرة باللغة الأجنبية جاء فيه "ليس هناك سبب للخوف من أن تمتد المشكلة الناشبة في إيران إلى البلدان المجاورة لأن المظالم التي يعاني منها الشعب الإيراني لا يشاطره فيها جيرانه"[٣]. وفي أوائل شباط

1 صحف ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٨، نقلاً عن راديو الرياض، ٢٠ تشرين الثاني .

2 جريدة السياسية الكويتية، ١٩٧٩/١/٨ .

3 Arab News,Judah 17/1/1979 .

١٩٧٩ قال سعود الفيصل إن حكومته ليست لها سياسة بعينها تجاه التغيرات إلا أن أي تدخل أجنبي يكون من شأنه تغيير ميزان القوى في المنطقة[1]"، وفي حديث للملك فهد بن عبد العزيز أعرب عن تصوره للحرب قائلاً: "إن الرئيس العراقي صدام حسين قد أبدى من المرونة الشيء الكثير الذي يعبر عن قناعة تامة بأنه يريد أن يضع الأمور في نصابها الصحيح وأن تأخذ كل دولة حقوقها الشرعية كما نص على ذلك في قمة عمان، إننا لسنا طرفاً في الحرب ولكننا طرف عربي متكامل"[2].

وفي مقابلة للأمير سعود الفيصل مع محطة سي.بي.أس أجاب عن سؤال حول موقف بلاده من الحرب قال العراق دولة عربية وعضو في الجامعة العربية وهذا تأييد سياسي من جانب المملكة لأي دولة عربية في أي نزاع وأضاف لكن المسألة ليست تأييد جانب لهزيمة جانب آخر"[3].

وفي تصريح آخر لوزير الخارجية السعودية عند وصوله إلى عمان لحضور اجتماعات اللجنة السباعية لوزراء الخارجية العرب، كان هناك أملٌ كبير في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية حيث أن إطالة الحرب في أي بلد غير مقبولة من الناحية الإنسانية، فكيف يكون ذلك إذا كانت الحرب يشارك فيها بلد عربي تجمعنا به أقوى الروابط[4].

وصرح الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي أن المملكة العربية السعودية لن تسمح بهزيمة العراق أو إيران، وأكد في حديث آخر

---

1 جريدة الرياض، السعودية، ١٩٧٩/٢/٧.

2 صحيفة الاتحاد (الظبيانية) ١٩٨٠/١٢/١١.

3 محمد سامي عدنان، صدى الحرب العراقية الإيرانية في الخليج العربي، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١، ص٨٩-٩٠.

4 محمد سامي عدنان، المصدر السابق، ص٩٢ .

"إذا هزم العراق لانقلبت جميع المعطيات في المنطقة وإننا لن نسمح بهزيمته أو هزيمة إيران" وأضاف قائلاً: "لو استمرت الحرب بين إيران والعراق فإن دول الخليج لن ترى مناصاً من اتخاذ موقفٍ واضحٍ إزاء هذا الخطر"[1].

أما الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، فقد تحدث عن الحرب وآثارها على الأمن الداخلي لأقطار الخليج العربي قائلاً "الصراع مع إيران ليس مجرد حرب قائمة بين العراق وإيران إنما هي أطماع هدفها السيطرة على الجانب العربي المقابل للشاطئ الإيراني بدأً بالبحرين وانتهاءً بكل دول المنطقة وذلك باتجاه خلق نظم موالية لها"[2].

وفي حديث لوزير الإعلام السابق محمد عبده يماني قال "الهجوم الإيراني الأخير على حدود العراق هو في رأيٍ مفاجئ ولا مبرر له..خاصة بعد أن أعلن العراق قبوله للسلام ورغبته فيه. ولهذا فمن الواجب أن تتجه إيران نفس الاتجاه حتى تستطيع الدولتان الحوار الهادئ البناء دون اللجوء للصدام المسلح"[3].

إن السعودية طوال عقد الثمانينات قد اعتبرت أن مصادر التهديد لأمن الخليج العربي تكمن في إيران والكيان الصهيوني ومحاولات التخريب في الدول الخليجية العربية تأتي من هذه الدولتين وبناء على ذلك فإن السياسة السعودية اتجاه أمن الخليج العربي ركزت على أمن الدول العربية الخليجية المتشابهة معها واعتبار أن أمن الخليج هو قضية خليجية بالأساس، وأن مجلس التعاون الخليجي كفيل بتحقيق هذا الأمن ومن

---

1 المصدر نفسه، ص٩٣ .

2 جريدة السياسة . أحمد جار الله، يحاور وزير الداخلية السعودي في القضايا التي تمس فعلاً أمن المنطقة كلها في ١٩٨٢/٣/٢٨ .

3 مجلة المصور المصرية ١٥ تشرين أول ١٩٨٣.

هـذا التحديـد لمـصادر التهديـد والمـستهدفين بـالأمن الخليجـي والأسـاس الإسـتراتيجي للأمـن ارتكـزت الـسياسة الـسعودية تجـاه الأمـن الخليجـي ودارت تلك السياسة حول المحاور التالية[1]:

١- تحديـد منطقـة الخلـيج في إطـار العلاقـات الأمريكـة وتتعمـد بـذلك إبعـاد المنطقـة عـن سـاحة الحـرب البـاردة بـين العملاقـين وذلـك في إطـار "علاقـة خاصـة" غـير ظاهرة مع الولايات المتحدة.

٢- بناء قوة درع سعودية تستند إلى قوة جوية وبحرية فعالة.

٣- بلورة التكامل الخليجـي العربـي باسـتثناء العـراق وفي هـذا الإطـار تم تكـوين مجلس التعـاون الخليجي وإنشاء قـوة (درع الجزيـرة) مـع الحـرص علـى ألا يبتعـد عـن التنـسيق الخليجـي سـقفاً معينـاً، الأمـر الـذي جعـل مـن قـوة درع الجزيـرة بمثابـة قـوة رمزية.

٤- التركـيز علـى الأبعـاد الداخليـة للأمـن الخليجـي كـشرط مـسبق لتحقيـق الأمـن الجمـاعي في إطـار اتفاقيـات ثنائيـة بـين دول مجلـس التعـاون الخليجـي لتبـادل المعلومات والتدريب وتسليم المجرمين.

٥- موازنـة التهديـد الإيرانـي مـن خـلال دعـم العـراق في حربـه ضـد إيـران وفي هـذا الصدد قدمت السعودية للعراق ستة وعشرين مليار دولار لمساعدته في الحرب.

٦- تسوية القضايا الحدودية الخليجية على أساس الحلول الوسط.

وفي ضوء ما ورد من تصريحات يمكن أن نقيم الموقف السعودي اتجاه الحرب بما يلي[2]:

١- رغبـة الـسعودية في حـل المـشاكل بـين العـراق وإيـران سـلمياً مـن جهـة ومـن جهة أخرى موقفاً مؤيداً لوجهة نظر العراق في الحرب.

---

1 **محمد السيد سليم، الرؤية السعودية لأمن الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٤- ٧٣ .**

2 Saudi Arabia Newsletter –Stop the war we want to get off op,cit,p.2.

٢- انتصار أي طرف سوف يؤدي إلى إخلال في التوازن في منطقة الخليج العربي.

٣- كلما زاد تهديد الخطر الإيراني في الحرب كلما اقترب الموقف السعودي من العراق، لأن السعودية وعدداً من دول الخليج يمكن أن تستهدف مباشرة من قبل إيران خاصة وأن لديها مشاكل معها.

٣. الكويت

اتسمت السياسة الكويتية تجاه أمن الخليج العربي خلال المدة (١٩٨٠- ١٩٨٨) بالسعي للمحافظة على استقلال الكويت في مواجهة ثلاثة قوى إقليمية كبيرة محيطة به هي (إيران ـ العراق ـ السعودية) فقد حاولت بشتى الوسائل إقامة توازن ثلاثي بين هذه الدول مستندة على عدم الدخول في ارتباطات وثيقة معها[1].

إن موقع الكويت وقربه من ساحة العمليات الحربية جعلها تتأثر بالحرب بين العراق وإيران أكثر من غيرها من الأقطار العربية وفرض عليها اتخاذ موقف اتسم بدعم ومساندة العراق من جهة وبذل المساعي الدولية لإنهاء الحرب من جهة أخرى. إن موقف الكويت في دعم العراق قد تجسد في:

١- استخدام الموانئ الكويتية من قبل العراق خلال الحرب.

٢- تقديم المساعدات المالية والقروض خاصة بعد أن أغلق أنبوب النفط العراقي إلى البحر الأبيض المتوسط. يضاف لذلك أن حرية الصحافة في الكويت أتاحت لها اتخاذ مواقف مؤيدة للعراق منذ بداية الحرب عبر التأكيد على الحقوق

---

1 سمعان بطرس فرج الله، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية –جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص٧٤-٧٥ . بحث نشر في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص٩.

العراقية والعربية، والتنبيه إلى المخاطر التوسعية الإيرانية وهو ما كان يطرح أيضاً داخل مجلس الأمة باعتباره يمثل صوتاً شعبياً[1].

لكن الحرب العراقية الإيرانية كانت تهدد بالاضطرابات العسكرية والسياسية والدينية داخل الكويت، واتجاه ذلك فقد اتجهت الكويت وهي الدولة التي تكن من الود للولايات المتحدة أقل مما يمكن أن تكنه لها بقية إمارات الخليج أن تحقق التوازن في دورها في تلك الحرب ولكن هذه المرة بالتدخل ضد إيران. في نفس الوقت تقلص تأثير دعوة الزعيم الديني الإمام الخميني على التجمعات الشيعية في دول الخليج ومنها الكويت إلا أن خطر التخريب السري والإرهابي على يد الخلايا الصغيرة المصممة في الكويت والبحرين ظلَّ في ازدياد، وبما أن نسبة الشيعة في الكويت تشكل ثلاثين بالمئة من عدد السكان، أغلبيتهم من الإيرانيين المهاجرين ويحتلون مناصباً ووظائفاً هامة وحساسة في صناعات النفط والغاز والطيران وفي المجالات التقنية مثل تحلية مياه البحر. لم يلبي أغلبية الشيعة في الكويت دعوة طهران للثورة ضد أسرة آل الصباح الحاكمة في الكويت، إلا أن الكويت شهدت الهجوم الكبير ضد السفارة الأمريكية والفرنسية في كانون أول ١٩٨٣ على يد جماعة من حزب الدعوة، إضافة إلى أعمال تخريبية أخرى أصغر، أدى ذلك في عام ١٩٨٦ إلى ضغوط من الأغلبية السنية لتصفية الوظائف الحساسة من الموظفين الشيعة[2]. لقد كانت السفارة الأمريكية في الكويت تقدر مدى ضعف الأمن الداخلي لتلك الدولة لكونها إمارة

---

1 **مجلة الوطن العربي (فرنسا) عدد ٣٥٧ في ١٩٨٣/١٢/١٦، ص٣٤.**

2 **لجنة شؤون الخارجية للبرلمان البريطاني، جلسة عام ١٩٨٨، مكتب صاحبة الجلالة للقرطاسية – لندن، حزيران ١٩٨٨، ص١٢ .**

تمتلك ثورة نفطية ضخمة ولكن بدون قوة عسكرية. وكانت إيران حتى تموز عام ١٩٨٦ قد أخذت تركز في هجوماتها ضد الملاحة في الخليج على السفن الكويتية أملاً في تنحي الكويت عن تقديم المزيد من الدعم للعراق وفي نفس السنة اتصلت الكويت عبر قنوات خاصة بالولايات المتحدة تطلب منها السماح برفع العلم الأمريكي على عدد من حاملات النفط الكويتية ثم أعلن عن ذلك في مطلع كانون الثاني ١٩٨٧ رسمياً. وكان رد الولايات المتحدة في البداية أن قراراً مثل ذلك يحتاج إلى ستة أشهر على الأقل كي يوافق عليه الكونغرس الأمريكي. لكن محاولة السوفييت التي سبقت العرض الأمريكي كان من بين أسبابها إدراك السوفييت للقوة الإسلامية الأصولية في المنطقة وأنهم سضطرون للتعامل مع إيران كقوة عسكرية محلية عظمى والغريب أنه من الممكن دائماً تقريباً ملاحظة تزايد الثقة في السوفييت. وليس حضورهم أو خطرهم في المنطقة مع تناقص الثقة في الولايات المتحدة[1]. إن عرض السوفييت بعث الحيوية في الولايات المتحدة ففي السابع من آذار أخبرت إدارة ريغان الكويت أنه في حالة رفع ناقلات النفط الكويتية الإحدى عشر العلم الأمريكي فسيكون لها حق الحماية من قبل الأسطول السادس الأمريكي وفي التاسع عشر من أيار أعلنت إدارة ريغن الموافقة على رفع العلم الأمريكي على ناقلات النفط الكويتية وحمايتها من قبل السفن الأمريكية في الخليج العربي[2].

---

1 مقابلة مع غازي سك، نيويورك، ٢٣ حزيران ١٩٨٧.

2 جون كودلي، الحصاد —حرب أمريكيا الطويلة في الشرق الأوسط، تقديم بيار سالينجر، بيروت، ص٢٤٧.

٤. موقف دولة الامارات العربية المتحدة

إن تأثر دولة الإمارات بالحرب كان أكثر من غيرها بسبب قربها من ساحة العمليات الحربية بين إيران والعراق، وهذا ما جعلها تأخذ موقفاً دبلوماسياً هادئاً لاحتواء هذه الأزمة، لأنه أقل خطورة وأكثر قبولاً، واستمرت تنتهج خيار الحياد المعتدل غير المنحاز وفق سياسة متوازنة بدأت بتقديم مساعدة للعراق[1] ضمن حدود لا تستفز بها إيران ولا ترغمها على توسيع الحرب ضمن الرقعة الجغرافية التي قامت عليها الأحداث مما يشكل تهديداً أكبر على أمن المنطقة[2].

إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات انطلقت اتجاه إيران من الاعتبارات الآتية:

١- إن إيران دولة مجاورة تقع على الطرف الثاني للخليج العربي.

٢- إن إيران دولة واسعة وذو كثافة سكانية عالية مما يجعلها قوة عسكرية كبرى في المنطقة إضافة إلى أنها دولة إسلامية.

٣- وجود عناصر إيرانية كبيرة في دولة الإمارات.

٤- إن إيران دولة احتلت الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لها قبل إعلان دولة الإمارات.

في ضوء المعالم أعلاه اتبعت دولة الإمارات سياسة متوازنة من هذه الحرب ويمكن أن نوضح ذلك من خلال بعض المواقف لهذه الدولة:

١- في الخامس عشر من أيار ١٩٨١ أعلن رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان في مؤتمر صحفي قوله: "كانت الآمال ألا تستمر هذه الحرب حتى الآن

---

1 صدام حسين، هكذا نخاطب العقل العربي، ج١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص١١٢.

2 نايف عبد عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطاريح دكتوراه، ٢٨، بيروت، ١٩٩٦.

ونأمل ألا تكون هناك حرب، ولكنها إرادة الله، لا أحد يعرف ما هي الخيرة وما هو الخيار، النتيجة الوحيدة للحرب أنها دمار وضد النهضة والتقدم"[١].

٢- تصريح الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد العام للقوات المسلحة في دولة الإمارات خلال افتتاحه دورة جديدة للمجلس الوطني الاستشاري لإمارة أبو ظبي أعرب عن أمله بوقف هذه الحرب والاستجابة الفورية للمساعي المبذولة لإعادة السلام إلى المنطقة ودعا لتسوية سلمية للحرب تحول دون استمرار إراقة الدماء وإهدار الإمكانات وموارد البلدين الإسلاميين"[٢].

٣- إعلانها القيام بدور الوسيط بين البلدين لإنهاء الحرب.

٤- في الثاني والعشرين من تشرين أول ١٩٨١ قدم عدد من ممثلي مجلس التعاون الخليجي وهم (الإمارات وقطر والبحرين) مشروع قرار بالتضامن مع عدد من الدول العربية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعوا إلى وقف فوري للقتال الدائر بين العراق وإيران وإلى انسحاب القوات المتحاربة إلى الحدود الدولية، مع البدء بإجراء تسوية سلمية للنزاع على أساس من مبادئ القانون الدولي. وطالب مندوبو هذه الدول الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة وقف الحرب والاستجابة لجهود الوساطة المبذولة وخاصة من قبل المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمين العام للأمم المتحدة[٣].

٥- خلال قمة عمان ١٩٨٧ طرح الشيخ زايد مشروعاً لوقف الحرب يقضي بأن يبادر القادة العرب في القمة بتفويض ثلاثة منهم ممن يتصفون بموقف محايد للسعي بين العراق وإيران، ويصرحوا لهم أن هذا الوفد يكفل حقوق الطرفين وأنهم لا يمثلون أنفسهم بل القادة العرب كلهم فإذا قبلت الوساطة من قبل إيران:

- تسحب القوات للحدود الدولية قبل اندلاع الحرب.

---

1 ناجي صادق شراب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، الصين ١٩٨٧، ص٢٥٦- ٢٥٧ .

2 المصدر نفسه، ص٢٥٨.

3 مجلة الشرق الأوسط، تصريحات الشيخ زايد، أيار ١٩٨١ .

- **وقف إطلاق النار بين الطرفين.**
- **إجراء تحكيم من قبل محكمين مقبولين ومن يثبت عليه الحق لجاره يكون القادة العرب كفلاءه وضامنوه.**

وهكذا نلاحظ أن دولة الإمارات العربية بذلت كل جهد وفي جميع المحافل الدولية من أجل إيقاف الحرب بين البلدين إضافة لذلك أبقت على خيط من العلاقات مع إيران من أجل أن تكون قناة للعمل الدبلوماسي لوقف الحرب.

٥. مجلس التعاون لدول الخليج العربي

النشأة

تعود الجذور التاريخية لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي لزيارة رئيس مجلس الوزراء الكويتي إلى أبو ظبي عام ١٩٧٥ وبعد المباحثات مع رئيس دولة الإمارات المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان صدر بيان مشترك بتشكيل لجنة وزارية يرأسها وزراء خارجية البلدين تجتمع سنوياً[1]. وبعد عام من الزيارة دعا أمير الكويت جابر الأحمد الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية[2].

في كانون الأول عام ١٩٧٨ وعلى أثر زيارة سعد العبد الله الصباح نائب أمير الكويت إلى المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات

---

1 **أحمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص٧٧.**

2 **يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربي رؤيا مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية، الكويت ١٩٨٣، ص١٢٩.**

صدر بيان مشترك بين هذه الدول[1] فقد جاء بالبيان الكويتي القطري المشترك بتاريخ الثاني عشر من كانون الأول ١٩٧٨ ما نصه ((**عند تناول العلاقات الخليجية اتفق الجانبان على أن دقة الأوضاع التي تحيط بالمنطقة تتطلب تكاتف الجهود وسرعة العمل من أجل الوصول إلى وحدة دولها العربية تلك الوحدة التي تحتمها علاقات تاريخية وطبيعة الأمور بينها يتوجب تحقيقها تطلع شعوبها إلى المزيد من التقدم والرفاه**))[٢] ، وقد سارت البيانات المشتركة خلال زيارة الدول السعودية ـ البحرين ـ دولة الإمارات العربية المتحدة في نفس الاتجاه الذي تضمنه البيان القطري الكويتي[٣] .

ومن الجدير بالذكر أن مجلس التعاون الخليجي العربي لم يولد من فراغ ولم يكن نتاجاً لمعطيات أمنية بل هو تتويج لمساعي وتفاعلات سياسية واقتصادية امتدت لسنوات عديدة حيث شهد عقد السبعينيات قيام عدد من المشاريع الخليجية المشتركة الثنائية والمتعددة ففي شباط ١٩٧٦ اتفق وزراء الصناعة لدول الخليج العربية في اجتماع عقدوه في الدوحة على إنشاء منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية وذلك بغية تحقيق التعاون الصناعي بين هذه الدول ويعتبر مشروع شركة درفلة الألمنيوم من أول المشاريع الصناعية التي أثمرت عن جهود التعاون الصناعي الخليجي عبر منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية التي قامت بدراسة جدواه الاقتصادية وقد تم الاعلان عن تأسيس شركة الخليج

---

1 المصدر نفسه، ص٦٣ .

2 مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العربية، نظامه وهيكله التنظيمي وانجازاته، الرياض، ١٩٨٨، ص٢١ .

3 المصدر نفسه، ص٢٢.

لدرفلة الألمنيوم بالمنامة في العاشر من شباط ١٩٨١ برأسمال خليجي مشترك قدره (٢٤) مليون دينار بحريني[١].

وكان عام ١٩٧٩ قد شهد قيام الشركة البحرينية الكويتية لصناعة البتروكيمياويات برأسمال مصرح به قدره (٥٦) مليون دينار بحريني[٢]، موزعة أسهمه بين شركة نفط البحرين الوطنية وشركة صناعة الكيمياويات البترولية الكويتية بمعدل مليون سهم لكل منهما. وقد كانت إحدى محطات التشاور حيال مسألة التعاون الإقليمي في الخليج قد تشكلت في مؤتمر مسقط عام ١٩٧٦ الذي حضره وزراء خارجية الدول الست، فضلاً عن العراق وإيران وقد فشل الاجتماع وانفض دون أي إجراء. وطرحت فكرة التعاون الإقليمي الخليجي مجدداً في قمة عمان التي عقدت في تشرين الثاني ١٩٨٠[٣] واتفقت الدول الست دون العراق وإيران على إعداد ورقة عمل، أعدت بالفعل وتمت مناقشتها في اجتماعات جانبية على هامش القمة الإسلامية التي عقدت في الطائف في كانون ثاني ١٩٨١[٤]. وتبع ذلك عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الست في الرياض في شباط ١٩٨١ حيث أعلن عن فكرة إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ثم عقد مؤتمر آخر لوزراء الخارجية في مسقط (آذار ١٩٨١) حيث جرى التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي للمجلس والذي عرض فيما بعد على مؤتمر القمة الخليجي في أبو ظبي حيث صادق عليه المؤتمر وأعلن رسمياً في الخامس والعشرين من أيار ١٩٨١عن

---

1 التقرير الاقتصادي العربي الموحد (جامعة الدول العربية) ١٩٨١، ص٢١٦.

2 المصدر نفسه، ص٢١٦- ٢١٧.

3 يحيى حلمي رجب، مصدر سابق، ص٢١.

4 يحيى حلمي رجب، مصدر سابق، ص٢٤ .

إقامة "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"[1]. وهنا يمكن القول أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية كان أحد العوامل الأساسية التي أسرعت باتجاه إعلان تأسيس مجلس التعاون للخليج العربي وقد جاء تشكيل المجلس مستبعداً اليمن بذريعة وقوفه خارج النظام الإقليمي ومستبعداً العراق وإيران بذريعة عدم التورط في الحرب الدائرة بينهما وقد ثبت هذا التشكيل ضمناً في المادة الخامسة في النظام الأساسي للمجلس التي تنص (**على أن المجلس يتكون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع الخارجية في الرياض وهي: الإمارات العربية المتحدة ـ البحرين ـ عمان ـ السعودية ـ قطر ـ الكويت**)[2].

التوجهات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية

لا شك أن الهاجس الأمني كان الأساس وراء قيام دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وذلك ما يتضح في حديث مانع سعيد العتيبة وزير النفط والثروة المعدنية الإماراتي لصحيفة (الاوبزرفر) اللندنية في الخامس عشر من آذار ١٩٨١ قال فيه "بأن مسألة تحسين النظام الدفاعي لدول المجلس وتطوير اجراءات الامن الداخلي فيها تحتل اعلى مرتبة بين سلم اولويات عمل مجلس التعاون الخليجي"[3]. ويقول سلطان عمان قابوس بن سعيد "**وإذا نحن أعطينا أهمية كبرى للناحية الأمنية في اتفاق مجلس التعاون الخليجي فذلك لاعتقادنا بأنه ليس فينا دولة قادرة بمفردها على**

1 المصدر نفسه، ص٢٤- ٢٥ .

2 لمزيد من الاطلاع يراجع رسالة ماجستير لم تنشر، التناقضات الداخلية في مجلس التعاون الخليجي وأثرها على مستقبل العمل العربي في المنطقة، رعد عطا الله حسن، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات السياسية والدولية،.....،

3 Quaterly Economice Review of Bahrain,Qatar, Oman and the yemens Economist Inteligence unit (Eiu) Ist Quarter 1981.

حماية أمن الخليج ولكن حتماً في تكتلنا الأمني الدفاعي الجماعي قوة يجب أن يتكفل بها مجلس التعاون الخليجي"[١] .

بعد قيام المجلس شكل الأعضاء المنتمون إليه قوة عسكرية للدفاع المشترك هي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة وقد أعلن هذه المرة صراحة أن القوة المشتركة تشكلت بسبب الظروف التي ولدتها الحرب العراقية الإيرانية وفوق ذلك تم الإعلان بأن هذه القوة ستنتهي بانتهاء الظروف التي أوجدتها[٢].

ففي كانون أول ١٩٨١ أعلنت البحرين عن إحباطها محاولة انقلابية اتهمت إيران بالتورط فيها ، وعلى أثر ذلك قام وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز بزيارة إلى المنامة في العشرين من كانون الأول من العام نفسه وتم خلالها توقيع اتفاقية أمنية ثنائية مع البحرين وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الأمير نايف قبيل مغادرته البحرين أشار "أن **الاتفاقية تنظم أعمال وزارتي الداخلية والأجهزة الأمنية بن البلدين وعلاقاتهما وأضاف أن هذه الاتفاقية تمثل الحد الأدنى للتعاون بين السعودية والبحرين، وأعرب عن أمله أن توقع بقية دول الخليج على مثل هذه الاتفاقية وأن تشمل جميع دول الخليج اتفاقية موحدة"** ، وفي اليوم التالي أكد الشيخ نواف الأحمد الصباح وزير الداخلية الكويتي في تصريح من إذاعة راديو الكويت على أهمية "**وجود خطة أمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة أي مخطط تخريبي يحاك ضد دول**

---

1 **قابوس بن سعيد (سلطان عمان) "السلطان قابوس بن سعيد يدعو للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي :حديث خاص "،مجلة المستقبل (باريس) الثاني من أيار ١٩٨١ .**

2 J-E Peterson Defending Arabia (London, Croom Helm : New York :St Martins Press 1986).P147.

المنطقة وشعوبها". ودعا دول المجلس إلى الانضمام إلى الاتفاقية الأمنية التي وقعت بين البحرين والسعودية، وعلى أثر ذلك تم التوقيع في الرياض في الحادي والعشرين من شباط ١٩٨٢، على اتفاقيتين أمنيتين بين السعودية وكل من الإمارات العربية المتحدة وقطر وفي الثالث والعشرين من نفس الشهر تم في الرياض توقيع اتفاقية أمنية مماثلة بين السعودية وعمان[1]. وبهذه الاتفاقات الثنائية تم التهيأة لمشروع الاتفاقية الأمنية المشتركة التي تمت المصادقة عليها في المنامة وقد اعترضت الكويت على المادة (١٢) من الاتفاقية بدعوى تعارضها مع الدستور الكويتي[2].

التفاعلات والتناقضات داخل مجلس التعاون الخليجي العربي

خلال عقد القمة الثانية لقادة مجلس التعاون الخليجي العربي التي عقدت في الرياض صادقت هذه القمة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ووقعها وزراء المال والاقتصاد وبالحروف الأولى في الرياض في حزيران ١٩٨١، وتم بحثها من قبل المجلس الوزاري الذي انعقد في الطائف خلال الفترة من الحادي والثلاثين من آب لغاية الأول من أيلول ١٩٨١. "**والمجلس الذي يتخذ هذه الخطوة الهامة مستلهما أماني المواطنين في إزالة الحواجز بين الدول الأعضاء وفي تقوية الترابط بين شعوب المنطقة على أسس تؤدي إلى وحدة المنطقة، يدرك بأنها السبيل الأمثل لتأمين التقدم والازدهار لجميع دول المجلس**"[3].

---

1 الانصات، وكالة الأنباء العراقية،١٩٨٢/٢/٢٢ .

2 الانصات، وكالة الأنباء العراقية،١٩٨٢/٢/٢٨ .

3 فؤاد حمدي بيو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٣٥- ٢٤٠ .

إن دول الخليج هي دول مستهلكة بالمقام الأول وإن جميعها تعتمد على الاستيراد من الخارج وإعادة التصدير، فضلاً عن أن واقع المشاريع المشتركة بين دول المجلس فالمعلومات الرسمية بهذا الخصوص تشير إلى أن عدداً قليلاً من هذه المشاريع قد قام فعلاً[1]. وهي إما مشاريع قطرية كانت قائمة أصلاً فأصبح رأسمالها مشتركاً كصناعة الألمنيوم في البحرين التي أصبح رأسمالها مشتركاً مع السعودية، وإما مشاريع تحويلية خدمية بوجه عام كالشركة السعودية ـ البحرينية التي أنشئت لتسويق الألمنيوم وشركة الخليج للاستثمارات الصناعية والمنظمة الخليجية للاستثمارات الصناعية. وفي جميع الأحوال كانت هذه المشاريع من الطبيعة نفسها التي كانت قائمة قطرياً، كشركة الخليج للصناعات البتروكيمياوية التي قامت بين البحرين والسعودية والكويت، وهناك مؤشر آخر على ضعف مقولة التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ففي هذه الدول أربع مصانع تنتج مادة الإثلين وأربعة مصانع لإنتاج الأمونيا والأسمدة النتروجينية، وسبعة مصانع لإنتاج الحديد والصلب والثامن "قيد التخطيط" والجدولين الآتيين توضح لنا ذلك[٢]:

---

1 مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، نيسان، ١٩٨٧، العدد السادس، ص١١٨ .

2 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية،١٩٨١، ص٢١٧- ٢١٨ .

جدول رقم (٧) جدول المنتجات البتروكيماوية العضوية في المشروعات القائمة والمخططة والتي قيد التنفيذ في دول مجلس التعاون الخليجي في النصف الأول من الثمانينات

الدولة	بترو كيماويات اساسية									بترو كيماويات وسطية		
	إثلين	**بروبلين**	**بيوتا وين**	**بنزول**	**ارثو زيلين**	**بانا زيلين**	**ميثانول**	**إثانول**	**إثلين داي كلوريد**	**إثلين جليمكول**	**ستيرين**	**مونوجيل كلوريد**
الإمارات	٤٥٠											
البحرين							٣٣٠					
السعودية	٢٠٥٦						١٣٠٠	٢٨١	٤٥٤	٥٢٠	٢٩٥	
قطر	٢٨٠											
الكويت	٣٥٠			٢٨٤	٦٠	٨٦				١٣٥	٣٢٠	

جدول رقم (٨) جدول المشاريع الجديدة وتوسعات إنتاج الأمونيا والأسمدة النتروجينية والتي قيد التنفيذ أو لتعاقد في دول مجلس التعاون الخليجي

اسم البلد	اسم الشركة	الموقع	تاريخ توقيع بدأ الإنتاج	المادة الخام	الطاقة الإنتاجية للأمونيا والأسمدة النتروجينية (ألف طن نيتروجين)			
					أمونيا	يوريا	كبريتات الألمنيوم	نترات الأمونيوم
الإمارات	أبو ظبي الوطنية للنفط	رويس	١٩٨٣	غاز طبيعي	٢٧٢	٨٢٢		١١١
البحرين	البحرانية ـ الكويتية	ستره	١٩٨٣	=	٢٧٢			
السعودية	السعودية للصناعات الأساسية	جبيل	١٩٨٢	=	٢٣٠			
الكويت	الصناعات الكيماوية البترولية	شعيبة	١٩٨٢	=	٢٧٢			

ومـن خـلال نظـرة بـسيطة للجـدولين نلاحـظ عـدم وجـود تكامـل اقتصادي بين هذه الدول، فأربع دول من ستة تنشأ مصانع لصناعة نفس المادة (إثلين) وكذلك لبقية المواد. ويمكن أن يقول قائل إن هذه المشاريع خطط لها قبل نشأة المجلس ولكن الجدول الثاني يشير إلى المشاريع الجديدة بعد إعلان مجلس التعاون فنرى أربعة دول من ستة تنشأ معامل لإنتاج الغاز الطبيعي وكذلك الأمونيا. والأكثر من ذلك كله أن أربع دول من دول المجلس لا زالت تشهد في ما بينها نزاعات حدودية ذات خلفية اقتصادية واجتماعية موروثة ومنها ماهو إستراتيجي وحديث كالعامل النفطي والعامل الملاحي والعامل الأمني. فالبحرين تصر على ردم (فشت الديبل)[1] المتنازع عليه مع قطر وبناء وحدات مدنية عليه ويكشف من وجهة نظر قطر أهداف البحرين في السعي لامتلاك حصة في حقل غاز الشمال الذي يعد أكبر حقل غاز في العالم وهذا الحقل سوف يكون مرشحاً لتفجير نزاع بين قطر والبحرين[2]. وهناك صراع صامت بين السعودية والكويت على جزيرتي قارور وأم المرادم وهو العامل الذي دفع الرياض عام ١٩٧٧ إلى مد سيادتها عليهما من جانب واحد، لكن دون اعتراف الكويت بأي أثر قانوني واعتبرتها جزء من ميناء الأحمدي[3]، فضلاً عن النزاع مع قطر الذي قاد دولة قطر إلى مقاطعة اجتماعات مجلس التعاون الخليجي كما قاموا بسحب قواتهم المشاركة في (درع

---

[1] الفشت صخور بحرية تغمرها المياه مع حصول المد وتظهر فوق المياه مع الجزر .

2 مجلة التضامن، لندن، العدد١٦٠،٣/٥/١٩٨٦، ص٨٩.

3 صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو –المصرية،١٩٨٣، ط٢، ص٥٠١.

الجزيرة)[1] التابعة لمجلس التعاون الخليجي والمتمركزة في الكويت[2].

وخلاصة القول أن هذه النزاعات قد أثارت عداءات ثنائية دائمة ومتأصلة داخل المنطقة (بين بعض حكامها وأسرها ، فضلاً عن خلق تكتلات داخل دول المجلس هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كانت هذه النزاعات مبرراً إضافيا للتدخل الأجنبي، وهكذا يمكن القول أن النزاعات الحدودية قد شكلت عامل طرد لغرض إنجاز مقولات الأمن الإقليمي الخليجي. وقبل نهاية هذا المبحث نود أن نعرج على موقف مجلس التعاون بعد وقف الحرب العراقية الإيرانية خاصة وأن كل من إيران والعراق قد خرجتا من الحرب دول خاوية من الناحية الاقتصادية والمالية، لذلك طلب العراق مساعدات مالية من دول مجلس التعاون، وقد رفض الطلب العراقي وفي الوقت نفسه طالبت دول مجلس التعاون الخليجي العراق تسديد الديون المستحقة عليه مما أثار سخط العراق الذي رأى أنه حارب ثمان سنوات مع إيران دفاعاً عن امن دول مجلس التعاون، ومما صعد التوتر بين العراق ودول المجلس هو الخلاف على حصص الإنتاج النفطي المقررة من قبل منظمة الأوبك حيث تجاوزت الكويت والإمارات الحصص المخصصة لهما وبذلك أصبح فيض في السوق النفطية مما أدى الى انخفاض الأسعار وبالتالي خسارة العراق مليارات الدولارات.

وفي تصعيد آخر للموقف قال الرئيس العراقي السابق صدام حسين في جلسة مغلقة لمؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد في الثامن والعشرين من

---

1 درع الجزيرة، اسم اطلق على مجموع القوات المشتركة التابعة لمجلس التعاون الخليجي وقد شكلت بعد إعلان المجلس .

2 جمال سند السويدي وآخرون، وإيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧ .

أيار ١٩٩٠ موجهاً الحديث لأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح "**إنها حرب اقتصادية حقيقية تقودونها ضد بلدي**"[1]. ولا بد من الإشارة إلى أن لقاء جدة بالسعودية (٣١ تموز- ١ آب ١٩٩٠) شكل آخر محاولة دبلوماسية عربية لحل الأزمة، فقد رفض الأمير جابر الأحمد الصباح أمير الكويت الحضور للقاء مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين وأرسل سعد العبد الله الصباح ولي العهد وكل من وزير الخارجية والعدل ليحلوا محله، وعندما أبلغ الخبر إلى الرئيس العراقي السابق انتابه شعور بالإهانة، فألغى سفره هو شخصياً أيضاً وأرسل نيابة عنه عزت ابراهيم وكل من سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء وعلي حسن المجيد عضو قيادة قطر العراق. وفي الجلسة الافتتاحية التي استمرت لمدة تسعين دقيقة قرأ عزت ابراهيم على الحاضرين قائمة طويلة من التهم العراقية الموجهة ضد الكويت ثم رد الشيخ سعد العبد الله ولي العهد الكويتي بدوره على كل تهمة من تلك التهم. بعد ذلك كرر عزت ابراهيم بكل إلحاح طلب صدام حسين القديم بأن تدفع الكويت للعراق مبلغ عشرة مليارات دولار كقرض إذا لم يكن من الممكن تقديمها كمنحة. ولكن ولي العهد الكويتي لم يقبل سوى بدفع مبلغ تسعة مليارات رفضها عزت ابراهيم قائلاً بأن لديه تعليمات بأن لا يقبل بدولار واحد أقل من عشرة مليارات[2].

أثناء تناول العشاء الرسمي الذي أقامه الملك فهد أعلن الملك أنه سيتولى دفع المليار دولار الإضافي لاستكمال العشرة مليارات التي طلبها العراق وشكره العراقيون على ذلك وآوى الملك فهد إلى فراشه مطمئناً

1 أحمد نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد١٥٠، آب ١٩٩١، ص٩٤ .

2 نقلاً عن جون كوولي، مصدر سابق، ص٣٢٢.

إلى أن الأمور انتهت على خير. وواجهه ولي العهد الكويتي (سعد العبد الله الصباح) نائب الرئيس العراقي السابق (عزت ابراهيم) مرة أخرى بقوله إنه قبل البت في موضوع التسعة مليارات لا بد من الاتفاق فوراً ودون تأجيل ولو للحظة واحدة على الخط الحدودي بين العراق والكويت على الخريطة التي كانت أمامهما في تلك اللحظة على الطاولة، ولكن العراقيون رفضوا ذلك مباشرة. وفي اليوم الثاني انصرف الجميع إلى دولهم دون إصدار بيان مشترك عن ذلك اللقاء ليخبر كل منهم مسؤوله عن ما دار في لقاء جدة[1]. وفي الثاني من آب أي بعد يوم من انتهاء اللقاء دخلت القوات العراقية الكويت معلنةً بذلك بداية حرب الخليج الثانية.

---

1 حديث خاص للمؤلف (جول كوولي) مع الملك الأردني الراحل حسين بن طلال ووزير خارجيته آنذاك مروان القاسم في عمان، تشرين أول ١٩٩٠، و ٦ اذار ١٩٩١.

المبحث الثاني: الآثار الاقليمية

١-مصر وأمن الخليج العربي

قطعت دول الخليج العربي عام ١٩٧٩ باستثناء عمان علاقاتها الدبلوماسية مع مصر وذلك احتجاجاً على توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، إلا أن الحدث الإقليمي تمثل في الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في الرابع من أيلول ١٩٨٠، كانت بوابة عبور لمصر لتستأنف تفاعلاتها في منطقة الخليج العربي أمنياً وسياسياً رغم أن العلاقة المصرية – الخليجية لم تستأنف رسمياً إلا في أواخر عام ١٩٨٧[١]. لقد كانت مصر تريد أن تنتهز الفرصة لعودة العلاقات مرة أخرى مع منطقة الخليج العربي ففي نهاية أيار ١٩٨٠ أعلن الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات[٢] عن استعداده لإرسال قوات إلى سلطنة عمان لحماية أمنها الداخلي. كما صرح الفريق محمد عبد الحليم أبو غزالة رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية (وزير الدفاع لاحقاً) بأن "**التزام مصر بالدفاع عن أية دولة عربية في منطقة الخليج تتعرض للعدوان سيظل قائماً انطلاقاً من مسؤوليات مصر العربية**"[٣]. وفي وقت لاحق عادت مصر فأكدت على لسان وزير خارجيتها كمال حسن علي استعداد مصر لتطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك مع دول الخليج إذا طلبت هذه الدول ذلك[٤]. هذا من جهة ومن جهة أخرى أعلنت مصر حيادها بشأن

---

1 للتفاصيل عن اتفاقيتي كامب ديفيد ينظر مذكرات جيمي كارتر، ترجمة شبيب بيضون، بيروت، ١٩٨٥.

2 جريدة الأهرام،١٩٨٧/٥/٣١، القاهرة .

3 جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٠/١١/٢٠.

4 صحيفة الأنباء الكويتية، الكويت، ١٩٨٢/٥/٨.

الحرب العراقية ـ الإيرانية وجاء ذلك على لسان الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات في خطابه في الثاني من شهر تشرين أول ١٩٨٠ الذي ألقاه في ختام أعمال المؤتمر القومي الأول للحزب الوطني الديمقراطي المصري قوله "**إن الحرب بين العراق وإيران تمثل خطراً كبيراً على منطقة الخليج العربي وأن مصر لن تنتصر لأحد إلا بالحق**"[1].

ولكن موقف السياسة المصرية اتجاه الحرب العراقية الإيرانية تمثل بالانحياز نحو العراق ضد إيران وتجلى ذلك واضحاً من خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس محمد أنور السادات أمام نقابة الصحفيين المصريين في الأول من نيسان عام ١٩٨١ حيث أشار "**إن مصر باعت أسلحة للعراق وفاء منها لموقفه في حرب تشرين ١٩٧٣ وذكر أن العراق طلب الأسلحة عن طريق طرف ثالث ولكن مصر فضلت التعامل مباشرة مع العراق وأن وفداً عراقياً جاء إلى القاهرة وحصل على كل ما يحتاجه من مصر**"[2]. وفي ضوء هذا الإعلان الرسمي المصري اتجاه العراق رد العراق على حديث الرئيس المصري السادات خلال المحرر السياسي لوكالة الأنباء العراقية الرسمية "**إن الأعتدة التي اشتراها العراق عن طريق طرف ثالث من مصر تدخل في إطار عملية تجارية صرفة**" وقال: "**إن الصفقة لم تغير قيد شعرة من موقف العراق المبدئي والسياسي من الجهات التي تبيع الأسلحة أو العتاد ومنها النظام المصري**"[3]. وهنا نرى أن موقف مصر في الحرب العراقية الإيرانية كان إلى جانب العراق ولكن بالحد الذي سمحت به ظروفها المادية والسياسية.

---

1 جريدة الأهرام،الأهرام، ١٩٨٠/١٠/٣.

2 جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨١/٤/٢ .

3 جريدة الجمهورية، بغداد، ١٩٨١/٤/٣.

لقد تمثل الدعم المصري بتقديم المعدات والذخائر العسكرية والمدربين والفنيين والمستشارين العسكريين ومجموعات تقويم الأداء العسكري للمساعدة في دراسة الموقف العسكري وتحليله فضلاً عن تساهل الحكومة المصرية مع رعاياها المقيمين في العراق فسمحت لهم بالتطوع بالمهمات الخاصة وقواطع الجيش الشعبي[1].

لقد كان الموقف المصري تجاه الخليج العربي والحرب العراقية الإيرانية ينطلق من علاقاتها بالعراق أولاً وتحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ثانياً.

ويمكننا تأشير ذلك من خلال تصريحات المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية ومصر بشأن أمن الخليج العربي وتطورات الحرب العراقية الإيرانية ، ففي الثاني والعشرين من شباط ١٩٧٩ حدد الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر)[2] في مؤتمر صحفي تصوره للدور المصري في الخليج العربي بالقول أن مصر "**يمكنها أن تكون قوة استقرار وشرعية تقوم بدور لمواجهة التهديدات التي قد تتعرض لها أي دولة في المنطقة ومن ثم فإن مصر بهذا المعنى تؤدي دوراً في حماية السلام أي أن مصر ستلعب دوراً في حماية البلاد العربية محدودة القوة وفي حماية السلام في الشرق الأوسط**"[3].

وفي الثاني من نيسان عام ١٩٨١ عقد وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد مؤتمراً صحفياً في بلجيكا أكد فيه أن بلاده مستعدة لوضع قواعدها العسكرية تحت تصرف الولايات المتحدة وتقديم التسهيلات

---

1 جريدة الجمهورية، بغداد،٣/٤/١٩٨١..

2 جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية التاسع والثلاثين وهو راعي مفاوضات كامب ديفيد حول السلام في الشرق الأوسط.

3 جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٣/شباط/١٩٧٩.

العسكرية التي تطلبها لاستخدامها في منطقة الخليج إذا لزم الأمر[1]. ومما عزز ذلك إعلان الرئيس السادات "**أنه شخصياً لا يخشى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي لأن الخطر السوفييتي الذي يواجهنا واحد**"[2]. ولعل هذا ما يعكس قوة العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة.

كما قامت مصر بوضع مفهوم لأمن الخليج العربي صاغه الفريق عبد الحليم أبو غزالة على النحو التالي "**أمن الخليج جزء من أمن الجناح الشرقي للوطن العربي وهو معرض للتهديدات مصدرها الثورة الإسلامية في إيران وحرب الخليج وأن التهديدات التي يتعرض لها الخليج تؤثر في الوقت نفسه في الأمن القومي المصري ولهذا فإن مصر لا يمكنها على سبيل المثال أن تتهاون إزاء تعرض العراق لهزات قاسية في حربه مع إيران فانهيار النظام العراقي أو تعرضه لوضع خطير من عدم الاستقرار يؤثر في أمن الخليج عامة ويجب التأكيد على أن إيران يجب أن تتوقف عند حدودها الدولية**"[3].

وفي ظل المظلة الأمريكية أشار الفريق عبد الحليم أبو غزالة أن أمن الخليج هو مسؤولية عربية وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن ترفع القدرات العسكرية للبلدان العربية وخصوصاً مصر والسعودية وقال: "**إننا نحتاج السلاح لكي نصبح قادرين على ممارسة أعمال الردع والدفاع فالشعوب من حولنا يجب أن ترى مصر والسعودية قوتين وعلينا أن نستعيد العلاقات بين الدولتين لكي تعملا معاً مرة ثانية فإنه من صالح الغرب وجود قوة الاستقرار هذه القادرة على مواجهة أية أخطار تأتي من**

---

1 جريدة النهار، بيروت،١٩٨١/٤/٣ .

2 جريدة الرأي، عمان،١٩٨١/٤/٢٧.

3 علي الدين هلال، مصر والخليج مشكلة منظور الدور المزدوج، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٢، بيروت، نيسان،١٩٨٤.

الخارج فمصر قادرة على بناء قوة رادعة على حماية الخليج العربي والعقبة الوحيدة هي عقبة مالية"[1].

وفي رأي آخر لأبو غزالة أن أمن النفط يمثل مصلحة مصرية حيث يمر جزء كبير من النفط في خط أنابيب سوميد الذي يعبر الأراضي المصرية من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط كذلك فإن طبيعة الأوضاع في اليمن وخطر إغلاق مضيق باب المندب يهددان أمن قناة السويس والأمن الوطني المصري.

كما صرح الرئيس المصري محمد حسني مبارك عشية انتهاء الحرب العراقية الإيرانية قائلاً: "**إن أمن الخليج يرتبط بالأمن القومي المصري**[2]".

وفي حديث صحفي للسيد عصمت عبد المجيد وزير خارجية مصر في حينه "**نحن نعتبر أن كل ما يهدد استقرار دول منطقة الخليج هو تهديد مباشر لمصر التي تعد عنصراً إستراتيجياً هاماً في المنطقة لثقلها الدولي وامكاناتها البشرية والعسكرية وموقعها المتوسط بالإضافة إلى أنها دولة صاحبة حضارة عريقة تستمد منها العوامل اللازمة لدعم دورها الحيوي بما يفرض وجودها على ميزان القوى في المنطقة"**[3].

وفي تطور جديد لفتح القنوات أمام مصر في منطقة الخليج ما حدث في مؤتمر القمة العربي الطارئ في عمان المنعقد للمدة من الثامن حتى الحادي عشر من تشرين ثاني ١٩٨٧[4]، والذي أسفر عن اتخاذ القمة قراراً يقضي

---

1 المصدر نفسه، ص٧٥- ٧٦.

2 مجلة الوطن العربي، باريس،١٩٨٨/٩/٣٠.

3 المصدر نفسه .

4 جريدة الأهرام، القاهرة،١٩٨٩/٧/١٩ .

بأن العلاقات الدبلوماسية بين أي دولة عضو في جامعة الدول العربية وبين مصر هي أمر يتعلق بالسيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها وقد أعلن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قبل يوم من انعقاد القمة العربية الطارئة بأن دولة الإمارات تؤيد عودة مصر إلى الصف العربي "**لأنها لصالح الأمة العربية قبل أن تكون لصالح مصر**" كما أوضح الشيخ في حديث لاحق في جريدة الأهرام عام ١٩٨٨ أنه أبلغ القادة العرب في مؤتمر قمة عمان الطارئة "**أن الفراغ الذي تركته لنا مصر كعرب لم يملأ ولم يعوض وليس هناك مجال آخر، فإما أن تكون مصر في هذا المؤتمر ويكون الرئيس مبارك بيننا أو نلتحق نحن به في مصر بعد المؤتمر حتى لا تخسر مصر أكثر مما خسرنا**"[1].

وقد قررت دولة الإمارات إعادة العلاقة الدبلوماسية الكاملة مع مصر اعتباراً من الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٨٧ وذلك بعد ساعات قليلة من اختتام مؤتمر القمة في عمان أعماله، وجاء ذلك في بيان أصدرته وزارة الخارجية جاء فيه "**إن هذا القرار جاء انطلاقاً من إيمان دولة الإمارات بأهمية العمل العربي الجماعي وثقتها بأن عودة العلاقات مع مصر ستسهم في دعم جهود مصر العربية مع أشقائها لنصرة قضايا الأمة العربية والإسلامية**"[2].

وفي ضوء ما ورد فقد استطاعت مصر استغلال الحال التي تمر بها المنطقة الخليجية من العودة لممارسة دور فاعل في المنطقة، فالقاهرة قد نجحت في إقامة تحالف وثيق مع بغداد عبر عنه انضمامها في مجلس

---

1 وكالة الأنباء العراقية، ١٩٨٧/١٢/١١، بغداد .

2 وكالة أنباء الخليج، ١٩٨٧/١٢/١٢ . دولة الإمارات .

التعاون العربي عام ١٩٨٩[1] دون أن يؤثر ذلك على القوة الفاعلة الأخرى في الخليج العربي (السعودية)، أما من الناحية الاقتصادية فقد تطورت علاقة مصر مع دول الخليج العربي إذ كان تقرير وزارة الاقتصاد المصرية قد أشار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي كان لها المركز الأول ضمن العلاقات التجارية المصرية ـ العربية وبلغت قيمة التجارة مع دول مجلس التعاون عام ١٩٨٩ نحو (٣٧٥) مليون جنيه مصري[2]. وأوضحت الإحصاءات أن السعودية احتلت المرتبة الأولى في التجارة مع مصر إذ بلغت قيمتها نحو (٢٧٢) مليون جنيه عام ١٩٨٩ مقابل (٢٥٨) مليون جنيه عام ١٩٨٨ وتضاعفت الصادرات المصرية للسعودية (٤) مرات خلال الفترة من ١٩٨٦- ١٩٩٠ من (٥٦,١) إلى (٢٠٦,١) مليون جنيه مصري[3].

خلاصة القول: إن تجربة الثمانينات تعد تجربة ناجحة بالنسبة للقاهرة على صعيد القدرة على استنفاذ معطيات البيئة العربية باتجاه الخروج من العزلة، وبنفس الوقت لعب دور بارز في منطقة الخليج بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

1 مجلس التعاون العربي يضم العراق ـ مصر ـ الأردن ـ اليمن وهو تجمُّع اقتصادي على غرار التجمعات الاقتصادية الدولية .

2 جريدة الحياة، بيروت،١٩٩١/١/٣ .

3 جريدة الأهرام، القاهرة،١٩٩٢/٢/١١.

٢- سوريا وأمن الخليج العربي

ترجع العلاقات السورية الإيرانية إلى ما قبل سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي في ١٩٧٩، ففي عام ١٩٧٨ عندما بدأت الأوضاع السياسية مضطربة في إيران عرض الرئيس السوري حافظ الأسد على الإمام الخميني الإقامة في سوريا عام ١٩٧٧ أو ترك العراق في محاولة منه للاستفادة من المتغير الجديد القادم في إيران، وعندما استلم الإمام الخميني السلطة في إيران باشرت سوريا في بناء علاقة متميزة بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فعلى صعيد العلاقات السياسية شهدت العلاقات السورية الإيرانية نشاطاً واضحاً ففي مؤتمر صحفي لصادق طبطبائي وزير الخارجية الإيراني عقد خلال زيارته لدمشق في تشرين أول ١٩٧٩ قال: "**لقد أبدى الرئيس حافظ الأسد استعداد سوريا قبل وخلال وبعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية لتقديم الكثير من المساعدات والعون لهذه الثورة**"[1]. وفي نيسان ١٩٨٠ أعلن صادق قطب زادة وزير خارجية إيران في مؤتمر صحفي عقده في دمشق بأن "**العلاقات بين سوريا والثورة الإسلامية الإيرانية والصداقة التي تسود هذه العلاقة لم تقم بعد قيام الثورة في إيران وهي ليست مجرد علاقات عادية**"[2]. وعندما بدأت الحرب العراقية الإيرانية أعلنت سوريا وقوفها ضد العراق إلى جانب إيران، انطلاقاً من سوء العلاقات التي كانت تهيمن على البلدين، مقابل تطور علاقتها مع إيران.

---

1 وكالة الأنباء السورية، ١٩٧٩/١٠/٦، دمشق.

2 وكالة الأنباء السورية،١٩٨٠/٤/٢٧، دمشق.

وخلال زيارة محمد هاشمي رفسنجاني أحد قادة الثورة الإسلامية الإيرانية لدمشق في تشرين ثاني ١٩٨٠ قال: "**إننا نكن للشعب السوري والقائد المناضل حافظ الأسد كل محبة وتقدير**"[١].

ومن أشكال التعاون بين سوريا وإيران اتجاه حرب الخليج الأولى ما صرح به محمد علي رجائي رئيس جمهورية إيران حينها لمراسل وكالة الأنباء السورية في الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٨١ بأن "**علاقات إيران مع سوريا هي علاقات عريقة وليست بجديدة عهد وقد تبلورت بصفة خاصة مع الحرب**"[٢]. فضلاً عن ذلك فقد بعث الرئيس حافظ الأسد نهاية عام ١٩٨٦ رسالة شفوية إلى خامنئي رئيس جمهورية إيران مع محسن رفيق سفير سوريا في طهران أخبر فيها الأسد حليفه الإيراني بأن نظامه "**مع إيران حتى نهاية الحرب وسقوط النظام وتحرير العراق**"[٣].

اتخذت السياسة السورية اتجاه الخليج العربي والحرب العراقية الإيرانية اتجاهات عدة، فعلى الصعيد السياسي حققت الدبلوماسية السورية اسناداً فعالاً للدبلوماسية الإيرانية على صعيد المحافل الدولية والعربية وعلى صعيد حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وفي مواجهة القرارات الصادرة من المحافل الدولية والعربية التي عالجت إمكانية وقف الحرب العراقية الإيرانية.

---

1 نشرت انصات، وكالة الأنباء العراقية،١٩٨٠/١١/٢٣، بغداد .

2 نشرت انصات وكالة الأنباء العراقية،١٩٨٠/١٢/٢٥، بغداد .

3 صحيفة الأنباء الكويتية،١٩٨٦/١٠/١٦.

٣- ليبيا وأمن الخليج العربي

يمتد التأييد الليبي لسياسة الثورة الإيرانية قبل قيامها عام ١٩٧٩ وذلك يتضح من إعلان العقيد معمر القذافي رئيس الجماهيرية العربية الليبية عن تأييده للجهات التي كانت تحرك الجماهير ضد نظام الشاه، إذ أكد ذلك في الخامس عشر من تشرين ثاني ١٩٧٨ "**بقوله: ما يجري حالياً في إيران ثورة إسلامية اشتراكية تقدمية وأنه ليس هناك ثمة شك في نجاحها**"[1]. وعند عودة الإمام الخميني إلى إيران ونجاح الثورة الإسلامية أرسل العقيد معمر القذافي نائبه عبد السلام جلود مبعوثاً عنه ليجري مباحثات مفصلة تتناول مستقبل العلاقات الليبية والإيرانية وآفاق تطورها وقد صدر في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٧٩، بيان صحفي عن الزيارة تضمن الأسس المستقبلية للعلاقات بين البلدين وقد جاء بالبيان "**نظراً لأواصر الأخوة والعلاقات الدينية المشتركة بين البلدين المسلمين منذ القدم من جهة والقاسم المشترك بين الثورتين الإيرانية والليبية فقد قرر الجانبان التنسيق السياسي للبلدين ومتابعة أهدافهما المشتركة في معظم الميادين**"[2]. ورداً على هذه الزيارة قام وفد إيراني بزيارة ليبيا صدر عنها بيان مشترك نص على "**ضرورة الوحدة الإسلامية الشاملة لأنها السبيل الوحيد للتحرير والكرامة لكل المسلمين**"[3]. وأكد الدكتور محمد هاشمي رفسنجاني عضو اللجنة المركزية لحزب الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تصريح أدلى به لصحيفة الفجر الليبية أن "**التحام ووحدة الثورتين الإسلاميتين في كل من الجماهيرية الليبية وإيران هو أمر**

---

1 صحيفة الأنوار اللبنانية،١٩٧٨/١١/١٧، بيروت، لبنان .

2 صحيفة العرب،١٩٧٩/٤/٣٠، لندن، بريطانيا.

3 صحيفة الفجر الجديد،١٩٧٩/٥/٧، طرابلس، ليبيا.

حتمي وضروري "وأن "ثورة الفاتح والثورة الإيرانية تحملان نفس الأهداف ويواجهها نفس الأعداء ولذلك فمن الضروري التعجيل بقيام الوحدة بينهما حتى تتمكنان من سحق أعدائهما وتحقيق أهدافهما المشتركة"[1].

وفي الخامس والعشرين من مايس ١٩٨٠ قرر المجلس الثوري الحاكم في إيران رفع العلاقة الدبلوماسية بين إيران وليبيا إلى مستوى السفراء ليدعو القذافي بعد ذلك إلى إقامة "حلف أبدي" بين ليبيا وإيران في جميع الميادين السياسية والعسكرية والصناعية عبر برقية بعث بها إلى الإمام الخميني بمناسبة افتتاح مجلس الشورى الإسلامي الإيراني[2].

وفي ضوء هذه الخلفية للعلاقة بين البلدين، كان هناك موقف ليبي متميز بشأن الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في مطلع أيلول ١٩٨٠ تمثل باستقبال كأول دولة عربية لمسؤول إيراني على مستوى عالي، هو محمد هاشمي رافسنجاني الذي أعلن في خطبة له ألقاها في صلاة الجمعة في مسجد (مولاي محمد) بطرابلس في الحادي والعشرين من تشرين ثاني عام ١٩٨٠ "**أن انتصار الثورة الإسلامية وانتصار ثورة الفاتح يعدان انتصاراً للإسلام والمسلمين في كل أنحاء المعمورة** "وردَّ عبد السلام جلود على كلمة رافسنجاني بقوله "**لقد كانت ثورة الفاتح العظيمة وحدها التي تنتصر للإسلام والمسلمين في بقاع العالم وتقف مع المضطهدين والمعذبين في الأرض ولكننا اليوم نشعر بقوة أكثر حين تنظم إلينا الجماهير المسلمة في إيران بقيادة الإمام الخميني**"[3].

---

1 صحيفة الفجر الجديد،١٩٧٩/٩/١٥، طرابلس، ليبيا.

2 صحيفة الوطن الكويتية،١٩٨٠/٥/٣٠، الكويت .

3 وكالة الأنباء الليبية،١٩٨٠/١١/٢٢، طرابلس .

كما أعلن رفسنجاني في السابع من حزيران ١٩٨١ عن تقديره لوقوف ليبيا إلى جانب إيران وقال "**إن ليبيا أقرب إلينا وتأييدها لنا قد أفادنا كثيراً**"[١].

وفي زيارة أخرى لرفسنجاني إلى ليبيا بين العشرين والثاني والعشرين من شهر حزيران ١٩٨٥ صدر بيان مشترك بين البلدين حدد العلاقات المستقبلية بين الدولتين بكونها علاقات تحالف إستراتيجي، وتضمن البيان عشرة فقرات أبرزها الفقرة الخامسة التي أكدت وقوف ليبيا مع إيران ضد العراق، والفقرة العاشرة التي اتفق فيها الطرفان على إنشاء لجنة سياسية عسكرية مشتركة برئاسة أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي الليبي ووزير الخارجية الإيراني[٢]. وقد أعرب رافسنجاني عن تفائله بالنتائج التي تمخضت عنها زيارته على علاقات إيران وليبيا المستقبلية، وأشاد بالدعم الليبي المقدم لإيران، وأعلن أن إيران "**تعتبر نفسها في هذه الحرب في جبهة واحدة مع الجماهيرية الليبية وأنها مصممة على مواصلة الحرب حتى الإطاحة بالنظام العراقي**"[٣].

إن تطور العلاقات بين إيران وليبيا قد تركت بصماتها الواضحة بأمن الخليج العربي. ولا بد لنا من إبراز صور التعاون الليبي الإيراني ضد العراق وكما يأتي:

١- إسناد سياسي ليبي مباشر لإيران وقد تمثل هذا الإسناد في التصريحات الليبية المؤيدة لإيران ضد العراق مثال على ذلك تأكيد الرئيس الليبي معمر القذافي في خلال لقائه مع وزير خارجية إيران في الخامس عشر من أيلول ١٩٨١ بأن

---

1 وكالة الأنباء الليبية،١٩٨١/٦/٧، طرابلس .

2 وكالة الأنباء الليبية،١٩٨٥/٦/٢٤، طرابلس .

3 وكالة الأنباء الليبية،١٩٨٥/٦/٢٤، طهران .

"ليبيا تقف مادياً ومعنوياً إلى جانب الجمهورية الإسلامية الإيرانية"[1].

٢- قيام ليبيا بالعمل لعرقلة أي صفقات لتزويد العراق بالسلاح مع الدول (إيطاليا ـ تركيا ـ هنغاريا ـ بلغاريا) من خلال اقتراح ليبيا على هذه الدول فرض حظر على الأسلحة للعراق مقابل إمدادها بالنفط الليبي[2].

٣- الدعم والإسناد الليبي لإيران من خلال المحافل العربية والدولية والوقوف مع إيران ضد أي دعوة لوقف الحرب.

٤- تزويد إيران بالسلاح والعتاد والخبراء وبخاصة صفقات أسلحة الصواريخ أرض ـ أرض التي ضربت بها بغداد.

٥- تعاون ليبيا وإيران باحتضان المعارضة العراقية وتقديم السلاح لها.

في ضوء ما ورد نلاحظ أن الدور الليبي قد كان عاملاً خطراً على الأمن القومي في الخليج العربي، وخارج نطاق الإجماع العربي (ميثاق الجامعة العربية معاهدة الدفاع العربي المشترك....) وكان دعم ليبيا وسوريا لإيران قد عرقلت المشاريع المطروحة لوقف الحرب عربياً ودولياً رغم الجهود العربية المبذولة، حيث زار كل من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والملك فهد ملك المملكة العربية السعودية والأمير عبد الله ولي العهد السعودي سوريا وليبيا في محاولة لحثهما من أجل إقناع إيران بالاستجابة لجهود السلام إلا أن الجهود ذهبت سداً[3]. بسبب عدم جديتهما بالوساطة.

---

1 إذاعة طهران،١٩٨١/٩/١٦ .

2 مجلة لوبوان الفرنسية، باريس،١٩٨٠/١٠/٢٠ .

3 نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص١٧٠.

المبحث الثالث: الآثار الدولية للحرب العراقية - الإيرانية

كان الشاه محمد رضا بهلوي أبرز حلفاء الولايات المتحدة، لذا حاول الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الوقوف بشكل مباشر على الوضع في إيران من خلال تقارير الاستخبارات الأمريكية وتقارير وزارة الخارجية والدبلوماسيين الأجانب العاملين في طهران والتي كانت تشير إلى ضرورة مغادرة الشاه فوراً لإيران ولكن الشاه كان يريد المغادرة مرفوع الرأس ومن خلال البرلمان وقد كان رأي الرئيس الأمريكي جيمي كارتر موافق لرأي الشاه، وفعلاً اختار البرلمان الإيراني شاهبور بختيار لكن الزعيم الديني الإمام الخميني لم يلبث أن قابله بالهجوم، وأعلن بأن رجل كهذا استمر موالياً للشاه لا يمكن أن يحصل على دعم منه في أي حال من الأحوال[1].

أعلن بختيار بأن الشاه سوف يغادر إيران في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٧٩ تاركاً وراءه حكومة هشة برئاسة بختيار وخلال هذه المدة كانت الولايات المتحدة تعمل بنشاط لإجلاء الأمريكيين الراغبين في مغادرة إيران حيث نقل أكثر من (٢٥٠٠٠) شخص وبقي حوالي (١٠٠٠٠).

وفي الأول من شباط ١٩٧٩ وصل الزعيم الديني الخميني من باريس إلى طهران وقد أعلن الخميني أن رئاسة الحكومة يجب أن تكون لمهدي بارزكان، وبنفس الوقت طلب من بختيار التخلي عن منصبه.

1 جيمي كارتر، ترجمة جمعة شبيب بيضون، مطبعة الفارابي،١٩٨٥، ص١٤٥.

في الرابع من شباط ١٩٧٩ حاصر بعض الشيوعين سفارة الولايات المتحدة لمدة ساعتين وفرقهم رجال الخميني، وازداد الأمر سوءاً ففي الحادي عشر من شباط تخلى بختيار عن السلطة وانهار العسكريون بعد بضعة أيام وبدأت العلاقات الأمريكية تتعقد، حيث أصبحت محطات المراقبة العسكرية في الشمال الشرقي من إيران محاصرة وألقي القبض على عشرين نقيباً من القوات الجوية للولايات المتحدة أفرج عنهم بعد بضعة أيام(1)، رغم ذلك كان العداء يتزايد بشكل كبير في الشارع الإيراني ضد الولايات المتحدة.

وقد وصل العِداء ذروته في الرابع من تشرين الثاني ١٩٧٩ عندما هاجم ثلاثة آلاف متظاهر سفارة الولايات المتحدة في طهران، وأخذوا ستين أمريكياً رهينة بين أيديهم. وقد امتدح الخميني عملهم حيث لم يعد باستطاعة أي رجل سياسي أن يتحمل خطر مواجهتهم وقدم بارزكان استقالته على أثر ذلك، مما أدى إلى حدوث أزمة سميت (أزمة الرهائن) في ضوء هذه الأزمة أوقف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في حينه جميع أنواع التجارة مع إيران. وفي التاسع عشر من أيلول ١٩٨٠ أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من تكوين حكومة إسلامية برئاسة محمد علي رجائي التقى في طهران اثنان من أقارب الزعيم الديني الخميني وأحد مساعديه المقربين سفير ألمانيا الغربية السيد غيرهارت رينزل بهدف وضع الشروط العامة لحل أزمة الرهائن، عندما نقل رينزل الشروط الإيرانية للأمريكان اندهشوا لاعتدالها بينما استمرت لهجة الإيرانيين المعلنة المعادية لأمريكا كما هي العادة، أبعد ما تكون من التوافق مع

1 جيمي كارتر، ترجمة جمعة شبيب بيضون، المصدر السابق، ص١٤٥.

أحاديثهم الخاصة. فلم يطالب الإيرانيون باعتذار عن جرائم أمريكا السابقة ضد إيران أو بتكرار مطلبهم المعلن بتقديم الرهائن للمحاكمة[1] وفي الثاني عشر من أيلول ١٩٨٠طرح الخميني في خطبة علنية مطالب مشابهة نصت على "**عدم تدخل الولايات المتحدة في شؤون إيران الداخلية وإعادة الأموال الإيرانية المجمدة وإلغاء مطالب أمريكا ضد إيران وإعادة ثروة الشاه إلى إيران**".

لقد عطلت أزمة الرهائن كل القنوات بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه إيران، وكان الشاغل الوحيد للإدارة الأمريكية هو كيفية تحرير الرهائن الأمريكان من إيران. فضلاً عن فقدان السوق الإيرانية الذي انعكس سلباً على تجارة السلاح الأمريكية، لأن الإيرانيين كانوا عملاء رئيسيين لصادرات الأسلحة الأمريكية ولكن هذا لا يعني الكساد للاقتصاد والسلاح الأمريكي بل أصبح بعد ١٩٧٩ بإمكانية دول الخليج العربي الحصول على أسلحة أمريكية ذات تكنولوجيا عالية التطور[٢].

لذلك نرى أن موقف الولايات المتحدة من الثورة الإيرانية لم يكن واضحاً بسبب أزمة الرهائن وأن اتخاذ أي موقفاً علنياً مضاد يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات غير جيدة اتجاه أزمة الرهائن. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قامت الحكومة الأمريكية بتعزيز دفاعات دول الخليج العربي وخاصة السعودية حيث قام الجنرال (ديفيد جونز) رئيس الهيئة

---

1 وارن كريستفر واخرون (محررون) مجلس العلاقات الخارجي وقسم النشر بجامعة بيل – نيويورك، ١٩٨٥، ص٥٥- ٥٦. American Hostages in Ivan : the conduct of a crisis.

2 عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سابق، ص٢١٤.

المشتركة لرؤساء الأركان الأمريكيين بزيارة للسعودية في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٨٠[1] إثر طلب السعودية بنشر طائرات أواكس تابعة للقوات الجوية الأمريكية لزيادة فاعلية الدفاعات السعودية في الخليج وبخاصة مداخل حقول النفط ومحطات الشحن.

وفي الخامس والعشرين من أيلول ١٩٨٠ أطلع الرئيس جيمي كارتر الأعضاء البارزين في مجلس الشيوخ على موجز للوضع العراقي ـ الإيراني واحتمال تشكيل قوة مهام خاصة دولية لحماية المصالح الغربية في الخليج العربي في الثلاثين من أيلول أكد متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية أنه تم نشر أربعة طائرات (أواكس) في السعودية لأغراض دفاعية بحتة وذكر أن هذه العملية تضمنت وجود (٣٠٠) من العاملين بالقوات الجوية الأمريكية هناك من بينهم أفراد طواقم جوية وفنيون للمعاونة الأرضية وقال إن عملية النشر لهذه الطائرات وطواقمها عملية مؤقتة.

وعلى أثر هذا التطور صرح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أن بلاده ستدافع عن بلدان الخليج العربي إذا ما تعرضت لأي هجوم إيراني وأعلن الوزير السعودي تأييده للعراق في حربه ضد إيران وقال "إن العراق عضو في الجامعة العربية ونحن كذلك ومن الطبيعي أن تؤيد دولة عربية دولة عربية أخرى"[2].

---

1 المصدر نفسه، ص٢١٥.

2 صحيفة النهار، ١٩٨٠/١٠/٧.

وهكذا نرى أن الولايات المتحدة لم يكن لها موقف واضح من الثورة الإيرانية بسبب أزمة الرهائن ويرى خبراء أمريكيون إستراتيجيون (كورد سمن) أن الوجود الأميركي المباشر في منطقة الخليج ضروري[١].

وفي منتصف أيلول ١٩٨٧ اكتشفت أقمار التجسس الصناعية **Sat –int** وطائرات اس آر ــ ٧١٠بلاك ــ بيرد الاستكشافية الأمريكية تساندها طائرات الأواكس السعودية السفينة الإيرانية (هجر إيران) وهي تزرع الألغام بالقرب من مضيق هرمز، وفي الحادي والعشرين من أيلول قامت طائرات سي ـ هوك العمودية من الفرقاطة الأمريكية (جاريت) في هجوم مباغت على السفينة الإيراينة وهي تزرع الألغام وكان ذلك أول هجوم أمريكي مباشر على السفن الإيرانية منذ بداية عملية حراسة القوافل الكويتية[٢] وقد أسفرت العملية مقتل أربعة من الملاحين الإيرانيين وجرح ثلاثة وأسر الستة والعشرين الباقين وبعد أخذ صور للأسرى والألغام من أجل نشرها من قبل البنتاغون بعدها أغرقت السفينة بكاملها وسلم الأسرى عن طريق عمان إلى إيران واعتبر ذلك الحادث دليلاً ثابتاً على زرع إيران الألغام في المياه الدولية. واستمرت التطورات حيث أسر الأمريكان قسماً من القوارب الإيرانية وعلى متنها قطع غيار لصاروخ (ستنغر) وبعد التحقيق تبين أن إيران حصلت عليها من المجاهدين الأفغان[٣]. وقد يكون اكتشاف قطع صواريخ (ستنغر) أدى إلى سرعة تورط الولايات المتحدة في الحرب ضد إيران سراً وعلناً. ففي الخامس والسادس عشر من تشرين الأول ١٩٨٧ أطلق الإيرانيون مجموعة من صواريخ (دودة القز) الصينية من قاعدتهم في الفاو أخطأت أن

---

1 Noyes,The clouded Lens :Persian Gulf security and u.s Policy
2 Mag Kreb –Machrek,118,p.106-107.
3 J-Bx H-M,The Gulf war :Its origins,History and conse quences, London,1989,P.17

تصيب ميناء الأحمدي للنفط في الكويت ولكنها ألحقت أضراراً بهدفين آخرين هما ناقلة تابعة لليبيريا تديرها شركة أمريكية وناقلة أخرى كويتية اسمها سي ـ آيل سيتي كانت ترفع العلم الأميركي وقد ذهبت مجموعة من الصحفيين في الكويت لمعاينة ما ألحقته تلك الصواريخ من أضرار بإحدى منصات النفط الكويتية داخل البحر بالقرب من الشاطئ[1].

وفي ضوء هذه الأحداث أصبحت الساحة بعد ذلك مفتوحة للبحرية الأمريكية بالكامل فبعد إنذارات سريعة ألقت المدمرات الأمريكية بوابل من مئات القذائف على منصة النفط الإيرانية "بشارات" في أسفل الخليج. تلى ذلك ما يمكن اعتباره عملية تدميرية كاملة للمنصة من أحد فرق **SEAL** البحرية وقد اتهمت إيران في الحادي والعشرين من تشرين الأول الولايات المتحدة الأمريكية بأنها أصبحت طرفاً مباشراً في الحرب إلى صف العراق[2]، واستمرت إيران تضرب السفن التجارية وتزرع الألغام يقابله هجوم مستمر من القوات البحرية الأميريكة على الزوارق والبواخر الحربية الإيرانية. إلى أن انتهت حرب الخليج الأولى بقبول إيران قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) الذي يدعو إلى إيقاف جميع العمليات الحربية المتعلقة بالحرب العراقية الإيرانية.

---

1 Maghreb –Machrek,119,P.98.
2 Ibid :P99

المبحث الرابع:

مستقبل منطقة الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

تحتل منطقة الخليج العربي أهمية بارزة بالنسبة للقوى المحركة للصراع العالمي، حيث قدر (٦٥) بالمائة من مخزونات العالم من النفط غير المستخرج موجودة في هذه المنطقة، وأن الاستكشافات المستقبلية سوف تزيد من المخزون الصافي للمنطقة، فضلاً عن ذلك إن مكامن النفط قريبة من السطح لاستخراجه لم تكلف مبالغ كبيرة على عكس حقول نفط الشمال وسيبيريا، إن منطقة الخليج لوحدها يمكن أن تؤمن المقادير الهائلة من الهيدروكربونات اللازمة لتلبية الطلب المرتفع في القرن الحادي والعشرين، ويمكن إيضاح الاحتياطي المؤكد لكبار دول الخليج لعام ١٩٩٩ وكما يأتي[١]:

١- السعودية تملك احتياطي مؤكد تقديره (٢٦٣,٥) بليون برميل أي يمثل ٢٥٪ من الإجمالي العالمي.

٢- العراق يملك احتياطي (١١٢,٥) بليون برميل.

٣- الإمارات العربية المتحدة تملك (٩٧,٨) بليون برميل.

٤- الكويت تملك (٩٦,٥) بليون برميل.

٥- إيران تملك (٨٩,٧) بليون برميل.

ويمكن ملاحظة الجدول الآتي الذي يمثل إنتاج واحتياطات النفط في منطقة الخليج لعام ١٩٩٩[٢]

1 BP Statistical review of World energy June 2001.P.4

2 BP Amoco, Statistical World energy Review 2000,PP.4-7

جدول رقم (٩)

البلد	الإنتاج م.ب.ي	النسبة المئوية من الإنتاج العالمي	الاحتياطات المؤكدة ب.ب	النسبة المئوية من احتياطات العالم
إيران	٣,٥٥	٥,١	٨٩,٧	٨,٧
العراق	٢,٥٨	٣,٦	١١٢,٥	١٠,٩
الكويت	٢,٠٣	٢,٩	٩٦,٥	٩,٣
عمان	٠,٩١	١,٣	٥,٣	٠,٥
قطر	٠,٧٢	١,٠	٣,٧	٠,٤
العربية السعودية	٨,٦٠	١١,٩	٢٦٣,٥	٢٥,٥
الإمارات	٢,٥١	٣,٢	٩٧,٨	٩,٤
اليمن	٠,٤٠	٠,٦	٠,٤	٠,٤
دول أخرى	٠,١٠	٠,١	٠,٢	-
المجموع	٢١,٤٠	٢٩,٧	٦٧٣,٢	٦٥,١

إن وجود احتياطات قدرها (٦٧٣) بليون برميل من النفط فضلاً عن الكميات غير المعروفة من الخزين النفطي يمكن دول الخليج من أن تستمر في استخراجه من الأرض لعقود قادمة من الزمن بالمعدلات الحالية أو بمعدلات أعلى من ذلك دون أن تنضب خزاناتها أما المنتجون الآخرون (الولايات المتحدة الأمريكية ـ روسيا الاتحادية ـ بريطانيا ـ النرويج) فلديهم احتياطات أصغر ويميلون إلى استغلال مخزوناتهم المتاحة بمعدل أسرع فمثلاً الولايات المتحدة تنتج في الوقت الحاضر النفط بمعدل ٢,٨ بليون برميل بالسنة إذا تم الحفاظ على هذا المعدل في السنوات المقبلة ولم تكتشف مكامن جديدة للنفط فإن الاحتياطات الولايات المتحدة

الأمريكية التي كانت تقدر بـ (٢٨,٦) بليون برميل عام ٢٠٠٠ سوف تنضب بالكامل بحلول عام ٢٠١٠ مع ذلك فإن الاحتياطات الموجودة في الخليج هي من الضخامة بحيث أنه مع الزيادة المتوقعة في معدل الإنتاج من (٢٠- ٤٠) مليون برميل باليوم فإن مخزوناً كبيراً من النفط سيبقى في الأرض لعام ٢٠١٠ وما يزيد على ذلك[1]. أن التقدم التكنولوجي وزيادة استهلاك الطاقة سيجعل الدول الكبرى المستهلكة للنفط تكون أكثر اعتماداً على إمدادات من نفط الخليج بأكثر من الضعف بين السنوات ١٩٩٧- ٢٠٢٠ أي ارتفاع الواردات لهذه الدول من (١٦,٣) إلى (٣٦,٤) مليون برميل باليوم ومن الطبيعي ستتفاوت نسبة زيادة الإيرادات النفطية بين الدول فمثلاً واردات الصين ستقفز بنسبة (٩٦٠) بالمئة على مدى العقدين التاليين أي من (٠,٥) الى (٥,٣) مليون برميل يومياً وسوف تزداد واردات البلدان النامية بنسبة (١١٤) بالمئة أي من (٤,٢) إلى (٩,٠) مليون برميل باليوم وواردات بلدان أمريكا الشمالية بنسبة (١٠٥) بالمئة من (٠,٢) إلى (٤,١) بالمئة وفقاً لتوقعات الخبراء النفطيين والجدول التالي يوضح ذلك[2].

---

1 ب ب = بليون برميل . ـــ م ب ي = مليون برميل يومياً .

2 U.S Department of Energ Outlook 2000,Table 13.

جدول رقم (١٠) الواردات العالمية من نفط الخليج في (١٩٩٧- ٢٠٢٠) بملايين البراميل يومياً

المنطقة المستوردة والبلد المستورد	الواردات العالمية	الواردات التقديرية	النسبة المئوية للزيادة ١٩٩٧- ٢٠٢٠
أمريكا الشمالية*	٢,٠	٤,١	١٠٥
أوروبا الغربية	٣,٥	٣,٧	٦
آسيا المتطورة **	٤,٨	٥,٥	١٥
الصين	٠,٥	٥,٣	٩٦٠
الشرق النامي وجنوب شرق آسيا	٤,٢	٩,٠	١١٤
كل البلدان الأخرى	١,٣	٨,٨	٥٥٧
المجموع لكل البلدان	١٦,٣	٣٦,٤	١٢٣

U.S.Department of Energy, International Energ, Outlook 2000, Table 13.

إن زيادة مكامن الاحتياطي في الخليج العربي سوف تصبح من المناطق المتنافس عليها وذات قيمة متزايدة فإن المطالبين بحق تملك هذه الاحتياطات سوف يواجهون إغراءات كبيرة جداً للسيطرة عليها واحتلالها باستخدام القوة، فضلاً عن ذلك إن التركيز الأكبر لدخل النفط في أيدي النخب الحاكمة يمكن أيضاً أن يزيد الحماس الثوري علاوة على ذلك فإن أي تطور من هذه التطورات يمكن أن يعرض للخطر التدفق الحر للنفط و بالتالي مؤدياً إلى تدخل عسكري خارجي وبالذات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[1]. إن نضوب النفط في العالم وزيادة

* الولايات المتحدة الامريكية – كندا – المكسيك .

** اليابان – استراليا- نيوزيلاندا .

1 NDU INSS, Strategic Asseement 1999, PP.41-40.

مخزوناته في منطقة الخليج العربي والاعتماد العالمي الزائد على نفط الخليج العربي، سوف يولد أيضاً مصادر جديدة للصراع عندما تصبح مزيد من الأمم معتمدة على الخليج لأجل وارداتها الضرورية من النفط، فإن المنافسة للوصول إلى المورد المتاح سوف تشتد وتساعد قوى السوق بالطبع في تخفيف هذه الضغوط بإتاحة المجال للبلدان الأكثر غنى، بتدبير ما تحتاج إليه عبر دفع رسوم أعلى وبإكراه الدول الأقل غنى على كبح الطلب بطريقة ما، ولكن بعض البلدان المستوردة فقد تبحث عن وسيلة بديلة لتلبية احتياجاتها مثل تشكيل أحلاف عسكرية من القوى المحلية وتجارة الأسلحة وأشكال أخرى من المساعدة مقابل النفط، لقد تمت تجربة مثل هذه الترتيبات في الخليج فقد احتفظت فرنسا بصلات وثيقة مع الرئيس السابق صدام حسين قبل ١٩٩٠[١] في حين أن الصين قد شكلت مثل هذه العلاقة مع إيران[٢]، ويمكن أن تصبح أكثر شيوعاً في السنوات المقبلة وبوجود دول كثيرة تتنافس للوصول في هذه الطريقة، إن العلاقات بين المتنافسين ضمن المنطقة سوف تصبح أكثر توتراً وسوف يزداد خطر الحرب فيما بينها في سيناريو أسوء الأحوال يمكن أن يؤدي إلى صدام بين الداعمين الخارجيين لقوى الخليج الناشئة[٣]. فضلاً عن ذلك يمكن أن تكون الأحداث الساخنة في الشرق الأوسط أن تسبب

---

1 Andrew J.Pierre, The Global Politics of Arms Sales (Princeton :Princeton University Press, 1982), PP84,96-194.

2 Mamdou G. Salameh,"China, Oil,armd The Risk of Regional confict " Survival,Vol .37,No.4 (Winter 1995-1996)P.141.

3 **رأي محلل امريكي هوايرد فسوكنت اكالدر من جامعة برنستون (إن الاعتماد الصيني المتزايد على نفط الخليج يمكن أن يؤدي إلى تحالف صيني- إيراني- عراقي، مضاد للحلف الأمريكي السعودي مع ما ينطوي عليه ذلك من زعزعة الاستقرار) للمزيد من المعلومات يمكن النظر في :**
Calder Asias Empty Tank-Foreign Affairs, Vol75. No2 March –April 1996 .PP,55.

بارتفاع أسعار النفط إلى مستوى يخلق ضائقة اقتصادية واسعة النطاق في البلدان المستوردة (الدول الغربية) على غرار ما حدث بعد حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل وبذلك يؤدي إلى حدوث التظاهرات والاضطرابات وأعمال شغب وأشكال أخرى من الصراع المدني، في مثل هذه البيئة يكون القادة السياسيون مجبرين على اتخاذ أقصى الإجراءات لاستعادة النظام العام ويمكن أن يعني ذلك فرض تقنين الغازولين أو ضبط الأسعار أو الإعلان عن الأحكام العرفية ويمكن أن يشمل أيضاً عملاً عسكرياً خارج البلاد مثل هذا العمل في الحقيقة تم التفكير به من قبل الإستراتيجيين الأمريكيين في الماضي ويمكن أن يبرز كرد فعل مفضل على أزمات من هذا النوع في المستقبل[١].

إن رغبة المسؤولين الأمريكيين بوجود بارز للجنود الأمريكيين في الخليج والرغبة المؤكدة للإدارات المتعاقبة في المصادقة على استخدام القوة سوف يقلل خطر الصراع بمنع الخصوم المحتملين بإعاقة تدفق النفط[٢]. لكن القوة الأمريكية يمكن أن تكون قد أثنت بعض

1 في كانون ثاني ١٩٧٥ على إثر رفع أسعار نفط الأوبك بأربعة أضعاف سعره في عام ١٩٧٤ والانفجار الناتج للركود العالمي اقترح البروفيسور روبرت وتكر من جامعة جونزهو بكنز أن تحتل القوات الأمريكية المنطقة الممتدة "من الكويت على امتداد المنطقة الساحلية للعربية السعودية إلى قطر لكي تحطم هيكلية الأسعار الحالية (النفط)، بتحطيم لب الكارتر سياسياً واقتصادياً بعد ذلك بشهرين تقدم محلل عسكري بارز من واشنطن يستخدم الاسم المستعار (مايلز ايغنوتس) باقتراح مشابه في مجلة هاربرز: إذ قال إن القوة الأمريكية يجب أن تستخدم بشكل انتقائي لاحتلال مخزونات النفط الكبيرة والمركزة في العربية السعودية لوضع حد للندرة المصطنعة للنفط وبالتالي تخفيض سعره .

2 "نعرف من الخبرة أن القادة (المعادين) يحترمون القوة العسكرية ويخشونها "أبلغ الجنرال ج ـ هـ بينفورد بياي III الذي كان آنذاك القائد لكل القوات الأمريكية في منطقة الخليج الكونغرس في عام ١٩٩٧،"بالنتيجة، إننا نردع هؤلاء الأفراد عن طريق الاستمرار في تنظيم وتجهيز وتمرين القوات

المتحدين المحتملين عن لعب دور أكثر جزماً في منطقة الخليج، فإن كبر الوجود العسكري الأمريكي تحديداً إلى جانب استخدام واشنطن الدوري للقوة قد أثار أيضاً المعارضة لسياسات الولايات المتحدة وهذا واضح بشكل خاص في المملكة العربية السعودية حيث أثار النشر المتزايد للجنود الأمريكيين عداء شرساً من ناحية القادة الإسلاميين المتشددين الذين يتشائمون من وجود غير مسلمين على أرضهم ويشجبون روابط الولايات المتحدة الأمريكية الوثيقة (بإسرائيل) وعلى نحو مشابه فإن الضربات الأمريكية المستمرة للعراق والهجمات المتكررة عليه مقترنة بالعقوبات الاقتصادية المستمرة قد أغضبت الكثيرين في العالم الذين باتوا يعتقدون أن من المرجح أن تستخدم الولايات المتحدة القوة ضد العرب المسلمين أكثر من استخدامها ضد أعداء آخرين محتملين. إن الأمريكيين في سعيهم وراء ما يعتبرونه بمثابة مصالح قومية حيوية أصر القادة الأمريكيون على أن الولايات المتحدة يجب أن تكون قادرة على استخدام القدرة العسكرية إذا دعت الحاجة لضمان التدفق المستمر للنفط من منتجي الخليج إلى الأسواق في الغرب، كانت مصالح أمريكا الحيوية في الخليج هي قديمة العهد "هكذا أبلغ الجنرال انطوني سي زيني **A.C.Zinni** الذي كان آنذاك القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية **CENTCOM** إلى الكونغرس في عام ١٩٩٩ "بوجود ما يزيد عن ٦٥ بالمئة من مخزونات النفط في العالم ضمن "دول الخليج" فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها "يجب أن يتمتعوا بحرية الوصول إلى

المشتركة والموحدة الرئيسية ووضع مزيج موثوق من تلك القوات في المنطقة مع الاحتفاظ بالإرادة القومية لاستعمالها وإيصال قرارنا إلى مناوئيها".

(**وثيقة من الإنترنت من الموقع :** http: //WWW.Centcom .Mil/exeesum. Htmi

موارد المنطقة"[1] في حين أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية قد بقيت ثابتة على مدى فترة طويلة من الزمن فإن الإستراتيجيات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف قد تغيرت مع الاتجاه نحو التزام دائم في الازدياد بالقدرة العسكرية الأمريكية خاصة أن الصراع الخليجي الذي انفجر في عام ١٩٩١ شكل سابقة هامة للتدخل العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة حتى تلك اللحظة كانت الإستراتيجية الأمريكية مصممة للتقليل من التدخل المباشر لجنود الولايات المتحدة الأمريكية في أي صراع إقليمي إلى الحد الأدنى وقد صرح مساعد وزير الدفاع الأمريكي جوزف ناي في عام ١٩٩٥ "**أن الولايات المتحدة سوف تستمر في استخدام مختلف الوسائل لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي في الخليج وستبقى مستعدة للدفاع عن المصالح الحيوية في المنطقة بمفرها إذا دعت الضرورة**"[2]. كذلك تسعى الإستراتيجية الأمريكية أيضاً إلى تقوية القدرات العسكرية للقوى الصديقة، وخصوصاً الكويت، المملكة العربية السعودية، وتقليل أو تخفيض قدرات الدول المعادية، وخصوصاً العراق وإيران، لذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية كميات هائلة من الأسلحة الحديثة للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي العربي، والهدف ليس لجعل هذه الدول مكتفية ذاتياً من الناحية العسكرية، بل تحسين مقدرتها على مساعدة القوات الأمريكية في حالة حدوث حريق هائل "لاحظ معهد البنتاغون لدراسة الأمن القومي في عام ١٩٩٨ أن دول

---

1 **الجنرال انتوني س. زيني، البيان المعتمد أمام لجنة مجلس الشيوخ حول الخدمات المسلحة واشنطن العاصمة، الثالث عشر من نيسان ١٩٩٩، كما نشرته هيئة أنظمة المعلومات الفيدرالية وزع من خلال الإنترنيت من قبل :** Congressional Information Service Via Lexis-Nexis.

2 http: //WWW.Defenselink .Mil:80/cgi-bin,13-9-1999.

مجلس التعاون الخليجي لن تكون قادرة على صد عدوان خارجي سواء من العراق أو من إيران لكن بتقديم المساعدة الأمريكية الكافية فإن قواتهم يمكنها أن تقدم مساهمة متميزة في جهد مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]، لقد باعت واشنطن إلى دول مجلس التعاون الخليجي بعضاً من أنظمة أسلحتها الأكثر قدرة وتعقيداً بما فيها الطائرات المقاتلة **F15** و**F16** ودبابات **M-1** وطائرات هليكوبتر هجومية من طراز أباتشي **AH-64** وصاروخ الدفاع الجوي باتريوت وبين عامي ١٩٩٠- ١٩٩٧زودت الولايات المتحدة هذه البلدان بأسلحة وذخائر تفوق قيمتها (٤٢) بليون دولار أمريكي وهي أفخم وأغلى عملية نقل للتجهيزات العسكرية إلى أية منطقة في العالم من قبل مورد واحد في التاريخ الحديث[2]. كما قدمت وزارة الدفاع أيضاً التدريب لآلاف من العسكريين الخليجيين وتشارك القوات الأميركية بشكل منتظم في تمارين عسكرية مشتركة مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي العربي ويمكن إيضاح مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الخليج العربي في الجدول التالي للسنوات ١٩٩٠- ١٩٩٧.

---

1 U.S. National Defense University (NDU), Institue for National Security Studies (INSS).
Strategic Assessment 1998 (Washington ،D.C,NDU/INSS,1998).Electronic document accessed at http://WWWndu .Edulinss /sa 98ch 4htm /on august 9,1999.

2 William D. Gartung. And Weapons for All (New York Harper Collins, 1994),PP. 198-221.

جدول رقم (١١) اتفاقيات توريد الأسلحة الأمريكية إلى دول خليجية مختارة في الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٧ (بملايين الدولارات الأمريكية)[1]

الدول المتلقية	١٩٩٠- ١٩٩٣	١٩٩٤- ١٩٩٧	١٩٩٠- ١٩٩٧
البحرين	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠
الكويت	٣٧٠٠	٥٠٠	٤٢٠٠
عمان	١٠٠	صفر	١٠٠
العربية السعودية	٣٢٠٠٠	٤٢٠٠	٣٦٢٠٠
الإمارات	٦٠٠	٣٠٠	٩٠٠
المجموع	٣٦٧٠٠	٥٣٠٠	٤٢٠٠٠

الجدول أعلاه يمثل مجموعة المبالغ للسنوات ١٩٩٠- ١٩٩٧ والجدول التالي يبين أنواع التسليح وكمياته وقيمته مضاف إليه عام ١٩٩٨.

جدول شحنات الأسلحة الأمريكية الكبرى لدول الخليج للفترة ١٩٩٠- ١٩٩٨

الدولة	السنة	القيمة $	الكمية
البحرين	١٩٩٧	٣٠٣ مليون	٢٠ طائرة **F-16 A/B**
الكويت	١٩٩٢	٢,٥ بليون	٦ وحدات نارية دفاعية جوية باتريوت مع٤٥٠ صاروخ باتريوت، ٦بطاريات دفاع جوي مع ٣٤٢ صاروخ هوك.
	١٩٩٣	٤,٥ بليون	٢٥٦ دبابة ابرامز **M-1A2** ناقلة جنود مدرعة **52-M-113** ناقلة مقر قيادة **577 130.000 -M** ذخيرة دبابات ١٢٠/ملم.
	١٩٩٤	٦٩٢ مليون	١٦ هليكوبتر هجومية أباتشي **AH-64** مع ٥٠٠ صاروخ مضاد للدبابات هلفاير.

1 congressional Research service conventional Arms Transfer to Developing Nations,1990-1997,July 31,1998,P51.

١٦ هليكوبتر بلاكهوك **UH-60L**	٤٦١ مليون	١٩٩٥	
٤٨ مدفع هاونز **M١٠٩ A6**. ١٨ مركبة استعادة و٢٤ ناقلة جند مدرعة **(M-113A3Apc)**	٦٠٩ مليون	١٩٩٨	
١١٩ عربة مدرعة كوماندو **V-300**	١٥٠ مليون	١٩٩١	عمان
١١٧ عربة مدرعة خفيفة ٢٠٠٠ صروخ مضاد للدبابات تاو وما يتصل بذلك من انشاء قاعدة للحرس الوطني السعودي.	٣٠٤ مليون	١٩٩٠	المملكة العربية السعودية
١٥٠ دبابة **M-60A3**	٢٠٦ ملايين	١٩٩٠	
٢٤ طائرة مقاتلة ايفل **F-1SC/D**	٢بليون	١٩٩٠	
١٢ طائرة هليكوبتر هجومية أباتشي **AH-64** مع ١٥٠ صاروخ باتريوت مضاد للدبابات	٣٠٠ مليون	١٩٩٠	
١٥٠ دبابة ابرامز **M-1A2**، ٢٠٠ عربة مقاتلة للمشاة برادالي **M-2**، ٢٠٧ ناقلات جنود مدرعة **M-113**.	٣,١ بليون	١٩٩٠	
١٢ وحدة دفاع جوي باتريوت مع ٧٥٨ صاروخ باتريوت وعده دعم.	٣,٣ بليون	١٩٩١	
٧٢ طائرة مقاتلة ايفل زائدة ٩٠٠ صاروخ مافريك أرض جو، ٣٠٠ صاروخ سايدويندر جو جو و٣٠٠ صاروخ سبارو جو جو.	٩ بليون	١٩٩٢	
١٩٥٠٠٠ قذيفة من الذخيرة عيار**mm90** وبنود أخرى لأجل الحرس الوطني السعودي.	٦٩٠ مليون	١٩٩٥	
خدمات صيانة وإنشاء لأجل ٥ طائرات	١,٤ بليون	١٩٩٧	

			أواكس **E -3**، ٧ طائرات تزويد بالوقود في الجو **KE-3A**، ١٣٠ برج مدفع عيار ٩٠ ملم لأجل العربات المدرعة الخفيفة.
الإمارات العربية المتحدة	١٩٩١	٦٨٢ مليون	٢٠ طائرة هليكوبتر هجومية أباتشي **AH-64** مع ٦٢٠ صاروخ هلفاير مضاد للدبابات.
	١٩٩٤	٣٣٠ مليون	طائرات هليكوبتر أباتشي **AH-64** مع ٣٦٠ صاروخ هلفاير مضاد للدبابات.
	١٩٩٨	٧ بليون	٨٠ طائرة مقاتلة **F16C/D**– مع ٤٩١ صاروخ جو- جو – **AMR** ٢٦٧ صاروخ سايدويندر جو جو ١١٦٣ صاروخ مافريك أرض جو وقنابل وصواريخ أخرى.

من خلال الجداول نرى أن العلاقة الوثيقة بين عمليات بيع الأسلحة لدول الخليج العربي والأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[١]، مما له دلالات كثيرة حيث أن اتفاقية البيع للولايات المتحدة بتشغيل طائراتها من قاعدة الطائرات المقاتلة التي تم بنائها من قبل الإمارات العربية المتحدة لإيواء طائراتها **F16** ولوضع التجهيزات العسكرية مسبقاً هناك، وتشير وثائق البنتاغون إلى أن صفقة يقصد منها أن تؤدي إلى أشكال أخرى من التعاون مع الإمارات بما في ذلك استخدام موانئها من قبل قطع البحرية الأمريكية[٢]. وهنا يمكن للقوات الأمريكية أن تستجيب للمنطقة بشكل أسرع وأكثر فعالية إذا كانت القواعد والموانئ والبنية التحتية التي تحتاج إليها متاحة في الإمارات. إن

---

1 Arms Control Association (ACA) "ACA Register of U.S.Arms Transfer",ACA 1997.
[2] Httpi //WWW.Clw.Org/cat/atn//999htmi,novemer

كل هذه المساعي ـ توسيع القدرات التمركزية واللوجستية للولايات المتحدة وتقوية القوى الحليفة وإضعاف القوى المناوئة (العراق وإيران) هي جزء من سياسة متكاملة متساوية تهدف إلى تعزيز الهيمنة العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، في الواقع إن تأمين هذه الهيمنة في الخليج كان أحد الأهداف الأكثر أهمية للإستراتيجية الأمريكية منذ ١٩٨٠ عندما أنشأت قوة التدخل السريع[١] لأول مرة، وتدل كل المؤشرات على أن الهدف سوف يستمر في التحكم بإستراتيجية الولايات المتحدة في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين ودليلنا على ذلك احتلال العراق من خلال استخدام الأراضي والقواعد الخليجية.

إن الإستراتيجية الأمريكية القائمة على استخدام القوة لحماية المكامن النفطية وآبار النفط ستبرهن على كونها مكلفة جداً، إذ أن ما يعادل ربع ميزانية الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية التي هي حوالي (٧٥) بليون دولار بالسنة يتم تخصيصه للقوات الأمريكية في الخليج العربي، ولتلك الوحدات المتمركزة في أماكن أخرى والتي يتم إبقائها جاهزة لأجل الإرسال إلى الخليج[٢].

---

1 ع.بحري وهو لابروس، نحو إستراتيجية للردع في الخليج العربي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات،١٩٨٢، ص٥.

2 ع.بحري وهو لابروس، المصدر السابق، ص٢٨.

الخاتمة

شهدت حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين جملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية. كان لمنطقة الخليج العربي نصيبها الأوفر في تلك المتغيرات سواء كانت نابعة منها أو متأثر بها، لما تتمتع به المنطقة من مزايا ذات أثر إستراتيجي واضح، ليس فقط لدول المنطقة وإنما تطال أبعادها الدولية لأسباب موضوعية عديدة أهمها (النفط) مصدر الطاقة الأساسي في هذه المرحلة من حياة البشرية.

إن ازدياد درجة اعتمادية الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الصناعي عموماً على نفط الخليج العربي كون هذه السلعة الإستراتيجية تشكل أحد أبرز عناصر القوة وقاعدة الإنماء الأساسية للغرب بشكل عام. بضوء هذا المعطى ذلك الجوهر الاقتصادي الإستراتيجي سوف تتخذ التوجهات السياسية للولايات المتحدة برسم سياستها تجاه الخليج العربي على صعيد المستقبل وإن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية بإقناع الشعب الأمريكي بضرب واحتلال العراق وتوظيف نتائج هذه الحرب لصالحها من خلال السيطرة على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، وهنا نرى أنها من الناحية العالمية تضعف تطلعاتها كراعية للنظام الدولي، فالغرب والذي تقوده فرنسا ـ ألمانيا مع روسيا الاتحادية ترغب لفشل الولايات المتحدة الامريكية في العراق وبالتالي ستضطر إما إلى فرض نفسها كونها أقوى قوة عسكرية بالعالم أو بالانسحاب من العراق. وإذا كانت الأفعال الأمريكية في منطقة لخليج العربي لا تأخذ المسار التاريخي في الحسبان لشعوب المنطقة فسوف تهزم إن عاجلاً أم آجلاً نتيجة تنامي العوائق المحلية والعالمية ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد السيطرة على موارد الطاقة والتي تعتبر منطقة الخليج العربي المخزون الرئيسي لها. ويبدو ومن دراسة التغيرات الدولية وأثرها على أمن الخليج العربي لا بد من التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

١-الاستنتاجات

أ. إن أي دولة من دول الخليج لا يمكن لها الدفاع عن نفسها منفردة اتجاه أي خطر خارجي لذلك لجأت هذه الدول لعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الكبرى لحمايتها خاصة بعد دخول العراق الكويت.

ب. إن إقامة مجلس التعاون الخليجي جاء نتيجة الحرب العراقية - الإيرانية وقد استبعد العراق وإيران، ذلك كون العراق كان في تلك الفترة ينتهج سياسة قومية (حكم حزب البعث) وهذا سوف يؤثر بشكل مباشر على وضع هذه الدول هذا من ناحية العراق أما من ناحية إيران فإن إيران كانت في زمن الشاه عامل تهديد رئيس لدول الخليج حيث طالبت بالبحرين واحتلت الجزر العربية الثلاث وبعد سقوط الشاه استمرت التهديدات بشكل أعنف إضافة إلى رفع إيران شعار تصدير الثورة للأقطار العربية والإسلامية.

هذه العوامل الأساسية هي التي جعلت دول مجلس التعاون الخليجي تبعد إيران والعراق عن عضوية المجلس تحت ذريعة الحرب بين البلدين.

ج. رغم الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون الخليجي العربي إلا أن هذا لم يكن في الحقيقة قائماً على شتى المجالات فنلاحظ البنية التحتية لدول المجلس مازالت غير متكاملة ومنسقة فكل دولة تنشأ مصانعها دون الرجوع للمجلس يضاف لذلك استمرارية النزاعات الحدودية بين جميع دول مجلس التعاون حيث احيلت عدة نزاعات الى محكمة العدل الدولية.

د. خلال الحرب العراقية الإيرانية نلاحظ أن كل من سوريا وليبيا وقفت بجانب إيران ضد العراق العربي بسبب الخلافات الإيديولوجية بين العراق وسوريا أما ليبيا فقد كان الرئيس الليبي معمر القذافي يعتبر نفسه الوريث الشرعي لقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للأمة العربية وأن ظهور الرئيس العراقي السابق صدام حسين كمنافس لهذه القيادة، لذلك عمل بكل الوسائل لترجيح كفة الحرب لصالح إيران من أجل إسقاط صدام حسين ونظامه لكي يبقى دون منافس.

هـ. إن الحرب العراقية الإيرانية قد أفرزت أن الأقطار العربية تسعى بشكل منفرد للحفاظ على كياناتها دون النظر إلى المصلحة القومية. لذلك نرى أن مصر من خلال الحرب العراقية الإيرانية أرادت أن تعود إلى الصف العربي وخاصة إعادة علاقاتها مع دول الخليج للاستفادة المادية والسياسية.

٢-التوصيات

إنه لا بد من وضع إستراتيجية عالمية للحصول على الموارد القائمة على التعاون الدولي بدلاً من الصراع المتكرر وتنفرد الولايات المتحدة بذلك كونها أقوى قوة عسكرية ، فمثل هذه الإستراتيجية تستدعي التوزيع العادل لمخزونات الموارد الموجودة في العالم في أوقات الندرة الحادة بالإضافة إلى برنامج عالمي معجل للبحث عن مصادر الطاقة والعمليات الصناعية البديلة. وأن المفتاح لجعل هذه الإستراتيجية تعمل بفعالية يتمثل بالآتي:

أ. إقامة مؤسسات دولية قوية يمكنها أن تبحث عن مشاكل الموارد الكبيرة (النفط) تتمتع بثقة زعماء العالم والجمهور، هذه المؤسسات ستكون مطالبة لإعداد جرد دقيق لمخزونات النفط في منطقة الخليج العربي خاصة وبقية أقطار العالم لتحديد الحصص العالمية من هذه المادة وفق حاجة كل دولة في أوقات الطوارئ.

ب. تشكيل سلطة عالمية لتنسيق البحث العلمي عن الطاقة البديلة ولتحديد حصص الإمدادات الموجودة في حالة حدوث أزمة، ويوجد أساس لمؤسسة كهذه أصلاً تتمثل في وكالة الطاقة الدولية والتي تأسست عام ١٩٧٤ رداً على حظر النفط العربي وكان الهدف منها تنظيم تقاسم حصص النفط من قبل البلدان الغربية في أوقات الطوارئ وتشرف عليه واستحداث مؤسسة على شكل نسخة موسعة تجمع الموردين والمتلقين معاً لإيجاد الطرق العلمية الكفيلة لتخفيف حالات العجز المستقبلية والتوزيع العادل لموارد الطاقة بدل الانفراد والسير بمبدأ البقاء للأقوى.

المصادر

- شبكة المعلومات الدولية الإنترنت:

أولاً: الوثائق والتقارير الأجنبية

1.Annual report on Energy research develg Ment and Demanst Vation Activitie of The I-E-A-C 1981-1982.

2.Bexte (F.O) To Syers (treasurry).London 5_2-1942 Pro F.O.371/31451.

3.C.U. Aitchison. Acollect on The treqtiesm Engainnts and Sands relating to India and, Neigh bouring Couutnies Volxl, Calcutta, 1956.

4. Congressional Research service conventional Arms Transfer to Developing Nations, 1990-1997.

5. Discussions With Murray -25-4-1944, 1, O, L, /xs/12/4626.

6. G. Smith (Jedda) of.O.19-4-1964, Pro, to 371/52824: British Logation (Jedda) to E. Berin (London) 15-9-1947, PRO, to 371/6209.

7. J.A. Saldanha selection from state papers Bambay, Regarding The East India company connection with Gulf with a summary if evens 1600-1800 vol -1.Calcatta 1980.

8. J-A. Harrewitz Diplomacy in The Near and Middle east adocumen tory Recods 1533-1956, vol Arachive Editions 1987.

9. Minutes of Meeting Held at 30-12-1943, attended by Airvice Marshal R.P. Willock and Air Manshal A.C. Collier and other Lo R/15/2/757.

10. NDU / Inss, Strategie Asseement 1999.

11. Ole, R, Holsti, Change in The Intemational systrm: Intearation and Fragmention cololad west view press, Inc, Boulder, 1980.

12. Political Resident, (p.G.) to S.O.S.for India 27-4-1943-1-0-R/15/377.

13. Quaterly Economice of Bahrain Qatar, Oman and the yemens Economist Inteligence Unit (Eiu) 1st Quarter1981.

14. Stat of the Union a ddress, Department of stat Bulletin vol, 80.February 1980. Special Supplement: B.

15. The Arabian Mission under Taking with the British Government, 8-11-1910.B/15/5/3/3.

16. U.S Department of Energy Internaional Energ out look 2000.

17. W.Laquer, The struggle for the Middle East the Sovit Union and the Middle East London.Routledge and keegan paud.1988.

18. U.S.National Defense University (NDU) Institue for National Security stubies (INSS). Strategie.

19. Assessment 1988, Electronic document accessed at http//WW nd, u.Edulinss/sa 98ch 4htm/on August 9.1999.

ثانياً: الدوريات الأجنبية

1. Arab News, Judah 17-1-1979.
2. The British Petroleum (B.P) Statistical review of world energy.June, 2001.
3. B.P.Amoco, Statistical world energy, Review 2000.
4. Calber Asias Empty Tank (Foreign Affair, vol, 75) No.2(March-Apral1996.
5. H. Dstephen, Joint Economic Commission a5 Lastrument of Us policy in the Middle East Journal, January, 1978.
6. Harair Dekmejian Manx. Weber and The Egption Rerdution Middle East Journal vd.30-No2(spring 1970).
7. Michael, Dobbs ;International Community and Oil Crisis, Los Angeles Times, 5-2-1999.
8. Mr. Heaths State ment. Times.London 29-2-1971, Manan Clatance, Abu Dhabi, 13 irth of oil shaik dombeirut 1964.
9. Mamdouh G.Salmeh", Chian, oil, armd the Risk of Regional confict " Survival, vol.37.No. 4(Winter 1995-1996).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

١. احمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٦.

٢. رعد عطا الله حسن، التناقضات الداخلية في مجلس التعاون الخليجي واثرها على مستقبل العمل العربي في المنطقة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٠.

٣. نايف عبد عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطاريح دكتوراه، بيروت، ١٩٩٦.

٤. محمد جاسم النداوي، امن الخليج العربي، دراسة في صراع القوتين العظميين في الخليج العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٦٨- ١٩٧٩، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٨٦.

٥. وائل محمد اسماعيل، قوة الانتشار السريع، مسارات الإستراتيجية الأميريكية الراهنة في الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٨.

رابعاً: الدوريات

المجلات العربية والاجنبية والتقارير

١. التعاون –الرياض –العدد(٦)١٩٨٧.

٢. التضامن –لندن –العدد(٥)١٩٨٦.

٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد١٩٨١.

٤. الاحد اللبنانية –بيروت- العدد(٩٦٤)١٩٧٠.

٥. دراسات سياسية، بغداد- العدد (١)- ١٩٩٩.

٦. دراسات الخليج والجزيرة العربيةالدولية –الامارات العربية –العدد(٣١) ١٩٨٢.

٧. دراسات سياسية فكرية –القاهرة –العدد(١)١٩٩٩.

٨. دراسات دولية، بغداد- العدد(٩)٢٠٠٠.

٩. السياسة الدولية، بيروت، ١٩٧٠.

١٠. شؤون فلسطينية –بغداد- العدد(٧٧)١٩٧٨.

١١. شؤون سياسية –بغداد- العدد(٤)١٩٩٥.

١٢. شؤون عربية –تونس- العدد (٥٣) ١٩٨٤.

١٣. الشؤون العالمية –نيويورك العدد(٣)مجلد(٢٨)١٩٨٤.

١٤. صدى الاسبوع البحرانية –البحرين- العدد١٦، ١٩٧١.

١٥. العلوم السياسية –بغداد- العدد(٢)١٩٨٨.

١٦. الفكر الإستراتيجي العربي –بيروت –العدد(١)١٩٨١.

١٧. الفكر العربي –بيروت- العدد(١١)١٩٧٩.

١٨. القانون الدولي –القاهرة –العدد(٢٦)١٩٧١.

١٩. المنار –القاهرة –العدد(٣٩- ٤٠)، ١٩٨٨.

٢٠. المستقبل العربي –بيروت- العدد(٥٤)١٩٨٣.

٢١. المنار –باريس- العدد(٨٧١)١٩٨٦.

٢٢. المستقبل العربي –القاهرة –العدد(١٨١)١٩٩٤.

٢٣. الوطن العربي –باريس- العدد(٢٠)١٩٨٨.

الصحف ووكالات الأنباء (العربية والأجنبية)

١. انباء الخليج ١٩٨٧/١٢/١٢- الامارات العربية.

٢. اذاعة طهران١٩٨١/٩/١٦- طهران.

٣. اذاعة صوت امريكا ١٩٧٩/١/٢٠.

٤. اذاعة افغانستان- كابول ١٩٧٣.

٥. برافدا – بالروسية ١٩٧١/٤/١٠- نسخة تصدر في بغداد.

٦. الاتحاد الضبيانية ١٩٨٠/١٢/١١ –أبو ظبي.

٧. الثورة العراقية ١٩٨٠/٩/٢٢- بغداد.

٨. الجمهورية ١٩٨١/٤/٣ –بغداد.

٩. الحياة ١٩٩١/١/٣ –بيروت.

١٠. السفير١٩٨٨/٩/٢٢- بيروت.

١١. الدستور الأردنية ١٩٨٢/٩/٢٧- عمان.

١٢. الرياض السعودية ١٩٧٩/٢/٧- الرياض.

١٣. الرأي ١٩٨١/٤/٢٧- عمان.

١٤. الرأي العام الأردنية ١٩٨٢/٣/١- عمان.

١٥. السياسة الكويتية ١٩٧٨/٨/٢٢- الكويت.

١٦. السياسة الكويتية ١٩٨٢/٣/٢٨- الكويت.

١٧. شبكة الأخبار الرئيسة C.N.N ١٩٧٩/١/٢٣.

١٨. العرب ١٩٧٩/٤/٣٠- لندن.

١٩. فرانس موار ١٩٨٧/١٠/١٧- باريس.

٢٠. الفانيشال تاتمر ١٩٨٠/١٠/١٠- لندن.

٢١. نشرت الفورمين ١٩٨١/٤/٩- بيروت.

٢٢. الأنوار اللبنانية ١٩٨٧/١١/١٧- بيروت.

٢٣. الفجر الجديد ١٩٧٩/٥/٧ –طرابلس/ليبيا.

٢٤. الفجر الجديد ١٩٧٩/٩/١٥ –طرابلس/ ليبيا.

٢٥. الوطن الكويتية ١٩٨٠/٥/٣٠ –الكويت.

٢٦. النهار البيروتية ١٩٧٩/١/١٣ –بيروت.

٢٧. النهار البيروتية ١٩٨٢/١٠/٧ –بيروت.

٢٨. الأهرام ١٩٨٧/٥/٣١- القاهرة.

٢٩. الأهرام ١٩٨٠/١١/٢٠- القاهرة.

٣٠. الأنباء الكويتية ١٩٨٢/٥/٨- الكويت.

٣١. النهار ١٩٨١/٤/٣- بيروت.

٣٢. الأنباء العراقية ١٩٨٧/١٢/١١- بغداد.

٣٣. الأنباء السورية ١٩٧٩/١٠/٦- دمشق.

٣٤. الأنباء العراقية ١٩٨٠/١١/٢٣- بغداد.

٣٥. الأنباء العراقية ١٩٨٠/١١/٢٣- بغداد.

٣٦. الأنباء الكويتية ١٩٨٦/١٠/١٦- الكويت.

٣٧. الأنباء الليبية ١٩٨٠/١١/٢٢- طرابلس/ليبيا.

٣٨. الأنباء الليبية ١٩٨١/٦/٧- طرابلس/ليبيا.

٣٩. الأنباء الليبية ١٩٨٥/٦/٢٤- طرابلس/ ليبيا.

٤٠. الأنباء الإيرانية ١٩٨٥/٦/٢٤- طهران.

٤١. الأنباء العراقية ١٩٨٢/٢/٢٢- بغداد.

٤٢. الأنباء العراقية ١٩٨٢/٢/٢٨- بغداد.

٤٣. الأهرام ١٩٨٠/١٠/٣ -القاهرة.

٤٤. الأهرام ١٩٨١/٤/٢- القاهرة.

٤٥. الأهرام ١٩٧٩/٢/٢٣- القاهرة.

٤٦. الأهرام ١٩٨٩/٧/١٩- القاهرة.

٤٧. الأهرام ١٩٩٢/٢/١١- القاهرة.

خامساً: المصادر باللغة العربية

١. أحمد خليل عطيوي، دولة الإمارات العربية المتحدة، نشأتها وتطورها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١.

٢. أرنولد ويلسون، الخليج العربي، ترجمة عبد القادر يوسف، مكتبة الأمل، الكويت، ١٩٨٥.

٣. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية السياسية والدولية والمفاهيم والحقائق الاساسية، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٧٩.

٤. - - - - - - - - - - - ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

٥. - - - - - - - - - - - - - ، نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة) منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧.

٦. المنجد الأبجدي، في اللغة والإعلام، بيروت، دار المشرق، ط٤، ١٩٧٣.

٧. أمين هويدي، كسينجر وادارة، الصراع الدولي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩.

٨. أنتوني ساميسون، الشقيقات السبع، شركات البترول الكبرى والعالم، ترجمة سامي هاشم معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.

٩. أنتوني نانتج، حلف الخليج الفارسي، لندن، ١٩٥٧.

١٠. أنتوني سي، زيني، البيان المعد أمام مجلس الشيوخ حول الخدمات المسلحة، واشنطن، ١٩٩٩.

١١. توم غير حاسي، ترسانة الديمقراطية، مطابع غروف، نيويورك، ١٩٨١.

١٢. جان جاك بيري، الخليج العربي، تعريب نجدة هاجر وسعيد أبو العز، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٩.

١٣. جمال زكريا قاسم، الأسس التاريخية للوحدة العربية المعاصرة بحث في كتاب تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨١.

١٤. - - - - - - - - - - - ، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤- ١٩٤٥، القاهرة، ١٩٧٣.

١٥. - - - - - - - - ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٥.

١٦. جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصبي، جدة، تهامه للنشر والمكتبات، ١٩٨٤.

١٧. جون كودلي، حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، تقديم بيار سالينجر، بيروت.

١٨. جيمي كارتر، مذكرات جيمي كارتر، ترجمة جمعة شبيب بيضون، مطبعة الفارابي، ١٩٨٥.

١٩. حامد عبد الله ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، مصر، ١٩٨٤.

٢٠. خالد العزي، الخليج العربي ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٧٢.

٢١. رضا عادل، عمان والخليج العربي، قضايا ومناقشات، دار الكتب العربي، بيروت، ١٩٦٩.

٢٢. روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، المطبعة الثقافية.

٢٣. روح الله رمضاني، مضيق هرمز، ترجمة حسن موسى، بيروت، ١٩٨٨.

٢٤. ر.م.الخليج العربي، ترجمة مكي حبيب المؤمن، جامعة البصرة، ١٩٧٦.

٢٥. زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٨.

٢٦. سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية، دار الساقي، د.م، لندن، ١٩٩٤.

٢٧. سمعان بطرس فرج الله، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، مركز بحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٢٨. سيد نوفل، الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي، /دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.

٢٩. - - - - - - ، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.

٣٠. سيف الرميحي، التطورات الاقتصادية والسياسية لأقطار الخليج العربي، ترجمة عبد السلام الادريسي، جامعة البصرة، ١٩٨٠.

٣١. صالح العابد، دور القواسم في الخليج العربي (١٧٤٧- ١٨٢٠) مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦.

٣٢. صباح محمود محمد، الصراع الجيوبولتيكي في الخليج العربي، بغداد، ١٩٨١.

٣٣. صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة الجغرافية السياسية، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، ١٩٨١.

٣٤. صدام حسين، هكذا يخاطب العقل العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢.

٣٥. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٧٤.

٣٦. - - - - - - - - ، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو ـ المصرية، ١٩٨٣.

٣٧. طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الاميركي على الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٣.

٣٨. عبد الأمير محمد أمين، مقاومة إمارات شرق الجزيرة العربية وقبائل الخليج العربي للتغلغل الاقتصادي الأوربي ١٥٠٠- ١٨٢٠، بحث في كتاب دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

٣٩. عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧.

٤٠. عبد الرحمن بن يوسف بن حارب، الخليج العربي والتطورات السياسية ١٩١٤- ١٩١٧، دار الثقافة العربية، الشارقة، ١٩٨٠.

٤١. عبد القادر محمد فتحي، الأبعاد السياسية والإستراتيجية للمركز النفطي للولايات المتحدة وانعكاساتها على أمن الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٤.

٤٢. عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٩.

٤٣. عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت، ١٩٨٧.

٤٤. ع. بحري وهو لابروس، نحو إستراتيجية للردع في الخليج العربي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٢.

٤٥. علي محمد راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦- ١٩٧١، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، أبو ظبي، ١٩٨٩.

٤٦. عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية – اتفاقيات الحماية الاستعمارية، دار النهضة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨.

٤٧. غانم محمد صالح، الخليج العربي دراسة سياسية، بغداد، ١٩٨٢.

٤٨. فخري رشيد مهنا، النظام القانوني للملاحة في المضائق الدولية وتطبيقه على مضيق هرمز، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٨٠.

٤٩. فكتور برلو، وراء الصراع بين الولايات المتحدة ومنظمة البلدان المصدر للنفط، ترجمة ماجد النجار، د.م، ١٩٧٦.

٥٠. فؤاد حمدي بيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٤.

٥١. كارول دوبنش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود، القاهرة، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

٥٢. محمد السيد سليم، الرؤية السعودية لأمن الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٥٣. محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، بيروت، ١٩٧٥.

٥٤. محمد سامي عدنان، صدى الحرب العراقية الإيرانية في الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨١.

٥٥. محمد سعيد الحديثي، أهمية الخليج العربي الاقتصادية والإستراتيجية في النصف الثاني من القرن العشرين، بغداد، ١٩٨٣.

٥٦. محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دمشق، ١٩٧٤.

٥٧. مدحت أيوب وآخرون، حرب الخليج والأمن القومي العربي، دراسات صوت العرب، القاهرة، دار ماجد للطباعة، ١٩٩٣.

٥٨. مظفر نزيد الطالب وعلي حسين محل، إستراتيجيات القوى العظمى في الخليج العربي ١٩٤٠-١٩٨٠، دراسات في الإطار النظري والتطبيقي، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٨٠.

٥٩. محمد رشيج الفيل، الأهمية التاريخية لمنطقة الخليج العربي، الكويت، ١٩٧٤.

٦٠. مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، نظامه، هيكله التنظيمي وإنجازاته، الرياض، ١٩٨٨.

٦١. ناصيف يوسف متي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسات مستقبلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٦٢. نزار عبد اللطيف الحديثي، العلاقات العربية ـ الفارسية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢.

٦٣. ناجي صادق شراب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، بيروت، ١٩٨٧.

٦٤. هاروك جي كليم، ستانلي ال فولك، ظروف الأمن القومي، سلسلة كتب مترجمة، بغداد، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ١٩٨١.

٦٥. هشام يحيى الملاح، ماذا في إيران؟ ثورة إسلامية أم فوضى وطغيان، الكويت، ١٩٨١.

٦٦. هوشانج أمين أحمدي، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة، أبو ظبي، ١٩٩٦.

٦٧. وارن كريستفر وآخرون (محررون) مجلس العلاقات الخارجي وقسم النشر بجامعة بيل، نيويورك، ١٩٨٥.

٦٨. وزارة الخارجية البريطانية، الكتاب الأبيض (بريطانيا شرق السويس) لندن، ١٩٦٨.

٦٩. وزارة الخارجية العراقية، المنظمات الدولية، المؤتمرات الدولية، بغداد، ١٩٧٩.

٧٠. وزارة الخارجية العراقية، النزاع العراقي الإيراني، ملف وثائقي، ١٩٨١.

٧١. يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رؤية مستقبية، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣.

٧٢. - - - - - - - - - - - - ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رؤية مستقبلية، دراسات قانونية ـ سياسية واقتصادية، الكويت، ١٩٨٣.

سادساً: الكتب الأجنبية

1. A.S. Homby, Oxford Advanced Learners Dictionary of Current English, Oxford University press, GB.1985.
2. Amos. A. Jardan and William, J.Taylor, Ir: American National Security Revised Ed, The Johns Hopkins University Press, 1984.
3. Amold, Wlfers, Dicor dand Collaboration: Essays on International politics, Baltimore, Johns Hophins University press 1962.
4. A. Saldonha selection from state papers Bambay, Regarding the East India companys connection with gulf with a Summary of events *1600-1800)vol-1-Calcatta, 1908.
5. Andrew J. pierre, The Global Politics of Arms Saes (Princeton: Princeton University press, 1982).
6. Arms control Association (ACA")ACA Register of U.S Arms Transfer "ACA 1997.
7. B. Buzan, peoples, States and Fear, Sussex, wheat sheaf Book, GB, 1984.
8. Busch, Britoh, Cooper. Britain and the person Gulf, 1914-1894 Berkeley, University of California press, 1967.
9. Canadian International Business strategy, 1996-1997: Aerospace and Defence, P.S.
10. Edward. E.Azar and C, In Moon: National Security in the third world, Center for International Development and conflict Management, Uneversity of Many Lang, 1988.
11. France Schurmann: The Logic of world power: Panthan Book Random House N.Y, 1974.
12. Frederick L, Sehuman, International Poltics Anarchk and order in the world Society (new-York) 1969.
13. G.W.Benty. The Development of Air The pessian Gulf, London, 1933.
14. Herman Finer, Dulles over Suez The Theosy and practice Gt His philosophy.London 1964.
15. H. A.Bazzaz, The Arab Gulf in the 1970 S, Stabilitu or Turmril? Califoric.Glarement University Center 1980.
16. B.F. Eilts. Security considerations in The Gulf In The atronal security, U.S.A.vol.S. No. 254-255.Fall.1980.
17. Josoph S.Nye. What New world order, Foreign Affairs vol. 7.1, No2, 1992.
18. John Spanier, Games Nations play, G. B. S college pudlishing, New-York, 1984.
19. J.A. Harewitz Diplomacy in the near and Middle east a documentary Records 1533-1956, vol, Arachire Editians 1987.
20. Jonan Marlow, The gulp in Twenteth century, London, 1962.
21. J-BXH-M, The Gulf War: Its origins. History and conse quences, London.1989.
22. J-E- Peterson Defending Araboa (London), croom Helm: New-York: st Martins press, 1986.
23. K.G. Feneton The United Arab Emirates: An Conomic and survey 2nd.ed(London, 1967.
24. K.G. Fenclon The United Arab Emirates: An conomic and survey, 2nd –ed (London), 1967.
25. Muhamad Morsy Abduilah. The Emirate Amodren History, London, 1918.
26. Nicholas Jispykman. Americas strategy in world politics, N.Y. Harcourt Burace, world, 1949.
27. Noyes, The clouded Lens: Persian Gulf security and U.S.policy. 1986.

28. Richands. Sunder, etal, Foreign policy Decision: Making: An aproeach to the study of intemationd politics, (New-York, The Free Press, 1963).
29. Ropert. O. Kehane and Joseph.S.Nye: power and Inter dependence Little and company, Boston.1977.
30. Raymond Oshea, The somdking of Oman London, 1974.
31. Rarry Rubin soviet policy and Middle East Cyucible.1979.
32. Sauagh. Kamal oil and Arab Regional Development London, 1930.
33. Suhnielder. Decond The energy problem OECD Observer Qct 1973.
34. William D. Gartung, and Weapons for All (New-York Harper Collins. (1994)
35. Yakudov. The Soviet Union and the Arab East, Laternarional Aaffain, septeMber Moscow.1974.

الفهرس

كلمة الناشر ٥

المقدمة ٧

الفصل الأول: إطار مفاهيمي ١٣

المبحث الأول: مفهوم المتغيرات الدولية الجديدة ١٥

المبحث الثاني: مفهوم الأمن والأمن القومي ١٨

الفصل الثاني: الخليج العربي والتنافس البريطاني ـ الأمريكي قبل عام ١٩٦٨ . . ٣٣

المبحث الأول: أهمية الخليج العربي ٣٥

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ٣٩

المبحث الثالث: الإستراتيجية البريطانية في منطقة الخليج العربي ٤٦

المبحث الرابع: التنافس البريطاني الأميركي في منطقة الخليج العربي ٦٢

الفصل الثالث: المتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة ١٩٨٦ ـ ١٩٧٩ . . . . . . ٦٧

المبحث الأول: الانسحاب البريطاني وأثره في منطقة الخليج العربي ٦٩

المبحث الثاني: المواقف الدولية من الانسحاب ٧٢

المبحث الثالث: الترتيبات الناجمة عن الانسحاب البريطاني ٨٧

المبحث الرابع: الانسحاب البريطاني وتأزُّم العلاقات العراقية – الإيرانية ٩٢

المبحث الخامس: حرب تشرين ١٩٧٣ وتأثيرها في أمن الخليج العربي ٩٦

١. الأهداف العلنية لوكالة الطاقة الدولية ٩٩

٢. الأهداف السرية لوكالة الطاقة الدولية ١٠٠

المبحث السادس

الاحتلال السوفييتي لأفغانستان وأثره على أمن منطقة الخليج العربي ١٠٤

الفصل الرابع: الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٠٩

المبحث الأول

دول الخليج العربي ما بين قيام الثورة الإيرانية وتطورات الحرب العراقية – الإيرانية.

. . . . ١١١

المبحث الثاني: الآثار الاقليمية ١٣٨
١- مصر وأمن الخليج العربي ١٣٨
٢- سوريا وأمن الخليج العربي ١٤٥
٣- ليبيا وأمن الخليج العربي ١٤٧
المبحث الثالث: الآثار الدولية للحرب العراقية الإيرانية ١٥١
المبحث الرابع: ١٥٧
مستقبل منطقة الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. ١٥٧
الخاتمة ١٧٠
١- الاستنتاجات ١٧١
٢- التوصيات ١٧٢
المصادر ١٧٣
أولاً: الوثائق والتقارير الأجنبية ١٧٣
ثانياً: الدوريات الأجنبية ١٧٤
ثالثاً: الرسائل الجامعية ١٧٤
رابعاً: الدوريات ١٧٤
خامساً: المصادر باللغة العربية ١٧٧
سادساً: الكتب الأجنبية ١٨١